

13N

المجلة

الحنبلية

في المعاملات الشرعية

تأليف المدونة الفاضل

الشيخ احمد القاري

رئيس المحكمة الكبرى الشرعية بـ

صحة التتبع

لجان ختمة التتبع

١٤ الصلح والوبرا

١٥ الوفرا

المعوى

البنات والحنبل

المضاد

١١ ٤٨٢
١١ ٤٨٢
١١ ٤٨٢

١	السور
٢	الزواج
٣	مفروض
٤	الربية
٥	الرهن
٦	اضمان والكفالة
٧	الحرام
٨	الوكالة
٩	العارية
١٠	المودعة
١١	الفصيح
١٢	الحجر والذكراء
١٣	الشفعة

المجلة الحنبلية في المعاملات الشرعية ، تأليف
 القاري ، احمد بن عبد الله - ١٣٥٩ هـ . بخط
 حمد القاري ١٣٦٢ هـ
 ١١٨ ق مختلفة المستطرد ٢١×٢٨ سم
 نسخة حديثه ، خطها رقعه حديث
 الاعلام ١٥٦:١ معجم المؤلفين ٢٩٨:١
 ١- المعاملات ، الفقه الاسلامي واصوله
 ٢- المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ

٧٤١

بسم الله الرحمن الرحيم : حمده وشكره وبه نستعين ووصل على سيدنا محمد وآله النبيين وعلى آله وصحبه
 أجمعين . وبعد : فقد رأيت حاجة الناس إلى وضع مجلة في فقه الإمام أحمد بن حنبل تحتوي على
 أبواب المعاصرات والمجالات تشمل على قواعد الفقه وأهم المسائل ومهمات الحوادث التي يكثر وقوعها
 مفرقة في عبارة واضحة ليسهل على الناس فهمها متضمنة لأحكام اللوائح التي يغلب تدوالها مرتبة على تسلسل
 النظم ليقرب العموم تداولها . وكنت أتمنى أن يتقدمي لهذا الفراغ من هوأه بالتقدم لمثل هذا
 المشروع العظيم لنقبس من أنوارهم الساقية دونه يستفيد قاصده من هذا العمل الجليل ولكنه
 الجأ إلى الحوادث وأفرغني البواعث فلم تدع لي عناء في الانتظار فصرفت العناية والهمة فيما
 يراه من خدمة الأمة فوضعتها مقسمة إلى كتب وأبواب وفصول وجعلت في أول كل كتاب مقدمة في
 المصطلحات الفقهية وضمنت المجلة بنجاء تحتوي على القواعد الفقهية والمسائل الكلية التي تندرج تحتها جملة
 من المسائل والأحكام ملتبطة بكل ذلك من الكتب المعتبرة في فقه الإمام أحمد كشرح مشرقي الأرباب
 وكتاب القناع والمفني والشرح الكبير وتصحيح الفروع وقواعد بن حجب وغيرهما مقدما لما في شرح المشرقي
 والله أسأل به استعين به يوفقني لأتمامه وأبدي بفع به المسلمين ويجعله خالصا لوجهه الكريم

علامات الكرموز

التقى الشيخ الواسع شيخ مصر ابن
دهر هاشم - كشف القناع
الشيخ الحسيني المصري الحنفى
الشيخ

المقتنى للهوام موفق الدين الى محمد عبد المدين احمد بن كورد بن قدام
الكنى المسمى عام ٦٣٠ هجرى سنة اثناعشر مائة

الشيخ السادة ابي عبد الله محمد بن مفضل
رضيوا الله عنهم
لبيعاً بمكة بمكة المزارع عام ٩٨٨
١٨٨٥

المقدمة في تعريف المصطلحات الفقهيّة

- ١. البيع عقد مبادلة مال ولو في الذمة او منفعة مبادعة بمثل ادهما على التاميد غير با وقرض ٤/٤/٤
- ٢. العقد هو عهد العقود وهو المعاملة التي يلتزم بها الطرفان بربط الالتزام بالقبول
- ٣. العقد الصحيح هو ما اذا صحته المقصود منه كالمالك في البيع
- ٤. العقد الباطل والفساد ما ليس بصحيح
- ٥. العقد المبرم ما يمتنع على احد التمتع به فخره كالبائع الذي يعارضه المشتري
- ٦. الصفقة هي العقد الواحد بتمه واحد
- ٧. تفرقة الصفقة هو تفرقة ما يبيع صفقة واحدة
- ٨. الالتزام هو اللفظ الذي يصدر له البائع لانشاء العقد قبل قوله بعت او نحوه ٤/٤/٤
- ٩. القول هو اللفظ الذي يصدر له المشتري لانشاء العقد مثل قوله اشتريت او قبلت ٤/٤/٤
- ١٠. بيع المقايضة بيع مال بمال كلاهما مبدع غير النقدي
- ١١. الصرف بيع النقد بالنقد سواء كان بجنسه او غيره ٦٤/٤/٨
- ١٢. السلم بيع موصوف في الذمة مؤجل بتمه محجل ٦٦/٤/٨
- ١٣. بيع التوكليه هو بيع المشتري البائع برأس ماله كأنه يقول وليتلك البائع او بعتك برأس ماله او بما اشتريته او بتمته ٤٤/٤/٨
- ١٤. بيع الرابحة هو بيع المشتري البائع برأس ماله مع ربح معلوم ولو نسبياً مثل انه يقول هكذا ابيعك بتمه كذا بعتك به وربح كذا او بعتك بتمه وهو كذا مع ربح غم في كل مائه
- ١٥. بيع الموضوعة هو بيع المشتري البائع برأس ماله مع غرض معلوم ولو نسبياً كأنه يقول بعتك بتمه مع وضع كذا او وضع عشرة في المائة ٤٤/٤/٨
- ١٦. بيع الشركة هو بيع المشتري بغير البائع بقطعة من التمه لقوله اشركتك في ثمنه ٤٤/٤/٨

التوكليه

- ١٦. او ربحه
- ١٧. بيع الوفاء والامانة هو البيع الذي انقضى ما عليه البائع من رده التمه رد عليه ٥/٤/٤
- ١٨. بيع التامنه هو التقيه بالظن عقد غير مقصور بالظن
- ١٩. ربا الفضل هو بيع مكيل او موزون بجنسه مع التفاضل
- ٢٠. ربا النسيه هو بيع ما اتفق عليه اوزناً بدونه تعاضد في المجلس
- ٢١. المال هو ما يباح الانتفاع به مطلقاً او قسماً بوجاهة كليه ٤/٤/٨
- ٢٢. العين هو الشيء المعين للشخص
- ٢٣. الدين هو ما ثبت في الذمة
- ٢٤. المقدرات هي الأشياء التي يعين مقاديرها بالكيل او الوزن او الذرع او العدد
- ٢٥. الخراف هو ما يبيع مجموعاً من غير تقدير
- ٢٦. المثمن هو ما يوجد مثل في السوق من غير تفاوت مقداره
- ٢٧. القيمي هو ما لا يوجد له مثل في السوق او يوجد مثله مع تفاوت مقداره
- ٢٨. العقار هو الأرض وعندها او مع ما اتصل بها كالمزارع والبساتين
- ٢٩. الممدود هو العقار الذي تقينت حدوده والخرافه
- ٣٠. المنقول هو الشيء الذي يمكن نقله من محل الى اخر
- ٣١. الحقة الشائعة او السهم الشائع هو الجزء الذي لكل جزء من اجزاء المال
- ٣٢. الشائع هو ما اتفق على حقه من شائعة
- ٣٣. الربوي هو ما جرى فيه الربا وهو كل مكيل او موزون مطلقاً سواء المعلوم وغيره وما يدخر وما لا يدخر
- ٣٤. النقد هو الذهب والفضة سواء كانت مفردة وغيرها
- ٣٥. الثمن هو ما يجعل بدلاً عن البيع باتفاقه المتبايعين قيمة للعقد ويعبر عنه في بيع ٨٤/٤/٤

عدد تسلسل من الكتاب والصحيحة

السلام بأمر مال السلم ويختار التهمة بقاء البديلة فانها تدخل على التهمة ولو كانه التهمة عند التقدير	
القيمة - ما يقوم به الشيء وهو يختلف باختلاف الزمان والمكان	٢٦
التهمة - هو المبيع المقابل بالتهمة ويسمى في السلم بالسلم فيه	٢٧
القطر - هو جزء التهمة المقابل لجزء من المبيع	٢٨
الوضاءة - هما المبيع والتهمة	٢٩
الأرض - هو الفرق الذي بين قيمة المبيع معيباً وبين قيمته سليماً التهمة	٢٩/٢/١ ٤٠
جائر التوقف هو المكلف السيد	٤١
البائع هو المالك لشيء يبيعاً بسبب ملكه أو اذن شرعي	٤٢
ويسمى في السلم المسلم اليه	
المشتري هو المالك لشيء لشخصه أو لغيره بأذنه شرعي بطريقه	٤٣
المبيع ويسمى في السلم المسلم	
التبايعان هما البائع والمشتري وهما العاقدان للمبيع	٤٤
القبول هو التصرف في ملك غيره بدونه أو بغيره	٤٥
التأجيل هو تأخير تسليم المبيع والتهمة بالتأخير الى وقت معين	٤٦
التقيط هو التأجيل مفرقاً الى اوقات متعده وكل جزء يعبر عنه بالقطر	٤٧
الخيار هو ان يكون للعاقد هو فسخ العقد ووضاءة	٤٨
الفن هو زيادة التهمة ونقصه قدراً خارجاً عن العادة وعن البلد	٢٤/٢/١ ٤٩
التليس فعل ما يتوهم به المشتري انه في المبيع حقيقة توجب زيادة التهمة	٢٥/٢/١ ٥٠
أو كتمان العيب	٢٦/٢/٢
العيب هو نقص المبيع وما يوجب نقص قيمته	٢٧/٢/١ ٥١
العيب القديم هو ما وجد في المبيع قبل العقد	٥٢

عدد تسلسل من الكتاب والصحيحة

العيب الحادث هو ما وجد في المبيع بعد العقد	٥٣
الجنس ما شمل نوعاً اي شيئاً مختلفة الحقيقة	٥٤/٢/١ ٥٤
النوع ما شمل شيئاً مختلفة الشخص	٥٥/٢/١ ٥٥
التخليط هو الأذن بالقبض والتصرف به	٥٤/٢/١ ٥٦
الميلة هي الوسيلة المحرم بها ظاهرة أو باطنة	٦٥/٢/١ ٥٧
الغمان لزوم إعطاء مثل الشيء أو قيمته	٥٨
الفسخ إزالة العقد وإلغاءه	٥٩
الأقالة فسخ التعاقد من العقد	٦٠

Handwritten red lines and scribbles, possibly a signature or correction.

عبد ربه بن القاسم والشيخ الباب الأول في عقد البيع وحكامه وفي خمسة فصول

الفصل الأول في ركن البيع وصيغته

- | | | |
|----|-------|---|
| ٦١ | ٢/٢/٢ | أركان البيع ثلاثة . مقود عليه . وعاقبة . وصيغة . فالمقود عليه هو الضمان والعاقبة يشتمل المتعاقدين . والصيغة هي الإيجاب والقبول وما يتوابعهما |
| ٦٢ | ٢/٢/١ | ينعقد البيع بالإيجاب والقبول إذا قصد بهما حقيقة البيع أما إذا وقع قول أو فعل أو إشارة لم يصح |
| ٦٣ | ٢/٢/٢ | يصح الإيجاب والقبول بلفظ البيع والشراء وكما يؤدي معناهما فقول البائع ملكك أو وهب لك أو أعطيك بكذا إيجاب صحيح وقول المشتري قبلت أو رضيت أو عملكت أو أخذت قبول صحيح ولو قال المشتري يعني هذا أو اشتريت هذا بكذا فقال البائع بارك الله لك فيه أو نحوه صح البيع لدلالة ذلك على المقصود |
| ٦٤ | ٢/٢/٢ | يكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضي لا بصيغة المضارع والأمر فلو قال البائع أبيعك هذا بكذا فقال المشتري اشتريت أو قال المشتري أنا اشتري بكذا فقال البائع بعتك لم يصح البيع إلا إذا أعيد الإيجاب في السئلة الأولى والقبول في الثانية يصح لكنه يصح القبول بلفظ الأمر إذا كان مقوداً على الإيجاب كما لو قال يعني هذا بكذا فقال الآخر بعتك انعقد البيع |
| ٦٥ | ٢/٢/١ | الأصل تقدم الإيجاب على القبول |
| | ٢/٢/٢ | لكنه إذا كان القبول بلفظ امر أو ماض مجزئاً عنه سبقه لم ونحوه يصح أنه يتقدم عنه الإيجاب مثلاً لو قال يعني أو أخذت هذا بكذا فقال الآخر بعتك صح البيع أما لو قال هل يعني أو لستك أو لعلك أو عسى أنه يعني فقال الآخر بعت لم يصح حتى يعيد القبول بصيغة الماضي |
| ٦٦ | ٢/٢/١ | يصح التراضي بين الإيجاب والقبول مادام المتبايعان في المجلس لم يتأخرا عن إيجابهما |
| ٦٧ | ٢/٢/٢ | عرفاً أما إذا تفرقا عن المجلس أو تأخرا فيما بعده فاطعاً في العرف لم ينقذ البيع بشرط صحة العقد موافقة القبول للإيجاب في القصد والنقص وصحته والقبول |

عدد مسلسل من الكتب والصحيفة

- ٦٧ ٤/٢/٢ والأجل . فلو اوجب البائع في ثوب جماعة درهم حاله فقبل المشتري الثوب بيمين حاله او نفعه فحين حاله او قبل الثوب بعشرة دينار وان كانت تساوي مائة درهم او تزيد عليها او قبله جماعة مؤجلا لم يصح البيع وكذا لو اوجب في أشياء متعددة صفقه سواد بين الكفاية ثم لا يفسد للمشتري الا ان يقبل الجميع بجميع الثمن وليس له ان يقبل بعضها بما عاين له من الثمن الا اذا رضى البائع واعاد الأيجاب في ذلك البعض
- ٦٨ ٤/٢/٢ يصح الإيجاب والقبول كتابة كما لو كان المشتري غائبا عن المجلس فكاتبه البائع أني بعتك داري بكذا او نحو ذلك فلما بلغ المكتوب اليه لم يقبل قبل صفقه
- ٦٩ ٢/٢/٢ المعاوضة الدالة على التراضي عرفا تقوم مقام الإيجاب والقبول سواد في ذلك القليل والكثير والنفس وغيره فلو قال المشتري اعطني هذا الدرهم جزاء او هذا البندار عند فاعطاه سائلا مريضه من الجزاء او العسل . او قال البائع خذ هذا الكتاب بكذا فاخته المشتري سائلا او وضع المشتري يده على السلعة لم يملكها
- عقد ٧٠ ٤/٢/١ عادة فاختها كحقه ولو لم يملك المالك ماصرا انفق البيع في جميع الصور
- ٧١ ٤/٢/١ اذا وجد التراضي في بيع المعاوضة بين قول احد المتعاقدين وفضل الآخر او بين فعليهما لم يصح البيع ولو كانا المجلس لم يتأخرا عما يقطع
- ٧٢ ٥/٢/٢ الشاة الاخرى اذا كانت مفرومة تقوم مقام لفظه في البيع فيصح منه الإيجاب والقبول بالاشارة وكذا بالكتابة
- ٧٣ ١٦/٢/١ يصح الجمع بين بيع وعقد اخر يعوض واحد ويكسر التمه اهـ
- ٧٤ ٤/٢/١ " الفصل الثاني في شروط البيع بالنسيئة للمعاقد " يشترط صحة البيع رضا المتعاقدين فلو بيع البيع ولا الشراء من هائل ولا من مكره الامكرها محي كالراهنه والمدينه

عدد مسلسل من الكتب والصحيفة

- ٧٥ ٤/٢/١ ينقذ بيع المظفر وشراؤه كما يصح التورق وهو ان يشتري شي نسيئة بالكثر من قيمته لبيعه ويتوسع بتمنه
- ٧٥ ٢/٢/١ لا يصح بيع النجاسة فلو اشتد اذا بيعه فوقا ونقيه وباعه كانه البيع باطلا
- ٧٦ ١٩/٢/١ الاجل اذا كراهه فلو بيع معه عقد البيع مثلا لو استولى شخص على مال اخر يلاصقه او حرمه او نفعه منه فحقه من بيعه اياه باطل لم يصح البيع . اما لو باع ماله فنية ضياعه من باب سرقة او غصب او غش فاخته ظاهرا صح بيعه
- ٧٧ ٤/٢/١ لا يصح عقد البيع الا من جاز التصرف فلو بيع من مخونه مطلقا ولا من مغلص بعد الحجر عليه ولا من صغير ونفيه وقيل الا في شيء يسير كانه اذا اذن له المجهز والسفيه وليهما وكفني بيده صح منهم في الكثير ايضا
- ٧٨ ٤٩٢/٢/٢ مبايعه المريف من ماله لونه بيمينه المثل ولو بيع بيمينه صحيحة
- ٧٩ ٥٤٠/٢/١ مما باه المريف لوارثه في البيع او لشراؤه باطله انه لم يجزها الورثة فيلحق البيع في قدرها مثلا لو باع منه ما يساوي مائة خمسين ولم تجز الورثة صح البيع في نفعه
- ٨٠ ٤٩٢/٢/١ تخمين وللمتدعي الفسخ اما مبايعه اجنبيا بمجابات تخرج من التملك او امارتها الورثة نصيحة
- ٨١ ٦/٢/١ بيع الغنول وشراؤه باطل ولو اجماعه من تصرف له الا اذا اشترى في ذمة ونوى الشراء لشيء لم يسمه ويصح سواد انفق الثمن من مال الغير ام لا اما اذا سماه او اشترى لم يعين ماله لم يصح
- ٨٢ ٢٨٨/٤/٢ السكوت لا يقتضي انما البيع ولو باع فغوى مال الغير بغير حضوره وكوته لا ينقذ البيع
- ٨٣ ٧/٤/٤ " الفصل الثالث في موانع البيع " لا يصح بيع ولا شراء ممن لزمه الجمعه بعد الاذنه الثاني ولا ممن لزمه السعر اليسر قبله كاهل المنازل البعيده او من ذى حاجة كغلام ونحوه . اما من لا يلزمه الجمعه كالمرأة والمساخر فيصح العقد مع بعضهم اهـ

عند تسلسل من الكتاب والصفحة

وانقطاع

كل عقد على غير مبيعة فاسد كبيع السبع في القشة وكقطع الطريق وبيع الشيء القمار

٨٤ ١٨/٤/١

بيع العينة والربح بان يتخذ غرأ اذا علم ذلك ولو بقرائه

٨٤ ١٩٦١٨/٤/١

لا يبيع بقرائه على عقد مسلم فيبطل ببيعته كبيع السبع وشراؤه على شرائه

٨٥ ١٩/٤/١

لا يبيع ببيع حاضر لباد فلو قدم اهل البادية باحوال كتابها اهل البلدة لبيعه لبيعه

يومها بما هلك من بصرها فقصده من اهل البلدة فيعرف سعرها وتولي ببيعها لبيعه

كان عالما

لكنه لو كان له لقدام بـ ليس من اهل البادية او كانت ليس ما يتاجر بها الناس او كان لا يبيع

بعد البلدة او لم يقصده اهل البلدة يبيع البيع

الفصل الرابع في البيع بالشرط

البيع بشرط يقضيه العقد صحيح مشروط ببيع بشرط عول الشئ او بشرط رده

٨٦ ٢٤/٤/١

العقد

يعيب قديم او بشرط تسليم البيع في مجلس العقد صحيح ولا اثر للشرط

٨٧ ٢٤ و ٢٤/٤/١

البيع بشرط فيه صلح او ائتمار قد يكتفى به ككتاب قبل الشئ او بغيره او بشرط رده

معين به او بشرط حصة في البيع يتعاهد به فصح شرعا لكونه الذمة لثبوتها

او عداوة او عداوة او كونه الطائر دعوى صحيح والشرط معتبر ولو باع الدار

على انه يكون رهنا لثبوتها في الشئ فقبل الشئ صحيح والشرط واجب اليمين على انه

يبيع في وقت معلوم كالصباح والمساء او البعاج على ان يربح او لا يربح او بالبار او لا يربح

على انه يصود صحيح بشرط ولو ان الشئ لم يولد له على خلاف ذلك كانه المشتري هذا

الفصل في ارضي فقد انصفه اما الشرط الذي لا يمكن الوفاء به لكونه اليد يصح

الصفة

عند دخول اوقات الصبورة او لولد لثاء قبل كل يوم كذا بشرط الصفة التي لا يتغير

بلا غرض صحيح شرعا لكونه الكسب من اطمح واليد من اطمح فلو قضي ما اخطا البائع

بالصفة بدونه بشرط فلا عبرة به ولا عبرة لتقدير المشتري اياه

٨٨ ٢٤/٤/١

البيع بشرط انتفاع البائع بالبيع نفعا معلوما صحيح والشرط لازم ولو باع الدار بشرط

سكانه لا يشترط او البعير بشرط ركوبه الا محل مبيعة صحيح وثبت له عند الانتفاع المعلن

عند تسلسل من الكتاب والصفحة

وله استيفاء بنفسه وبغيره بالاجارة والاعارة

٨٩ ٢٤/٤/١

البيع بشرط فيه انتفاع من البائع نفعا معلوما صحيح والشرط لازم عند الشئ شيئا على انه

يحمل البائع الا محل مبيعة او بشرط التوبة على انه يبيعه لبيعه او بشرط الترخي والنزع

على انه يكون الجواز والاعارة على البائع صحيح ووجوب الوفاء بالشرط حتى لو مات البائع قبل الوفاء

او تلف البيع قبل ان يرضى عوضه

٩٠ ٢٥/٤/١

البيع بشرط عقد اخر باطل فلو باعه الدار على شرط ان يبيعه المشتري كذا او لزوجته او لغيره

لم يبيع البيع

٩١ ٢٤/٤/١

البيع بشرط فيه لا يبيع الا اذا كان من مقتضى العقد او من صلحته

٩٢ ٢٥/٤/١

البيع بشرط ينافي مقتضى العقد صحيح والشرط فاسد كذا لو باعه على انه يقفه او يبيعه

او يزوج او على انه يفعل ذلك او على انه يتنقح به ونحوه او بشرط ان لا يبيع له ولا يبيع له

انه يرد على البائع اذا لم يجد له مشرا صحيح العقد وبطل الشرط الا اذا شرط البائع

عقده المبيع لزم ووجب على المشتري عقده فاذا ادى اتمقه الا ان

٩٣ ٢٦/٤/١

البيع بشرط حين غير مبيعة او عهد فاسد او غيرا لم يبيع منه او باعيل منه الى اصل

مجهول او بشرط تأخير تسليم البيع بدونه انتفاع البائع او بشرط انه لا يبيع له الا بعد

بشرط نفس الشئ صحيح فاخذ والشرط فاسد والشرط فاسد

٩٤ ٢٧/٤/١

البيع المعلن على شرط لا يبيع فلو كان بيعا هذا او بشرطه كذا ان يرضى منه وان

٢١/٤/٢

قدم لم ينقذ كذا لو قال ان لا يبيع له ولو يبيعه داره وقال للمشتري ان لا يبيع له الا ان

في اجله ولا فاعاره له بغيرا عاين من اليد لم يبيع البيع

والفصل الخامس في الفسخ والاقالة وحكامها

٩٥ ٥٤/٤/١

الاقالة في البيع فلا بشرط لا شروط البيع ولا شفقة فيه ولا فاعا ولا يفسخ بعد

٨٦/٤/٢

اذا لم يجمع من طرفه ولا بشرط لا اتحاد المجلس

٩٦ ٥٥/٤/١

الفسخ في العقد من غير الفسخ سواء كانه بخيا او اقاله فاما المنقذ منه العقد

٨٦/٤/٢

٢٢/٤/٢

عدد تسلسل من الكتاب والصيغة

٩٦	الى الفسخ بغير ثمن او المصلحة فيبيع الاصل ولو كانه ثمر أو برا أو علة شجر	
٩٧	يبيع بغير ثمن الفسخ والوطالة إلا بالبيع	٥٥/٢/١
٩٨	المبيع بغير ثمن والوطالة اما في يد المشتري لا في يد البائع الا بعد انقضاء وقت البيع في الرد	١٤/٢/١
٩٩	تصح الوطالة بغير ثمن ونقطة البيع والصلح والامانة عليه والمطالبة ايضا	٥٤/٢/١
١٠٠	لا تصح الوطالة الا بالراضى فاذا لم يرض احدهما لا يجبر	٨٦/٢/٢
١٠١	تصح الوطالة قبل قبض المبيع وبعده ولا تصح بعد قبض المبيع مطلقا ولا بزيادة في الثمن ونقص منه ولا بغيره	٥٥/٢/١
١٠٢	لا تصح الوطالة بعد موت احد العاقدين	٥٥/٢/١
١٠٣	تصح الوطالة للمعتق بعد الخرج عليه اذا كانه في عتقه	٥٤/٢/١
١٠٤	تصح الوطالة للمطابق وشريك التجارة ولو بدونه اذنه في كل ما يبيع منهما	٥٤/٢/١
	ايضا في خيار عيب وقوه اما لو كان في الشراء فقط فلا تصح الوطالة بدونه اذنه	
	المشترى له وصاحبه	
١٠٥	كل مندوب اليه صح في شئ وصح في بغيره فتصح الوطالة في بعض المبيع وفي السهم وبقية	٨٥/٢/١
	(الباب الثاني فيما يتعلق بالمبيع من الاحكام)	
	« الفصل الاول في شروط البيع »	
١٠٦	يشترط ان يكون المبيع موجودا فلو بيع بغيره لم يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	
١٠٧	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو بيع بغيره لم يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	٥٦٤/٢/١
	ويجب ان يكون مالا فلو كان له لا يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	
١٠٨	يشترط ان يكون المبيع وقت انعقد مملوكا مالا فلو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	٦/٢/١
	الماله او الشئ فلو بيع بغيره لم يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	

لا يصح منه

عدد تسلسل من الكتاب والصيغة

١٠٨	شئ ماله لغيره لغيره ولا يبرز المبيع لغيره ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	
١٠٩	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو كان له لا يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	٨/٢/١
١١٠	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو كان له لا يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	٨/٢/١
١١١	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو كان له لا يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	٩/٢/١
١١٢	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو كان له لا يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	٩/٢/١
١١٣	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو كان له لا يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	٩/٢/١
١١٤	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو كان له لا يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	٨/٢/١
١١٥	يشترط ان يكون المبيع مالا فلو كان له لا يرد المبيع ولو باع ثمره شجر لم يبرز او باع ثماره لم يبرز	٥/٢/١

عبد الله بن القاسم الصغير

١٤٥ كل ما يتناول له اسم البيع لغة او عرفاً دخل في البيع سواء كان داراً دخل فيها ارضاً وبنواً ومعدناً
 الجاهل وخلافه ان كان له لافاً واذا باع حديقاً او شيئاً دخل ما فيها من غراس
 وبناء وشجر واذا باع قرية دخل دورها وعقارها وسورها ولا تدخل زراعتها
 يورثها ولو قرية ويدخل في بيع الشجر ورقه واعصاه وعرايته
 ١٤٦ كل ما وضع في الارض مزارعة لبقاء يدخل في بيعه سواء كان ارضاً دخل ما فيها
 من غراس وبناء واحول زروع نخرة بعد ارضي كالبديسم والقصب الفارسي
 والبقول ونحوها واصل زروع شجر عرصة او زهرها كالقضاء والبناء والورد
 والياسمين ولا يدخل الزينة الظاهرة والقطعة الاولى الموجودين حين العقد
 وتكون له لبناء وعليه قطعها سواء اما الزرع ان لا تحصد الا مرة واحدة
 كالبز والسيف والخز واللفت والبقول فلا يدخل الا شيئاً وتبقى للبائع الى وقت
 احده بمواجة ويندرج كل نوع في حكمه
 ١٤٧ كل ما اتصل بالبيع لمصلحة يتبع البيع كاسم الشئ المشي والابواب المدفونة
 والرخون المسورة والحوالي المدفونة والاشجار المقروسة والعش ونحوها
 تدخل تبعاً في بيع الدار
 ١٤٨ كل ما يتقدم به حاجة البيع او يبعد به معاملة عرفاً يدخل في بيعه تبعاً فيدخل في
 بيع الدابة لما لا يورثها ويورثها ويورثها ويورثها ويورثها ولا يدخل
 الخيل والبغال والحمير
 ١٤٩ كل منفصل عن البيع لا يدخل في بيعه كاسم الحقة او لا يورثها معاملة عادة لا يدخل
 في البيع بل يورثها فلا يدخل في بيعه كاسم الحقة او لا يورثها معاملة عادة لا يدخل
 والعش والغرس الموضوع في الارض التي تنقل في بيع الدار ونحوها
 ١٥٠ لا يدخل في بيع الشئ ما يشق عليه ولو لم يورثها جارية من الثمرة كالسكين

عبد الله بن القاسم الصغير

١٤١ والرمانة او ظهر منه الشجر كالمشيت والسماع واللوز او خرج منه كالمشيت او لم يخرج
 لا يدخل في بيع الشجر وهو للبائع من وقت العقد عادة ما لم يضر الشجر او الشجر
 ببقائه ولا يقطع اما ما يشق عليه ولم يضره فهو تبعاً للبيع
 ١٤٢ لا يدخل في بيع الشجر او شجره ارضاً خالصة لم يشتر قطعها بقاها بشرط في ارض
 البائع بمواجة وله المدخل في الارض لمصلحة ماله
 ١٤٣ اذا وجد لغيره ارضاً لم يدخل في بيعه او اخرج ما يدخل تبعاً عليه
 الاشياء التي تشملها اللفاظ العامة ان تراد في صيغة العقد تدخل في البيع
 ١٤٤ البيع لا يدخل في ملك المشتري من صيغة العقد فإرادته الى الصلة قبل القبض
 ونحوه وكسبه للمشتري فلو باع ارضاً لا شيء فيها فاشتت ارضاً شجرة لا ثمرة
 فيها فاشتت ارضاً فاشتت ارضاً فاشتت ارضاً فاشتت ارضاً فاشتت ارضاً فاشتت ارضاً
 المشتري
 الفصل الرابع في مسائل المتعلقة ببيع الشئ
 ١٤٥ يبيع بيع القدرات بتقديرها كيداً وزناً ودرعاً وعداً سواء كان قطعاً من الثمن
 كل شاة بكذا او صبرة خنفة كل بكذا او ثوباً او ارضاً كل ذراع بكذا او سماكاً
 من بكذا صح البيع
 ١٤٦ يبيع بيع القدرات جزأاً اذا كانت مشاهدة سواء علم قدرها او جهل به او علمه
 احدهما دون الآخر
 ١٤٧ يبيع بيع ما يوعا جزأاً من طرفه او دونه وكذا يبيع موازنة كل شئ بكذا على انه
 يسقط منه وزنه ان فرق او يوعا سواء علم وزنه او لم يعلمه او لم يورثه
 يبيع دونه الوعاء مع احدث موازنة على المشتري ان يورثه او لم يورثه او لم يورثه
 ١٤٨ لا يبيع بيع الامور مع ما به يريه شيئاً فربيعه اربعة على ان يورثه او لم يورثه
 ان يورثه ام لا

عقد تسليم رزق الثمن والصيغة

١٦٦	٥٤/٢/١	لو يقع الخطأ في القبض بعد فاسد وهو يكون بزيادة ومناخه
١٦٧	٥١/٢/١	البيع انزل في الدقة يصح فيه وله من هو عليه
		« الفصل السابع في قبض البيع وجبه »
١٦٨	٥٤/٢/١	اذا تم البيع بثمن معين ولو نقد أو ثمن عاين أو سلف أو لا يقب عدل
		يقبض منها ويسلم البيع ثم الثمن
١٦٩	٤٩/٢/١	اذا كان الثمن رزقاً عايناً شيئاً غير مبيع ولا يجوز له ان يخرجه
		بالجس من البائع تسليم البيع او لا يتم تسليم الثمن في البيع وليس للبائع حبس
		المبيع على الثمن اذا كان الثمن عايناً على الجس فله حبس البيع لقبض الثمن
١٧٠	٤٩/٢/١	اذا كان البيع مالا لا يقبضه التخيير فاعطى المشتري بعض الثمن فله اخذ
		ما يقا له من البيع اما اذا تقبضه التخيير فليس له ذلك
١٧١	٤٩/٢/١	اذا تقبض المتبايعان على اجيل الثمن فليس للبائع حبس البيع ولا بشرط
١٧٢	٥٤/٢/١	لقبض معين رضا البائع فلو قبضه المشتري بغير رضاه صح ولو كان البيع
	٨٤/٢/٢	سلفاً ولو قبل قبض الثمن وكذلك ائتمه المعين
١٧٣	٥٤/٢/١	قبض كل شيء بحسبه عرفاً فقبض المنقول البيع جزاءه يحصل بنقله وقبضه
		ما يتناول باليد يتناول له كالهبة وقبض الحيوان بحسبه
١٧٤	٥٤/٢/١	قبض الدار ونحوها يحصل بالتخليه ولو كان في مباح البائع وتسليمه ففاج
		الدار او فتح باب المشتري
١٧٥	٥٤/٢/١	قبض العقار والثمار على الاشجار وكل ما لا يتقل يحصل بالتخليه
١٧٦	٥٤/٢/١	البيع كيداً او زوراً او دغاً او غشاً يعتبر في قبضه ايراد الكيل او الوزن
		او الذبح او القصد بحضور المشتري او اتيه به ويصح استنابه البائع والمشتري
		في العود المذكور
١٧٧	٥٤/٢/١	البيع كيداً ونحوه واقبضه المشتري فله يقول البائع انه قد صدقه منه غير

أرجو



عقد تسليم رزق الثمن والصيغة

١٧٨	٥٤/٢/١	كيداً فالبعض فاسد فمستوفى فيه قبل اقباله
١٧٩	٥٤/٢/١	يعبر قبض وكيل من نفسه لنفسه ولو كان له المشتري ودبقة عند البائع فوكله في اخذ
		قد التزمه فله صح كيداً لو كان له الثمن بغير قبض البودعة لم يصح
١٨٠	٥٤/٢/١	اذا عطف المشتري ببيعاً لا يدخل في ضمانه الا بقبضه كالبائع كيداً او لبضعة او روية
		متقدمة فلو تبين بقبضه فله صح بغيره فله
		« الفصل الثامن في مؤنة القبض والتسليم »
١٨١	٨٤/٢/١	تقضى العقد تسليم البيع في مكانه ليقبض اذا كان محل اقامته ومكانه
١٨٢	٥٤/٢/١	لو شرط اقباله تسليم البيع في مكانه فله معلوم مؤنة اقباله الى ذلك المكان
		على البائع
١٨٣	٥٤/٢/١	مؤنة نقل البيع بعد قبضه على المشتري سواء في ذلك البيع كيداً او غيره
١٨٤	٨٤/٢/٢	مؤنة توفية البيع على البائع فله اجرة كيداً او روية او دغاً او غشاً
		بيع على ذلك اوجه
١٨٥	٥٤/٢/١	مؤنة توفية الثمن على المشتري فله اجرة انقاد والعدا للثمن قبل القبض اما
		لواني البائع بعد قبضه بنقاده ليحققه البائع او لا ان يردده فاجرة
		عليه ولا يلزم المشتري
١٨٦	٧٤/٢/١	من اشترى رزقاً في ارض او غراً على شجر فاجرة الهبات والمدا عليه
١٨٧	٥٤/٢/١	مشتري الثمار على الاشجار فله اجرة قبضه او وقت الجدا على البائع
	٧٤/٢/١	اما اذا بيع الشجر عليه فله البائع فله ان يرد المشتري مؤنة البائع
١٨٨	٥٤/٢/١	مؤنة الرد بغير قبضه على البائع اما مؤنة الرد بقبضه فله المشتري

المبيع

قالة

عدد تسلسل من الكتاب والصيغة « الفصل التاسع في ضمان المبيع والمقبوض على وجه السوم »

١٨٩	٥١/٥٠/٢/١	المبيع في ضمانه المبيع اذا بيع بغير دفعه او بصفة او بوجه مستفدة او كان مكرراً على نحو ان لا يقبضه المشتري ما غير ذلك من ضمانه المشتري من ضمانه العقد
١٩٠	٢١/٤/٢	ما كان ضمانه المشتري من ضمانه المبيع مدققة على ضمانه المبيع
١٩١	٥١/٢/١	ما كان ضمانه المبيع اذا رخصه على المشتري فاستغنى عنه بقبضه لغير ما كان في ضمانه المشتري
١٩٢	٥٤/٢/٥	المقبوض على وجه السوم في ضمانه قابضة اذا تلف سواء قطع عنه ام لا ولو ساء في شيء وقبضه لغيره اهل ضمانه ضمانه الضمان الا ردده او صاع ضمانه المالك او اخذه لغيره اهل ضمانه ضمانه الضمان والارده منه غير مساوم فلا ضمان عليه لو تلف به وجهه فخرط
١٩٣	١٩٧/١/٢	المقبوض بعقد فاسد كالمقبوض بعقد صحيح فيما يرجع الى ضمانه وعدمه فهو ممنون على ما قبضه كالمقبوض
١٩٤	٤٤/٢/٢	« الساب الثالث فيما يتعلق بالثمن »
١٩٥	١٤/٢/١	« الفصل الاول في شرط الثمن وحكامه »
١٩٦		يشترط في الثمن ما يشترط في المبيع انظر مواد الفصل الاول من الباب الثاني
١٩٧		يصح بيع بالرقم المكتوب على المبيع وما يبيع به الناس او بما يقف عليه السعداء غلامه بالمجلس والاكاه فاسداً
١٩٨		الثمن لا يكون له نقد فيجوز ان يكون نقداً او عرضاً كما في بيع المقايضة
١٩٩	١٤/٢/١	اذا اشترقت الداهم او الداهية او نحوها انقضت الى الراجح او الغالب في الراجح فانه تساوى عند المبيع
٢٠٠	٢٧/٢/١	التقود تعين بالتعيين في العقود فاذا اشترى بنقود معينة اشترى بالثمن
٢٠١	١٨٩/٤/٢	لرقة تسليماً عيناً

عدد تسلسل من الكتاب والصيغة

١٩٨		الثمن المعتبر نقداً كانه او غيره كالمبيع المعين في احكام التلف والاسواق والضرر والتقصير والتقصير وموتة السليم اذا كان التقود عليه مما في الدقة فهو كالمبيع الذي في الدقة في ربحه
٢٠٠		الثمن يقطع في بعض المبيع اذا توفقت الحقيقة عليه راجع ماده (١٥٣)
٢٠١		د (١٥٣) د (١٥٧)
٢٠٢		« الفصل الثاني في البيع بالنسيئة والتأجيل »
٢٠٣		بيع المظهر يقضى بتجيل الثمن وتسليمه في مجلس العقد
٢٠٤		بيع من تأجيل الثمن مدة معلومة او تقسيمه جميع الاقساط بالنسيئة
٢٠٥	٢١/٢/١	لا يصح ما اتفق كسراً او جزاً بغير قبض العرضين في المجلس ولو اختلف حينه او تحدد قدرهما سوا ذلك بغير قبض العرضين او بغير قبض العرضين في المجلس
٢٠٦		او باع بطل من بطله من قبل او من بطله من غيرهما من المكيهات او باع بطل من بطله من قبل او من بطله من غيرهما من المكيهات او باع بطل من بطله من قبل او من بطله من غيرهما من المكيهات
٢٠٧		قرب من مديون او مديون مديون من المدينين ولو قبض العرضين في المجلس فله البيع
٢٠٨	٢٤/٢/١	اذا كان له عدة العرضين من التقود سواء كان له او غيره من الموزونات ام لا فله انهاء البيع بغيره
٢٠٩	٢٤/٢/١	يجوز بيع غير المربويات بالربويات وبغيرها سواء
٢١٠	٢٤/٢/١	يجوز بيع المكيهات بالموزونات سواء
٢١١	٢٧/٢/١	الفارس الراجحة ملحقه بالتقود ولو رجع سيرة بالنقد فسيئة
٢١٢		« الفصل الثالث في الزيادة والخط في الثمن والمبيع والتأجيل »
٢١٣	١٤/٢/١	الزيادة والخط في الثمن والمبيع في مدة خيار المجلس او الشرط صحيح معتبر
٢١٤		خيار المجلس في خيار الثمن والمبيع ما تراضيا عليه اخصراً
٢١٥	٤٥/٢/١	الزيادة والخط في الأجل او في مدة خيار الشرط صحيح فيما لم يرد وقتاً او غير

لا يبرأ من الزيادة
في خيار المجلس
او في خيار الشرط

عدد تسلسل من الكتاب الصغير

٢٠/٤/٨ ٢٤٠ من نحو كسج اوسيل اونا - او هدم مرمها على الحيا - ان لا يتفرق قاض مجلس زال ولده
فيه كذا لو اكره احدهما او حمل به فاعرج روجه لا يخرق حيا - المذمة والمحمول
والنظر حيا لا يخرق

الفصل الثاني في خيار الشرط

٢٠/٤/٨ ٢٤١ يصح اشتراط البتة بين الحيا والى او لهما في فسخ البيع وابطاله
٢٨/٤/٨ ٢٤٢ بشرط ان تدفع غايه وقت الحيا - وان كان الرهن فلو اشتراط الحيا مدة محبولة
لم يصح الشرط اما بشرطها فيعتبر منه وقت العقد
٢١/٤/٨ ٢٤٣ يصح اشتراط الحيا في صلح العقد او بعده قبل افرجه
كل من شرط له الحيا - ثبت له حده الاضمار والفسخ داخل المدة المعينة وينفسخ
العقد بفسخه اما اذا انقضت المدة ولم يفسخ من له الحيا - لم يفسخ
٢٤/٤/٨ ٢٤٤ يصح اشتراط العاقبة الحيا لغيره فيثبت للشرط ولذاته اغير فلو باع واشترى
على ان يشترط فلو انشأ يوما او شهر يصح اما لو اشتراط الحيا لغيره لم يصح
٢٤/٤/٨ ٢٤٥ يصح للعاقبة اشتراط الحيا - ولو كان في العقد فقط ثبت له ولو لم يكن
لكنه لو شرط لنفسه فقط دون موكلاه او شرط لغيره لم يصح
٢٤/٤/٨ ٢٤٦ اذا اشترى انسانه فأكبر شيئا حقيقته واحده بخيار الشرط لكل منهما ولو بفسخ
فكل من شرط له الحيا - منهم له هو الفسخ وانه حتى يات بوجه وكذا لو اشترى
واحدة من اثنين فأكبر فله رد فبها احدهما بالخيار دون وجه الآخر
٢١/٤/٨ ٢٤٧ لو بيع حيا الشرط في بيع صرف ولا في بيع بربون ربون في العقد
الشرط وبيع البيع
٢١/٤/٨ ٢٤٨ لا يصح حيا الشرط في عقد حيلة للموصى في بيع في فسخ العقد
٢١/٤/٨ ٢٤٩ حيا الشرط لا يمنع انتقال الملاك سواء كان الحيا - لهما او لهما فيفسخ البيع على شرط
والتمتع على البيع اذا كانا من عقد البيع لهما لزم وتعاين لزم وانما البيع المنفصل المشتري

المبيع

عدد تسلسل من الكتاب الصغير

٢٤٠ واما انتم المنفصل للمبيع

٢٤١ احكام تفرق البتة في الحيا في مدة حيا - الشرط لا حكمه في مدة حيا - المجلس
راجع للمادة (٤٨٨) و (٤٨٩) و (٤٩٠) و (٤٩١) و (٤٩٢) و (٤٩٣) و (٤٩٤) و (٤٩٥)

٢٤/٤/٨ ٢٤٢ احكام تنفك البيع وانقضى داخل مدة الحيا - الشرط لا حكمه في مدة حيا - المجلس المنفصل للمواد
(٢٤٧) و (٢٤٨) و (٢٤٩) و (٢٥٠)

٢٤/٤/٨ ٢٤٣ تصرف البائع في البيع لا يكون فسخا ولو كان له الحيا له وحده
كل ما يعتبر انفسا وبيع في حيا المجلس يعتبر انفسا وهذا انفسا اجمع للمواد (٢٥١)

٢٤/٤/٨ ٢٤٤ و (٢٥٢) و (٢٥٣) و (٢٥٤)

٢٤/٤/٨ ٢٤٥ لو توقف الفسخ على رضا - الاخر ولا على عقوده

٢٤/٤/٨ ٢٤٦ حيا الشرط لا يورث ولكنه اذا طالب به قبل موته فلو شرطه بعده المطالبة به
لكنه رضا - اهدهم يسقط عقده وهو الباقي

الفصل الثالث في خيار الغبن

٢٤/٤/٨ ٢٤٧ ليس للغبن حد شرعا فالمرجع فيه يعرف فاما في التجارة غنا في العادة فوجب
الحيا اما الميسر الذي لا يخرج عن العادة فهو حيا فيه

٢٤/٤/٨ ٢٤٨ ثبت حيا الغبن للمكاتب اذا اتفقا هم ما خسر قطع او اشترى غبن فاحش

٢٤/٤/٨ ٢٤٩ ثبت حيا الغبن للمعتق الذي يجرى له قيمة ولا يحسن الماكسة سواء كان له او اشترى
اما اذا وقع في الغبن مع عامه بالقيمة او لا يستعمل له بدونه مما كره فهو حيا له

٢٥/٤/٨ ٢٥٠ ثبت حيا الغبن للمشتري بتقريب البائع له بقوله اعطيت في البيع كذا كادبا
او بقوله اشترى كذا كادبا او اشترى به

٢٥/٤/٨ ٢٥١ ثبت حيا الغبن للمشتري في المجلس بان يرايه من لا يراه شرعا ولو بدونه
مواظاة من المالك

٢٥/٤/٨ ٢٥٢ ثبت حيا الغبن على المالك اذا خسر ولو بسقط بالتأخير بدونه رضا

المادة

عدد تسكن من الكتاب والصيغة

٢٥٤	٢٥/٢/١	للمشتري خيار البيع والامساك اذا اقام الامساك لم يستحق ارجاء
٢٥٤	٢٥/٢/١	تعيين البيع عند المشتري لا يمنع البيع خيار الفسخ وعليه الاثر اذا رده
٢٥٥	٢٥/٢/١	تلف البيع عند المشتري لا يمنع البيع خيار الفسخ وعليه قيمة اذا فسخ
٢٥٦		اذا علم المبيعون البيع فرضي به او تصرف في البيع تصرفا لا على الرضى سقط خياره
		« الفصل الرابع في خيار التأسيس »
٢٥٧	٢٦/٢/١	المشتري اذا اطلع على التأسيس الجيد بين الرد والامساك بلا اثر
٢٥٨	٢٦/٢/١	ثبت خيار التأسيس في المعارة خاصة الى اتمه الا ان اقام في غيرهما فليس الرضى
٢٥٩	٢٦/٢/١	اذا رد المشتري المعارة بمرحلة الانعام بعد طيلة وجوبه رد المثل ان كان له
		مكانه والارادة عامدة ترافه عدم قيمته
٢٦٠	٢٦/٢/١	ليس للمشتري خيار اذا كان له عاقبة بالتأسيس او رضى به بعد علمه او تصرف فيه ولو كان له
		التأسيس بما لا يزيد في القيمة
٢٦١	٢٦/٢/٢	اذا تعيب البيع عند المشتري له رده مع ائتمن العيب
٢٦٢		مطلوب البيع يقتضي سلامة العرضين من العيوب
		« الفصل الخامس في خيار العيب »
٢٦٣	٢٨/٢/١	العيب الحادث عند البائع بعد العقد حكمه العيب القديم اذا كان البيع مضمنا
	٢٨/٢/٢	البائع كالمقدرات والتمار على الاستحباب والبيع بصفة او روية مقدمة والآخر
		في حكم الحادث
٢٦٤	٢٨/٢/١	اذا اطلع المشتري على عيب قديم قبل خيار الرد والامساك بجائزا او مع ائتمن
		العيب ولا خيار له العيب الحادث
٢٦٥	٢٨/٢/١	اذا وجد المشتري بعد علمه بالعيب ما يدل على الرضا به منه قول او تصرف
		كالمعارة او اعارة او وصي البيع او استعانة بغير تجربة سقط خياره ولا ائتمن

مضى

عدد تسكن من الكتاب والصيغة

		له ولو وجد منه ذلك في حقه بعض البيع كانه له المطالبة بالاشياء الباقى للارده
٢٦٦	٢٥/٢/١	اذا تعيب البيع الذي مضمنا له البائع قبل قبضه برفق ائتمن غير المشتري ولو ائتمن له
		انه اخذه مضمنا اما ان تعيب بفعل البائع او بفعل اجنبى غير المشتري بين فسخ وانعقاد
		مع الاثر اما تعيبه بفعل المشتري فلو ثبت له الخيار افسد
٢٦٧	٢٦/٢/١	هذا العيب على المزاكى فهو لقطع بمضى منه ولا يكون
٢٦٨		اذا ائتمن البائع للمشتري العيب من العقد واستاء على ائتمنه طيس له خيار بطلان
	٢٨/٢/١	العيب لكنه لو وجد به عيبا اخر كان له الخيار به
٢٦٩	٢٤/٢/٢	اذا اشتد البائع الكفاية من عيب معين او من كل عيب بطلان الشرط ورجع البيع سواء العيوب
		انفاذه والباطلة والرجوع الى المبيع عرف غورها لكنه لو ابرأ المشتري بعد البيع صح
٢٧٠	٢٤/٢/١	البيع الذي ما اؤلف في حقه كالبعض والبيع اذا اكسره او قطعه فوجبه فاسدا ورجع
		بالبقية كله ولا يلزمه رده واذا كان له فاسد بعضه بجمع بقطعه منه
		هذا اذا لم يكن المكسور قيمة اما اذا كان المكسور قيمة غير المشتري بين الرد
		والامساك مع الاثر فاذا رده لزمه ائتمن بقيته بالاكسار والقطع
٢٧١	٢٦/٢/٢	اذا باع سلعة بصفة مقايضة فوجبه بائنا عيب كان له خيارا لرد
		والرجوع بسلعة ان كانت باقية او بغيره انما تغدر ردها بتلف او تلف
		او تصرف فيها
٢٧٢	٢٦/٢/١	لو اشتد الرد بالعيب المضمون البائع ولا خياره ولا الى قضاء فاض
٢٧٣	٢٤/٢/٢	المعبر في العقود مما وقع عليه العقد لا بما يقضى فلو باع سلعة بذهب فآخذ
	٢٤/٢/٢	عند ادهم ثم ردها المشتري لعيب بجمع بالذهب لا بالدهم
٢٧٤	٢٠/٢/١	اذا تلف البيع عند المشتري ولو بقلعه او تحرقه او حرقه او سجد او باعه
		او دهبه او تصرف بدينه في بفضه تعين الاثر لكنه لو رجع البيع الى مكانه
		قبل اخذ الاثر كان له الاثر او الرد

المعارة

ماله

عدد تسلسل برز الكتاب والصفحة

٢٤٥ ٤٨/٢/١ إذا استرد شيئين أو شيئا في ملكه صفقة واحدة فوجد أحدهما عيبا
كان له رد المبيع بقطعة من ثمنه مالم يزم التفريق وينقصه لكن لو ظهر
معيين عيبا لم يكن له رد أحدهما بقطعة وأسالك الآخر وأخاله الخيار
بين رد كلاهما وأسالك وله الأثرين لكنه لو بقا أحدهما كانه لرد الباقي بقطعة
المعقود بعد استرداد العقد ببيع صفقة واحدة مع تعدد البائع والمسترد إذا ظهر
عيبه جاز الضيق في ذلك البعوض أسالك الباقي متى إذا استرد صفقة عيبا
فرد واحدة جاز استرد واحدة بقطعة وردد الآخر وكذا لو استرد واحدة من شيئين معا
فرد واحدة جاز استرد واحدة بقطعة وردد الثانية بقطعة أو بغيره
٢٤٧ ٤١/٢/١ فإذا عيب بورت فلوا شري وبعد مونة طلع ورتقه على العيب كانه لم الخيار
لكنه إذا رضى أحدكم صفقة مئة وهو الباقي
٢٤٨ ١٩٢/٤/٤ فغير المرد ليس بعيب فلوا شري شيئا فنقص منه ليس له رده لئلا
ولم رده لو وجد فيه عيبا غيره
٢٤٩ ٤٠/٢/١ إذا دل البائع عيبا بانه عليه وكتمه فلو استرد على شري إذا تقيع عنده
ورده على البائع ولو كانه العيب الحادث بعلم المادونه فيه
٢٥٠ ٤٠/٢/١ إذا دل البائع عيبا فاتفق البيع بغير فعل الشري أو ضاع فلفه على البائع
بوجه الشري ببيع الشين
٢٥١ ٤٩/٢/١ إذا تقيع البيع عند الشري ووجد به عيب قيم فالأثرين للعيب القديم
بأساسك وله رده ما رضى بقطعة العيب الحادث فتدلو الشري لوأ
فقطعه ثم وجد به عيبا قديما كانه لا خيار بين أسالك له لطلبية بالأثرين
وبين رده مع الأثرين الذي هو فرق بين قيمته ميبا العيب القديم وبين
قيمه ميبا العيبين معا
٢٥٢ ٤٠/٢/١ إذا أخذ الشري شيئا عيبا والبائع ثم زال ذلك العيب سرعا كونه ردد

وعاينه

قيمة أحد

فله الزموني

عدد تسلسل برز الكتاب والصفحة

٢٥٣ ٤٠/٢/١ إذا استرد البائع ما لو رد الشري المبيع إلى البائع ورتقه منه شي عيب حدث
عنه ثم زال عند البائع ذلك العيب الحادث فلم يرد منه ولا الأثرين إلى الشري
٢٥٤ ٤٩/٢/١ إذا أفضى أخذ الشري شيئا عيبا إلى رب العيب لم الاله يسلك مجانا أو يرد
حتى لو دفع عنه المبيع قبل علمه بالعيب كانه له الضيق وردد به له لكن
لو تقيع عنه طيس لم الأساكر مجانا أو يفضيه الحاكم ويرد الشري
قيمة المبيع ميبا العيب القديم
٢٥٥ ٦١/٢/٢ كسب المبيع وماله الفضل الحاصل من حين العقد لا الرد للشري إذا استرد
المقن فزوج المبيع
٢٥٥ ٤٨/٢/١ إذا فسخ الشري بالعيب فعليه مونة رد المبيع
٢٥٦ ٤٨/٢/١ إذا أبرأ البائع الشري من الثمة أو وجهه له كالا أو بعضا ثم رد الشري
المبيع بعيب جمع البائع بديل ما أبرأ أو وجهه له الثمة
« الفصل السادس في الخيار بتخير الثمن »
٢٥٧ ٤٤/٢/١ يذم من بيع أصولية والشركة لأخيار برأس المال على وجهه فإذا قبل البائع
بثمة ثم بعد العقد بانه أقل مما أخيره أو بانه مؤجل ولم يبين البائع
لزم البيع مما بين وليس له أخيار مثلا لو استرد بمائة ثم باع تولية أو شركة
وأخذ الشري استراة بمائة وعشرة ثم تبين الأمر للشري لزم البيع
بمائة ولم يكن له أي فسخ وكذا لو استرد بمائة مؤجلة ثم باع تولية
أو شركة بمائة ولم يبين للشري تأجيل الثمة لزم البيع بمائة مؤجلة
بالرجل الذي استراة البائع إليه
٢٥٨ ٤٤/٢/١ يذم من بيع الرابحة والمواضعة بلمه مقدرا رأس المال على وجهه مع بانه
البيع والمواضعة فلوا قبل البائع بثمة ثم تبين بعد العقد انه أقل لوانه
مؤجل ولم يبينه البائع خط الرائد مع قطعه ولا خيار لها

ممنها

والوضعية

عدد تسلسل	رقم الكتاب والصفحة	المحتوى
٢٨٩	٧٤/٢/٢ ٤٦/٢/١	يلزم للبائع تولية أو شركة أو راجحة أو واحدة أو بيان للمشتري نوع الشئ الذي وقع عليه العقد فإذا ظهر بغيره كأنه المشتري الجائر بين ردا أو ما كان يلوأشترى مثلا لوأشترى بغيره فأنه يرد المثل أو بالعكس أو أشترى بغيره فأنه يرد المثل أو بالعكس كأنه المشتري الجائر وإذا كان له من غيره فأنه يرد المثل أو بالعكس كأنه المشتري الجائر
٢٩٠	٢٥/٢/٢	يلزم البائع بالصفة المذكورة أنه يبين الحال للمشتري فيما لو كان أشترى من غيره أو أشترى الشئ لرغبة تحفه أو لو سمى قد فاته أو طرأ على البيع عقد ما يقع فيه من رخص أو عيب فلو لم يردده ثم بان الأمر كأنه المشتري الجائر
٢٩١	٧٤/٢/٢	الزيادة في الشئ والمشتري والأجل والخط مع رتبته إذا حصل في مدة خيار المجلس أو الشرط بالصفة ما حصل العقد يلزم على البائع في البيع المذكورة الأختيار بما حصل منه ذلك فلو لم يردده كأنه المشتري الجائر كما سلف في المادة (٢٨٨) و (٢٨٩) أما ما حصل بعد مدة الخيار فلا يوجب العقد ولا يلزم الأختيار
٢٩٢	٧٦/٢/١	لا يلزم الأختيار في البيع المذكورة بما أخذ منه مائة أو استخدام ولكنه يلزمه بانه ما أخذ منه مائة أو عيب أو جناية على البيع لأنه مقابل مجرد منه
٢٩٣	٧٦/٢/٢	لا يضاف إلى رأس مال البيع في البيع المذكورة أجرة الخاسر ولا ثمنه لثقله وقبضه وحفظه ولا أجرة سائر ولا أجرة عمل البائع في البيع بنفسه أو أجرة دلو كما قد ورد مما يزيد في ثمنه فلو ضاع الشئ وأخير له المبيع رأس ماله أو قال يخص على كذا كأنه ليسا والمشتري عليه الرد
٢٩٤	٧٦/٢/٢ ٧٦/٢/٢	العقل السابع في خيار الأختيار في الثمن إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو جفته كما لو ارعى أحدهما العقد ذهب

آخره
فأخبره

عدد المسند	رقم الكتاب والصفحة	المحتوى
٢٩٤		والأخرى مختلفة ولا يثبت لأحد منهما أنهما نفس الشيء كما لا يثبت أنها الشيء
٢٩٥	٢٧/٢/١	إذا اتفقا المبيع فأختلفا في الصفات المعتبرة في البيع ولو كان مبليا والقول له في ذلك قد اتفقا في وصفه
٢٩٦	٢٧/٢/١ ٢٥/٢/٢	لا يثبت الشيء الحكم الحاكم ولا يثبت العقد المتخالفين لأنه قد يثبت أحد الشيء
٢٩٧	٢٧/٢/١	هذا الخيار يثبت إذا كانت المتباينات أو أحدهما فأختلف وصفها وأحدهما مع رتبة الآخر ولا يثبت أنه كانا للمنفقين عند الشيء بعد التخالف
٢٩٨	٢٨/٢/١ ٢٦/٢/٢	إذا اختلفا في حصة الثمن في شيء من شيء نقد في العقد إذا كان ذلك مسمى أحدهما فإنه يثبت له عليه ولو كان فانه يسوئ فالقول
		« الفصل الثامن في خيار الخلف في حصة المبيع »
٢٩٩	٩/٢/١ ١٧/٢/٢	إذا وجد المشتري المبيع بوصف أو رؤية متقدمة بمنه لا يتغير فيه المبيع ليقينا أو ظاهرا على خلاف الوصف أو اتفاقا وصف أو متغيرا عما كان أه كما أنه خيار الشيء لكنه إذا اختلفا في ذلك يثبت للمشتري
٣٠٠	٩/٢/١	خيار الخلف في الحصة يثبت على التراضي ولا يسقط إلا بالانقطاع أو بما يملك على الرضا به
٣٠١	٩/٢/١	إذا سقط المشتري حقه في الرد لا يستحق رثا
٣٠٢	٢٨/٢/١	إذا حصل اختلاف في قدر المبيع أو عينه فذهب القول للمبايع بيمينه
		« الفصل التاسع في خيار فوات الشراء »
٣٠٣	٢٢/٢/١	إذا اشتد أحد العاقدين على الآخر ما هو عليه مما عساه ولم يبق به كانه

یوسف

عدد تسلسل من الكتاب الصحيح

٢٠٤ ٢٢/٢/١ المشتري له الحق في الرجوع مع العقد ان لم يفسد الثمن لغو شرط
 مطلقا بشرط ان يكون المشتري قد دفع ثمنه او بعهده لانه وبعد العقد
 لم يفسد ثمنه او بعهده لانه او بعهده لانه او بعهده لانه او بعهده لانه
 البيع او بعهده لانه او بعهده لانه او بعهده لانه او بعهده لانه
 ٢٠٥ ٢٢/٢/١ اذا كان عرض احد الواقفين لغا الشرط له لم يقض البيع او الاضمار مع
 اخذ من النقص ان كان المشتري بائعا او سراجا زيادة الثمن
 ان كان مشتريا
 ٢٠٥ ٢٢/٢/١ اذا اشترط المشتري صفه في البيع منه صفه فلم يوجبه له البيع
 لفقد الشرط او ان كان له شرط صفه فوجبه له ان كان بائعا
 لم يكن له البيع ويقتضي المارش ان كان له شرط صفه لم يوجبه له البيع
 ٢٠٦ ٢٨/٢/١ ٢٢/٢/٢ المبيع الذي يتقصه التقدير لا يبيع على انه كذا فانه اكثر ما يبيع من المبيع والرائد
 للبائع ماعا والبائع خيار وكذا للمشتري لكنه لو عطاء البائع المارش ماعا
 شرط خياره وانما يبيع اقل من المبيع ايضا والنقص على البائع وخير المشتري
 بين فسخ وانضاء بقسطه من الثمن والبائع ايضا خيار البيع الا ان اذن
 المشتري يأخذ بكل الثمن فيقسط خياره اما المبيع الذي لا يتقصه التقدير
 كما رجمه من المظنه فله خيار فسخ او استاقل او اكثر مما عرفت
 والرائد للبائع ماعا في حالة الزيادة وان لم يبيع بقسطه من الثمن
 في حالة نقصه
 الفصل العاشر في خيار تفصيل الثمن والمبيع
 ٢٠٧ ٢٩/٢/١ اذا ظهر للمشتري مغايب او مفسر او لم يفسد الثمن فله خيار خيار البيع
 والرجوع بعين ماله ولا يلزمه ان يتطهر بثمنه
 ٢٠٨ ٢٩/٢/١ اذا كان الثمن المالا او بعهده بعيدا مسافة القصر فكثر او غيبه

المعاقد

تفسير

تفسير

عدد تسلسل من الكتاب الصحيح

٢٠٨ ٢٩/٢/١ المشتري له الحق في الرجوع مع العقد ان لم يفسد الثمن لغو شرط
 ٢٠٩ ٢٨/٢/٢ اذا كان المشتري مفسرا او مفسرا او مفسرا او مفسرا او مفسرا او مفسرا
 ٢١٠ ٢٨/٢/٢ اذا كان المشتري قبل نقد الثمن وهو مفسر للبائع البيع او اذا كان مفسرا
 قضاء الحاكم منه والبيع او البيع وقضى ثمنه منه
 ٢١١ ٢٩/٢/١ اذا كان الثمن مالا غائبا عن المجلس ولو به مسافة القصر فكثر او غيبه
 الحاكم المبيع وبقيه ماله حتى يحضر الثمن
 ٢١٢ ٢٩/٢/١ اذا قعد على البائع تسليم المبيع فله خيار البيع
 ٢١٣ ٢٨/٢/٢ ثبت هذا الخيار على التراضي
 الفصل الخامس في انواع البيع
 الفصل الاول في بيع العرف
 ٢١٤ ٢٢/٢/١ بشرط في العرف التقابض في المجلس فلو قعد فاقبله بطل والعرف في
 هذا التقيد ما يطل به خيار المجلس
 ٢١٥ ٢٢/٢/١ يجوز تفريق الصفقة في العرف فلو قعد بضم الصفقة في المجلس وقعدا
 قبل قبض الباقي صح خيار قبض وبطل في الباقي
 ٢١٦ ٢٢/٢/١ ٢٩/٢/٢ يبيع مع العرف في الزمة اي بوصف العرفين بما يتميز به به يدونه وهو
 بشرط التقابض في المجلس فلو قعد فاقبله فاقبله فاقبله فاقبله فاقبله فاقبله
 عريضة وليس للموصوفين في المجلس فاقبله فاقبله فاقبله فاقبله فاقبله فاقبله
 او ماعا الى المحل فله خيار فسخ او قبض او قبض او قبض او قبض او قبض او قبض
 ٢١٧ ٢٦/٢/١ يجوز التقابض في العرف بالنقد والمفوض ولو تغير منه كالمراهم
 والذات والمفوض بالتفاس ونحوه لمن يعرفه واللام يجر
 ٢١٨ ٢٢/٢/١ اذا وقع العرف في مضمين مضمينه كمنه الذاتية بهذه الداهي ثم ظهر احداهما
 مفقوتا تغير منه ولو بقدر سبيل بطل العقد ولو ظهر الفسخ في البعض
 بطل فيه صح في الباقي بقسطه اما لو ظهر مضمينه فله خيار خيار البيع
 او اسان مع اسان المجلس من غير مضمين لغيره لو كانه الارش من غير التقيد
 جهانه فله خيار

معه

خ

عدد تسلسل رزق الكتاب والصفحة

- ٤١٥ ٦٤/٢/١ إذا وقع الصرف على منسبين في الذمة وطهر في المجلس عيبا فلهما منسبة فالعقد صحيح وله ابداله أو اشره من غير منسب السليم وله طهر بعد التسوية فله اشره من غير منسب السليم أو ابداله مجلسا لو فلتا فله ابداله قبل ابداله بدل بطل العقد ما لو كان العيب من غير منسب وعلماه في المجلس واخذ به صحيح وله تفرقا بطل العقد
- ٤٢٠ ٦٤/٢/٢ إذا عين احد العوضين والآخر في الذمة فكل منهما علم نفسه الموضح في الماريتين السابقتين
- ٤٢١ ٦٤/٢/٢ العقد على مقيدين أو موصوفين في الذمة أو مختلفين إذا كانا منسبين وهذا حكم للمارين (٤١٨) و (٤١٩) اذ انه لا يصح فيه ابداله الا من مطلقا
- ٤٢٢ ٦٤/٢/٢ إذا وكل احد عاقدا صرف شخص في القبض يقوم قبض الوكيل مقام قبضه لكنه العبرة في التفرق حال الموكل العاقد ووجه الوكيل ولو فارق الموكل قبل القبض بطل ولا تضر مفارقة الوكيل ما لو كانت ذكاته في العقد فالبقرة حال الوكيل ووجه الموكل
- ٤٢٣ ٦٤/٢/٢ لا يصح تصاريق المدينين منسبين في رتبتهما ولو كانا لاحدهما على الآخر دين من الذهب والورع عليه دين من الفضة فلهما طهرهما لم يصح
- ٤٢٤ ٦٦/٢/١ يصح بيع الدين بالدين فيصح فرق دين بأمانة أو بعين مفوضة في المجلس ولو كان لاحدهما على الآخر دين فاعطاه بالدين أو بالعكس صح ولو كان القضاء شيئا بعد شيئا متفرقا فانه كان عليه كل دقة حيا لا تتغير كل دقة
- ٤٢٥ ٦٤/٢/٢ العقد صحيح وان لم يفعل ذلك بل حاسبه اغيرا فله طهر في المجلس ولو ثبت لكل منهما ذمة الاخر ما قبضه فاذا اراد ان يصارحها لم يزم ايضا احد العوضين وتقوم الدائم بقبضه يوم القضاء لا يوم الدفع

عدد تسلسل رزق الكتاب والصفحة "الفصل الثاني في بيع السلم"

- ٤٢٥ ٦٦/٢/١ يتفق هذا البيع بلفظ السلم والسلف والبيع وكل ما يتفق به صحيح
- ٤٢٦ ٦٧/٢/١ لا يصح بيع السلم الا فيما تنطبق صفاته كالمبيدات والموزونات والمذروعات والحيوانات فلا يصح في الهواك المعدودة والبيض والجلود والثلث والواح والاحجار الكريمة ونحوها
- ٤٢٧ ٦٨/٢/١ يشترط ذكر مقدار السلم فيه ووجهه ونوعه وصفاته التي تختلف بها عنه غالبا ومباينتها - متفقة عادة
- ٤٢٨ ٨٢/٨٠/٢/١ يشترط ذكر اجل معلوم له وقع عادة ولو مطلقا على قسط فهو حرج
- ٤٢٩ ٨٢/٢/١ انما اسم السلم قبل اجل الا سيج او شرط يحمل القبض لم يصح العقد
- ٤٣٠ ٨٢/٢/١ يشترط ان يكون السلم فيه مما يملك وجوبه عند حلوله فلو سلم الى اهل لا يوجد فيه عايب لم يصح العقد لكنه لو سلم الى اهل يوجد فيه فانه قطع ويحقه بقاءه
- ٤٣١ ٨٢/٢/١ لم تحصيله وانما يتخذ كالا او يفتقظ فله السلم بالخيار بين الصبر او التسليم فيما يتخذ والرجوع برأس ماله او عوضه
- ٤٣٢ ٨٢/٢/١ يشترط قبض رأس مال السلم في مجلس العقد مع العلم به قدره وصفه فلو يصح جعل الدين رأس مال السلم ويصح جعل المعصوب والأمانة بيد المسلم اليه رأس مال له
- ٤٣٣ ٨٢/٢/١ لا يشترط في السلم ذكر مكانه او فاء ولا يزم وفاءه مكانه العقد الا اذا جرى العقد في مكان ليس بموئلا لا سلم فيشتهر ذكره كانه يوفيه في غير المكان الواجب تسليمه فيه لا يستحق اجرة حمله اليه
- ٤٣٤ ٨٢/٢/١ لا يصح الاعيان من السلم فيه ولا يسهه ولا الوالة به كما لا يصح بيع رأس المال ببدل الصبي قبل قبضه ولا الوالة به ولا عليه

عدد تسلسل من الكتاب الصغير الفصل الثالث في البيع تخيير الثمن

٢٤٤	٦٩/٢/٢	بيع التولية والشركة والمراصة بنفقة العاقلها وانفق البيع وما ينقده
٢٤٥	٦٩/٢/٢	يشترط في البيع معرفة العاقلية رأس المال الذي يشتري به البائع
٢٤٥	٦٩/٢/٢	للمانة الشركة بنفقة السوية فإذا اشترى آخر فمناشاة البائع
	٢٤/٢/١	المراصة فانه شركة شحفاً آخر عالٍ لشركة الأول كانه نصف نصيب
		المشتري وان لم يكن عالياً اخذ النصف كله
٢٤٦	٤٤/٢/١	لو اشترى زوجة بزوج عشرة في كل مائة وكان رأس المال الف الف
		ومائة لكنه لو باعه مواضعة بوضعة عشرة لكل مائة او عكس مائة فيلزم
		البيع بثمان مائة وعشرة اجزاء منه عشره فرداً عشرة دراهم اما لو قال
		بوضعة عشرة مائة لكل مائة لزم البيع بثمان مائة
		" الفصل الرابع في البيع الباطل "
٢٤٧	٥٥/٢/١	يحرم التفاضل في بيع الذهب والفضة بالفضة مطلقاً فلو بيع البيع
		وان كانا مضمونين او مضموعين بحيث لا يتوزان عرفاً
٢٤٨	٥٥/٢/١	بيع المكسب والموزون بجنسه من التفاضل باطل مطلقاً سواء الطعومات
		كالخبز والسكر والسنن وغيره كالاشنان والنورة والصابون والقطن
٢٤٩	٥٥/٢/١	لو جازى الربا فيما لا يوزن ولا يكال غارة وان كانت مصروعة مما يكال او
		يوزن كاللؤلؤ والنفوس المصولة من نحاس والحرير والمعادن الاخرى
		غير النقود وما يعين من الكسب ونحوها من الحر او الصوف او القطن
		كالجوارب والفساديل والاقضية ونحوها مما يباع عدلاً وكذا ما يباع عدلاً
		كالأحتمس من الاضاف المذكورة ونحوها
٢٥٠	٥٦/٢/١	لو جازى الربا في الفلوس التي يتعامل بها عدداً
٢٥١	٥٦/٢/١	لو بيع مع مكسب جنسه وزناً ولا يباع موزون بجنسه كسب

يفتق

عدد تسلسل من الكتاب الصغير

٢٤٤		اذا اختلف البيع والتمن جنساً مع البيع مطلقاً بالنقد كسب او وزناً
		او وزناً او عدلاً او جزاً
٢٤٥	١٨٠/٢/٢	التمن المتساوية كالعلم بعدته في اية الربا فهو يجوز بيع عبدة بعبدة
	٢٤/٢/١	منه جنساً جزاً او لو بالحرص والظن يتساويها لكنه لو علمت تساويها
		كسب او كسباً فوجدها وادعى البيع
٢٤٦	٦١/٢/١	مرجع الكيل عرف المدينة المنورة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
	٩٧/٢/٢	فما كان يتعارف كسباً بـ البيع فهو كسب لا يبيع به بالتفاضل كسباً
		وهذا يعرف لربما يرجع الى عرف موضعه فاذا اختلف اعتبر القاب
		طالبوب بالواحد والديق والحب والنورة والتمر والخبز وما شابه
		فيه الزكاة من الشارح الزبيب والفتوح والسنن والنور والفضة والتمن
		والرسوق والمالح وكافة الماشات والارهاق من المكسبات
٢٤٥	٦١/٢/١	مرجع الوزن عرف مكة المكرمة على عهد النبي عليه الصلوة والسلام فاصوف وزنه
	٩٧/٢/٢	بـ فيه فهو موزون فيظن بيه من التفاضل وزناً والاعرف له بالبيع
		فيه الاعرف موضعه فاذا اختلف اعتبر القاب فالذهب والفضة والفلوس
		والحرير والرماس والزرنيخ والقطن والحرير والكتانة والصوف والوبر والعزل
		واللؤلؤ والجبين والفضة والحرير من الموزونات
٢٤٦	٩٧/٢/٢	المفوكات الربوية والبقول ليست من المكسبات ولا من الموزونات فالقناد والخبز
		والسقمون والتفاح والكمثرى وكافة اشجار جوزية بجنسها بالتفاضل
٢٤٧	١٠/٢/١	غير الربوي اذا اظن ربوي غير مقصود بالمقصد ببيع بجنس نفسه
		الربوي متفاضلاً مثلاً الشب المثلث والكمثرى بجنسها ببيع بجنس نفسه بالذهب
		او الفضة وبيع بجنس نفسه بجنس نفسه بجنس نفسه بجنس نفسه بجنس نفسه

الفساد

الفساد والربوية

الفساد

عدد نسخ الكتاب في المخطوطات

السلامة تقسيم النافع بين الشركاء والمالكين لا بسبب الرضا بل بالحق

كل شيء مدقة من الرشد مدقة مدقة

النظر في المرأة التي أجرت نفسها في موضوع الحقد

الباب الأول في ما يتعلق بعقد الأجرة وفي خمسة فصول

الفصل الأول في ركن الأجرارة وصيغتها

الحكمة الأنبياء عليه - إسقاطه والعوضه والعينه

تتبع الأحياء الأضواء والصور لقطات لثباتها في الساعات

تتمتع الأهمية بلفظ الأهمية والذكر والكلما يورد معهما

الأطعمة نوع مدبج فيتمتع الكثرة الأوجاج والأغول فيهما ط

شهادة في جميع الفضل الأول والكتاب الأول في البيع

« الفصل الثاني في أنواع الأسماء »

٢٠ ثم اعادة ابي الحفيظ الى امد معلوم والعين معلوم كما شيخنا الزكية

شهره اول کوی ۱۲ محل معلوم و کذا استخرا شخصه لقمه سنه

اولیاء معلوم و ضابطه ثوب معیه

٢٦ امانة ابيه الموصوفة صيغة بشرط استعلاء صفات الاسم

فيه حوادث الأمانة الحامدة معلوم والعمل معلوم مثله الواجب

دایه اوسیده صفته کذا و کذا مدته شد و لکروب الی محل معلوم صحیح

الحياة التي هي عمل في الخدمة الصغيرة

كما سيجاء العلامة والفائدة وإتيان اصطلاح علمي على ما تقدم في الوصف والمادة

٢٠ كانهي الأجابة المتخرفة في الأعيان المعينة والموصوفة بفتح الأجابة المصنوعة

ففيها ايضا مثل التواجر هذه الحارعة بقية من هذه النسخة المصاحبة او اجرة

باب الموصولة مدة مسبقه من الأجرارة ولو كانت المصير

وقت المقدرة أو المخرجة أو مفعولة نزع وحكمه حيث يقدر المخرج على تسليمه

اول مرة الاشارة الى الوكانات مشغولة بنساء ورجال الغير وهو نصح اعراضا لانه صاحب القصر والسياد

احياء الحيوانه صحفة كسب الحيوان اجمع ماده (١٢٩)

اسم في النافع صحيح لفظ اسم في السلف فلو كان اسما في هذا السلف في النافع

حققة لذا ذكرنا البنا و حاله معلوم و اوسععت هذه المصنفه رايه حققة لذا

وكان احمد اذ كان بعلوته وقبل المخرج صحى سائدا ولم فيه من هذه الوجوه الخجاسة والاصيل لتفعل الرجل معلوم

« الفصل الثالث في الشروط والأحكام »

مقتضى عقد الأمانة هذه المستأجر الضيق والسكن على سبيل الإعانة والغير طو استلها

استبعاد التنازع النفعي نفسه كانه شرط بالحدود متواتر على ان لا يكون على يد ملك

المستأجر و غيره او على يد سكرتيرها او على يد نوّجها او لغيرها او لتعويض

وكان علي بن ابي طالب قد روي عنه في الحديث عني في ركبته فلو اني لم اكن قد روي عنه في الحديث

صحيح الشرط باطل

مقتضى العقد المستلزم على استيفاء المبلغ المعقود بالمثل وبالأدنى في القيمة متوسط

وإنما فيه كلمة شرط لا دعاء فلا توجد الأرض على أنه برهان فاعلم كلمة الشرط لا دعاء

والله اعلم بما في الصدور

إذا شرط في العقد ما يؤدي إلى إبطاله الأجرة بطل العقد من دون شرط على المصالح

انما يعرف الله او حصل الصلة اجرة لها او اجرة السيادة على ما يطلع ما يطلع عليه

عراق اولی سرى لایحه عالمه طایفه مدد دوسرا اولى سرى الدایه على مد طایفه المستاجر

فصل اول

أنا شرط في الأجر المفقود على مدة ما يؤثر في العمل في المرة رجل العقد

لأنه لا يرفع الله إلا ما يشاء

سنة ثمان مائة وثمانين

١٨٥٠ / ١٢ / ١١ | في شهر الحزيران على المستأجر حصة للأجور كما في الشرط بالطلب

٤٨٦ ٢٠٧/٢٢٢ اذا اكثر من راية وشهد على ان لا تقدر على الكيل والوزن على ان لا يبدل ما ينقص

العرف منه طيس الوضوح يدل ما يعرف منه لكنه ليس منه اوضاع له وضع له وضع له وضع

اما الوتره الاوله والحمد لله الذي جعل هذا المنطق

٢٢٧ ٢٨٠/٢٨ الأمانة عقدت مع السيدات المذكورين في سنة ١٢٨٠ هـ

افضل الرابع في شرح الاحكام والنصائح

٤٨٨ ٢٨٤/٢/٢ لا تنفي الأجرة بموت المخرج ولا بموت المستأجر
لا يعلم المالك ان له ان يفتي

١٨٩ ١٢٥٠/١٢٥١
احالة صاحب الولاية لسيطان بزوال ولاية مشايخنا اوجر القائم والسناظر والوصى
الفقيه كمالوشيه الخادم له

تمثل لا تنفخ اهابه وكذا اذا اجر السيد رقية او اجر الوصي فيها نحو ما يبيت عند اهلهم وولد له

له اوجماله فتحة الرضوة اذ بلغ اليستم ^{في} لا تنفخ الاشارة كذا يعلم العدل الفتوى من نوع الحمد

السيد عفة ابراهيم بناد الوجدة او علم الوصي بلوغ الشيم في المنة في الاعداء ابراهيم بناد في مسئلة

مذہب معتزلة و البورق
استاذ العلف و راجع

٢٩. ٥٨٧/٥/١ تنفي الأمانة بموت الرضيع بطرأ بموت الرضيع مرة في الصبح

٤٩١ ١٨٨٩/٩/١ شفي اعصابه، الطبيب بموت المصنوعة

٢٩٢ ٢٨٥/٢/١ تنفي الأمانة بتلف المفقود عليه قبل التملكه من استيلاء المفقع مدلاً

٢١/٤/٤٠ لواء جزاراً أورانية أو عادية مملوكة فاهرسه وأهله فنه أو مملوكة

الدابة والحارم قبل الفضة وبعده عمدة يسيرة الأجرة الاعادة ~~الاعادة~~

فيه من الاستفاح لعدم حلول وقت الفجاة أو كونه من سحابة الوحارة والباردة

المستأجر من الدار الحرة اما المؤلف المصور عليه فقد تم منه له سطران وكان رتبة

مدة الأجر من الأجر غارة النفس في المشقة في كل سنة
الطاقة المرافقة الأجرة

المدة الماضية من الأجر

٤٩٥ ل. ٦٨ / ٦٧ ١/٢ تنجز الأمانة تلك الأجرة الممنوعة والحواسن المقصودة

انقطاع الماء الدائم عن روضة الزراعة المتبقية له في علم السلف فلو استأجر روضا لراحة

ليزرو فانقطع الحلاقة إلى انفسخت الحياء ضايقني في السنة
٢١/٢/٢
٨٤

٤٩٥ ٢٨٤/٢/١ لا تنقضي اعادة البداية ونحوها تحت ارباب سواء كانت هي الملة او الملة في الملة

٢١/٩/٢٠
دواء و جود و جوب فيه مدرسا و وصي ام لا ليعلمه اعطاه علي بن ابي
الاشعث في امارته لان في الرجل المعسر ولسنا اياه بقوم مثله ايه يستوفي

٤٩٦ ٢٨٠/٤/١
إذا صرف المؤخر قبل تسليم المأجور أو استغنى به سلمه حتى انقضاء مدة

الأجابه الفقهية اما اذا سلمنا ان اسماء الفقهية هي ما مضى ورواها الساقية

١٩٧ ٢١٧/٢١ اذا هو لا غير مة العمل قبل سيطرة سبي منه النفع او شرهه الذمة قبل

٢٠٩٧/٥ استخدام بعض المنفعة من القفص مدة الإقامة القسرية الموعود الوعد

اورعقت اربعة قبل القضاء والمدة التي خلت فيما مضى وتستغنى عنها والحمد لله
الساكن في السموات والارضين

الباحية بغيره عند الحاجة وما اراد ان يرد اليه فليس له
الحق بعد استيفاء بغيره السبق او بعد استيفاء باقي المقتضى بغيره

المعاصرة والمؤخر في المدة الماضية والبعيدة سواء عانت العبيد أو لم تعان

٤٩٨ ٢٨٩/٢ لا تنفخ النخلة إسفل الماء هو من الماء الحار ماء كاله النخلة

يقول المرحوم لاد واد الاستقبال المله استأجر وغيره فمستغنى عن

المعبد ولا يسهة ولا يوقفه ولا ياتنقالا من ملككم ايرت او وصية اولك
افلا ارضه

١٩٩ ٢٠٩/٤/٤
ارسلت ارسالي وكوه
لنفسه الامام من الامام علي في الدعوة وسأله الامام علي عليه السلام

٤٩٩	٢١٩/٢/٢	لا يفسح الإجماع بين الأئمة في الدية في سائر الجرائم الدية بقوله
٤٠٠	٢١٨/٢/١	المقتضى المانع من الاستفاد إذا كانه ناشئاً من جهة المقر عليه لفظي فخر

الرَّجَاءُ مِنْهُ لَوَ كُنْتُ رِضًا أَوْ دَالِي لَيْسَ كُنْتُ فَانْقَطَعَ الْمَادُّ وَانْهَدَمَتْ

الدائري قبل انقضاء مدة الإجازة الفسخية مما بقي من المدة أما العقد الماشي و

مدبر المعود عليه السلام في القسطنطينية

الفصل الخامس في استعارة عمدة الأمانة

٢٦٨/٢/١ ٢٠١ للملك انه يتوجر مال مئة معلومة وقصيرة كاستاقم لحويلة بشرط ان يكون له علم
في انكار ما اذا امر ارضه لمئة سنة في دواجر خسران عليه كسنة المرمي لاراد

في اعلاها حلو ارضه طيبة في هي ونبوع ورسة وبكلمة عبيد الله محمد بن يحيى

٤٠٤ ٢٥٦/٢/١ يشترط في الإجارة لمدة أن يكون معلومة فلا تكون دابة مدة فخره شرطاً
 أو جواره للعيب أو المخرج مدة أحاسه أو استأجره دائماً بمدة مدة
 رضى لم يرض الإجارة ولم يمسك جواراً استوفى في نفسه أو سلم المأجور في مثل
 ٤٠٥ ٢٥٦/٢/١ لو استأجر عقاراً كل شهر يوماً أو يوماً أو عينا كل يوم كذا صح العقد
 ٢٥٧ ولم يرض في الشهر أو اليوم الأول وكلما دفع في شهر أو يوم لم يرضها حكم الإجارة
 فيه وكل من العاقبة يفسخ أولى كل شهر أو كل يوم جواراً
 ٤٠٦ ٢٦٨/٢/١ إذا اختلفت السنة على السنة الهجرية وكذا إذا اختلفت السنة
 ٢٩٧/٢/٢ ابتداء مدة الإجارة يعتبر من الوقت الذي سميا به في العقد وعند عدم
 ٤٠٥ ٢٦٩/٢/١ ذكره يعتبر من وقت العقد
 ٤٠٦ ٢٩٧/٢/٢ يلزم في الإجارة المصفاة ذكر ابتداء المدة كاستأجرها والاعظم نص الإجارة
 ٤٠٧ ٢٧٠/٢/١ إذا وقعت الإجارة على سنة في استأجرها استوفى بها بالذلة فكيف
 ٢٩٧/٢/٢ أحد عشر شهراً أو كل على الباقي شهراً يوماً
 ٤٠٨ ٢٧٢/٢/١ لا يصح الجمع بين تقدير مدة وعمل كأنه يستأجره فيناطه هذا التوب في يوم
 مثلاً أو يستأجر الدلال لبيع له هذه البضاعة في شهر

فيكون
 فلا يستوفى

عند حسن زكي المحقق

الباب الثاني فيما يتعلق بالمعاقدين من الإحكام

وفي الأثره فصول

(الفصل الأول في شروطها)

٤٠٩ يشترط أن يكون المعاقدان جازي القرب
 ٤١٠ يشترط في الإجارة رضا والتعاقدية فلا يصح إجارة الهائل والمدة
 ٤١١ ٢٦٥/٢/١ يشترط أن يكون المؤجر مالاً بنفسه المعقود عليه أو مالاً ذراً له في إجارة
 ٤١٢ بولاية أو وكالة فلا يصح إجارة الفقير ولا تنقذ أصلاً
 ٤١٣ ٢٦٦/٢/١ يشترط أن يكون المؤجر قادراً على تسليم العينة المؤجرة عند حلول مدة الإجارة
 فلا يصح إجارة العبد الأبد ولا الحيوان الشار والمالك المعقود منه لا يقد
 على إيجته

(الفصل الثاني في راجعها)

٤١٤ ٢٧٤/٢/١ يلزم الأجير المشترك الشروع في العمل عقب العقد
 ٤١٥ يلزم الأجير الحاضر أن يسلم نفسه للعمل المعقود عليه عند حلول مدة الإجارة
 ٤١٥ ٢٦٩/٢/١ يلزم المؤجر تسليم المأجور في أول مدة الإجارة بما يحد له عرفاً
 ٤١٦ ٢٧٨/٢/١ يجب على المؤجر عند الإطالة كل ما يملكه المستأجر من الإطالة على اليوم
 ٢٨٠ المسمى في العقد فلو زعم في إجارة الدابة أحداً لها يوماً وحده وهذا ثم
 قورها أو سرقه والشرايط يجب المتعارف أنه شرط سفره مع
 رة إجارة الدار يلزم ترميمها وإصلاح منقر وقامة ما في محل البتر طيف
 بما يكملها مع وتفرغ بالوعدة وكيف
 ٤١٧ ٢٧٩/٢/١ لا يلزم المؤجر ما كانه على ما يحد له استأجره ما هو خارج عنه منقصة المأجور
 أو يشترط فلا يلزمه إجارة الدابة تفرغ من ولا تفرغها ولا يلزم إيفاء العمل
 وتوابعه ولا دليل الظاهر ولو شرط زعمه عليه لم
 ٤١٨ ٥٤/٢/١ إجرة على المأجور في نقله إلى حيث يقع للستأجر عده
 ٤١٩ ٢٨١/٢/١ يلزم مستأجر الدار والمأجر بعد انقضاء مدة الإجارة تفرغ بالوعدة وكيف
 وتطيقها منه كل ما حصل منقصة من قامة رتبته ونحوها

هذا الفصل للمحقق
 بأصح من غيره

عند تسليم المثل

٤٤٧ ٢٧٠/٢٨١ ليس المستأجر جازاً في استيفاء المنفعة الموجهة له في العقد متى
لو استأجر الدابة للركوب فليس له ان يبيعها ولا يملكها ولا يملكها من غيره
او يملكها بغيره الا بعد ان يملكها من غيره او يملكها من غيره
٤٤٨ ٢٨١/٢٨١ للمؤجر بيع العين المشققة من المستأجر او غيره قبل حلول مدة الإجازة أو
انقضاء الأجل أو جرة من جهة البيع المشتري
٤٤٩ مجرد العقد يملك المستأجر المنفعة ويخرج له من ثمن المثل ما يملكه من ثمنه
منه ولو اوجبه له اجارة لزمه مدة تمام اجرة من ثمنه تلك المدة ثم يملكها
٤٥٠ ٢٩٤/٢٩١ المستأجر الدابة التي يركبها في ركبته او يركبها لغيره في ركبته
بدونه او بغيره
٤٥١ ٢٩٤/٢٩٢ من اكره لدية توصلا في بلدة معينة واطلقا موضع النزول جازاً على الآخر
في الملكية او يركبها الى الموضع الذي يتعارف في النزول فيه وتضمنه الحكم فيما لو اطلق
مواظبة السير ومنازل الطريق
٤٥٢ ٢٩٤/٢٩١ المستأجر الذي بالمأجور تسامحاً في الاجارة لم يمنعه من شرط فيها
الباب الثاني فيما يتعلق بالمأجور من الامكان
« وفيه ستة فصول »
(الفصل الاول في المنفعة المقصودة وشروطها)
٤٥٣ ٢٩٤/٢٩١ المنفعة هي المقصود عليه في الاجارة فهي بمنزلة الاجارة في البيع فجاز تسليمه
ومقابلته بالغير
٤٥٤ بشرط صحة الاجارة مع صحة المنفعة المقصودة عليه بغير ادر صفة مثل لو استأجر
داراً للسكنى سنة او استأجر اثناً لخدمة شراحي العقد لانها
معلومان عرفاً وكذا لو استأجر عملاً من يبيع له حائطاً وحقه لكونه يرضى
وكذا واكله او استأجر صاعداً ليجعل له كذا وبيعه ثوباً ووردة والكل له ملك
يجعل منه واليه من وجب وكذا انما يشترط بقراءة الحق في كذا اذا كان مبيعاً له من
صحة او يجرى في حقه معلوم من املوه بملك المنفعة ما يمكنه ان يملكها
المرفوع لم يصح الاجارة

٢٩٤/٢٩١

كل عقد جاز مع غيره لا يفسد جازاً منه فيصح ان يجرى المستأجر عليه من ثمنه المثل
بالقول من الاجارة اللذلة او بالكلية ان كان له من ثمنه كسب العين لم يصح

٤٤٧ ٢٧٠/٢٨١ ليس المستأجر جازاً في استيفاء المنفعة الموجهة له في العقد متى
لو استأجر الدابة للركوب فليس له ان يبيعها ولا يملكها ولا يملكها من غيره
او يملكها بغيره الا بعد ان يملكها من غيره او يملكها من غيره
٤٤٨ ٢٨١/٢٨١ للمؤجر بيع العين المشققة من المستأجر او غيره قبل حلول مدة الإجازة أو
انقضاء الأجل أو جرة من جهة البيع المشتري
٤٤٩ مجرد العقد يملك المستأجر المنفعة ويخرج له من ثمن المثل ما يملكه من ثمنه
منه ولو اوجبه له اجارة لزمه مدة تمام اجرة من ثمنه تلك المدة ثم يملكها
٤٥٠ ٢٩٤/٢٩١ المستأجر الدابة التي يركبها في ركبته او يركبها لغيره في ركبته
بدونه او بغيره
٤٥١ ٢٩٤/٢٩٢ من اكره لدية توصلا في بلدة معينة واطلقا موضع النزول جازاً على الآخر
في الملكية او يركبها الى الموضع الذي يتعارف في النزول فيه وتضمنه الحكم فيما لو اطلق
مواظبة السير ومنازل الطريق
٤٥٢ ٢٩٤/٢٩١ المستأجر الذي بالمأجور تسامحاً في الاجارة لم يمنعه من شرط فيها
الباب الثاني فيما يتعلق بالمأجور من الامكان
« وفيه ستة فصول »
(الفصل الاول في المنفعة المقصودة وشروطها)
٤٥٣ ٢٩٤/٢٩١ المنفعة هي المقصود عليه في الاجارة فهي بمنزلة الاجارة في البيع فجاز تسليمه
ومقابلته بالغير
٤٥٤ بشرط صحة الاجارة مع صحة المنفعة المقصودة عليه بغير ادر صفة مثل لو استأجر
داراً للسكنى سنة او استأجر اثناً لخدمة شراحي العقد لانها
معلومان عرفاً وكذا لو استأجر عملاً من يبيع له حائطاً وحقه لكونه يرضى
وكذا واكله او استأجر صاعداً ليجعل له كذا وبيعه ثوباً ووردة والكل له ملك
يجعل منه واليه من وجب وكذا انما يشترط بقراءة الحق في كذا اذا كان مبيعاً له من
صحة او يجرى في حقه معلوم من املوه بملك المنفعة ما يمكنه ان يملكها
المرفوع لم يصح الاجارة

له فضل

الاجارة

اذا

عند تملك الميراث...
 ٤٩٠ ٢٥٧/٢/١ يشترط كونه المنفعة المقصود عليه مباحة مطلقا لا موقوفة فلا يصح استجارته
 ٢٥٨/٢/١ أو بناء أو مباحة ولا يصح اجارة ارض أو دار تجعل لنفسه ولا يصح خريجه ولا يصح
 ٢٥٩/٢/١ اجارة الطيب أو ارض الطيب والمنفعة
 ٢٥٩/٢/١ يشترط ان يكون المنفعة مقصورة عرفا فلا يصح اجارة شجر أو داره وطعام يتجمل في
 ٢٦١/٢/١ مكان أو ماله ولا يصح استجارته الى ذلك فمن جرد عليه واستجاره الحيوانه للصيد
 ٢٦١/٢/١ به واستجاره الاشجار للجلوس بظلها
 ٢٦١/٢/١ يشترط ان يكون المنفعة مستقرة فلا يصح استجارته ففاحه لشجر ولا طير لشيء صوته
 ٢٥٨/٢/١ يشترط ان يكون المنفعة مقصورة على شخص فلا يصح اجارة ذلك ليقول له ان اريد
 ٢٥٩/٢/١ يشترط ان لا يكون العمل المقصود عليه مما يشترط له في الاسلام فانه فلا يصح
 الاستجار على الارزاق والقضاء وتعليم القراءة والفق والحد
 الفصل الثاني في ما يصح اجارة وما لا يصح
 ٢٦٢/٢/١ كل ما عزم به حرم اجارة الا الحر والحرمة وام الولد والوقف فتصح
 ٢٥٩/٢/١ اجارته
 ٢٦١/٢/١ لا يصح اجارة عليه لا تشمل على المنفعة المقصورة من غير ان يكون استجاره ارضا بغير
 لزوم ارضية رضة تحمل لم يصح الاجارة
 ٢٦٢/٢/١ لا يصح اجارة الحصاة ان كانت عليه من تركه لغيره من سوا طائفة قابل
 للقيمة ام لا لكنه اجارة للشيء صحيح
 ٢٦٢/٢/١ يصح اجارة المالك القيمة الشخصية فكل من يملكه واحد من الزوجين او ربه
 او ربة الشخصية فكل من رضى واحد من الزوجين البعثة ان لم يرضه الزوج البعثة
 من الاخر بغيره لم يصح
 ٢٦٢/٢/١ لا يصح اجارة عليه لا تنقل ما كان في فلو استجاره الزوج ركوب ما كان او الدابة
 ما كان لم يصح العقد
 ٢٦٢/٢/١ لا يصح اجارة عليه لا تستأجرها الا استأجرها بغيره فلو استجاره الحيوان
 لاخذ لبنه أو صوفه أو اشجاره لاخذ ثمرها او الثمن لا ينقله او الصابون
 ليس به لم يصح ركنه او استجاره الثمن ليشعل منه مائة دينار او ياتي بمائة
 المالك او اجرة الباقين بغيره لا يصح ركنه او استجاره

الاستجار للواجب...
 * ٢٥٨/٢/١

عند تملك الميراث...
 ٢٥٨/٢/١ يشترط ان يكون المنفعة المقصود عليه مباحة مطلقا لا موقوفة فلا يصح استجارته
 ٢٥٨/٢/١ أو بناء أو مباحة ولا يصح اجارة ارض أو دار تجعل لنفسه ولا يصح خريجه ولا يصح
 ٢٥٩/٢/١ اجارة الطيب أو ارض الطيب والمنفعة
 ٢٥٩/٢/١ يشترط ان يكون المنفعة مقصورة عرفا فلا يصح اجارة شجر أو داره وطعام يتجمل في
 ٢٦١/٢/١ مكان أو ماله ولا يصح استجارته الى ذلك فمن جرد عليه واستجاره الحيوانه للصيد
 ٢٦١/٢/١ به واستجاره الاشجار للجلوس بظلها
 ٢٦١/٢/١ يشترط ان يكون المنفعة مستقرة فلا يصح استجارته ففاحه لشجر ولا طير لشيء صوته
 ٢٥٨/٢/١ يشترط ان يكون المنفعة مقصورة على شخص فلا يصح اجارة ذلك ليقول له ان اريد
 ٢٥٩/٢/١ يشترط ان لا يكون العمل المقصود عليه مما يشترط له في الاسلام فانه فلا يصح
 الاستجار على الارزاق والقضاء وتعليم القراءة والفق والحد
 الفصل الثاني في ما يصح اجارة وما لا يصح
 ٢٦٢/٢/١ كل ما عزم به حرم اجارة الا الحر والحرمة وام الولد والوقف فتصح
 ٢٥٩/٢/١ اجارته
 ٢٦١/٢/١ لا يصح اجارة عليه لا تشمل على المنفعة المقصورة من غير ان يكون استجاره ارضا بغير
 لزوم ارضية رضة تحمل لم يصح الاجارة
 ٢٦٢/٢/١ لا يصح اجارة الحصاة ان كانت عليه من تركه لغيره من سوا طائفة قابل
 للقيمة ام لا لكنه اجارة للشيء صحيح
 ٢٦٢/٢/١ يصح اجارة المالك القيمة الشخصية فكل من يملكه واحد من الزوجين او ربه
 او ربة الشخصية فكل من رضى واحد من الزوجين البعثة ان لم يرضه الزوج البعثة
 من الاخر بغيره لم يصح
 ٢٦٢/٢/١ لا يصح اجارة عليه لا تنقل ما كان في فلو استجاره الزوج ركوب ما كان او الدابة
 ما كان لم يصح العقد
 ٢٦٢/٢/١ لا يصح اجارة عليه لا تستأجرها الا استأجرها بغيره فلو استجاره الحيوان
 لاخذ لبنه أو صوفه أو اشجاره لاخذ ثمرها او الثمن لا ينقله او الصابون
 ليس به لم يصح ركنه او استجاره الثمن ليشعل منه مائة دينار او ياتي بمائة
 المالك او اجرة الباقين بغيره لا يصح ركنه او استجاره

وانعام...
 ٢٥٨/٢/١

عند زيارته

٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩

الاجرة على الجارية اذا جلس به والافلا شرا لوانما جرمه يصح بناءه
او يطرأ عليها حكم بالفسوس فيكون الاجرة كالمدة من حين الشراء بقدر الزيادة فانه لا
اجرة اكثر مما زاد به قيمة اخذ الزيادة وما حصل الزمان وما في الاجرة
تصح اجارة الدابة والافلا من اطلاق العقد ولا يلزم ذكر السن ولا حقيقة الارتفاع
ويحصل على المتعارفين ليس للمساكن جرامة فيكون فيها ما يفرقها الا بشرط
لا يلزم المساكن جرامة الدار وكذا لو شرط زينة فلو انفق المساكن جرامة العادة
بناء على اشتراط اجارة رجع على المخرج بما انفق اما اذا انفق بدون اية فليس له
الرجوع عليه بشئ ولو كان مشروطا فمبطل

الفصل الرابع في اجارة العقار

٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩

يجوز اجارة الأرض مع تعيين ما يزرع او يفرس او يبنى فيه كما يجوز بيع الاطراف
منه فليست او مع تعيين النفع كما لو قال اجرتك هذه الأرض والاطراف او قال للارتفاع
في ما تشاء للمساكن جرم في هاتين الصورتين الزرع والفرس والبناء
يصح اجارة الأرض التي لا يملكها المزارع مع عدم المتعارفين بها لها وكذا التي لا يملكها
غيره في ملكه الظاهر انقطاعه قبل الزرع او الفرس او البناء
تصح اجارة أرض لسان فيزرع من ظله المساكن جرم جرمه باطلا معناه
او زيادة مستأجرة من زراعه عليه سواد تحققه المظنونة ام لا اما الأرض التي
يبنى ركنها الاطراف التي لا تملكها الا المظنونة فخره المصداق والتي تملكها
منه زيادة مستأجرة من زراعه عليه فمطلوب اجارة المزارع او الفرس الا بعد جرمه
لا يصح اجارة أرض مستغلة ببناء او فرس لغير المساكن وكذا اجارة الدار بمقتولة
بافتقار كسرة بعد تحريكها فلا يصح اجارة لغيرها عليه الا ان كانا
الزمن قليلة بكنة تحريكها فلا اجارة صح

٤٦٩
٤٧٠

اذا استأجر أرضا من بزرع ما جرمه العادة ببناء زاده لم يفسد فلم يفسد الا
بعد انقضاء المدة من غير تقيد من المساكن كالمدة التي يزرع لغيره تركه الى
الورد له وليس له الأرض قبله على المساكن جرمه من المدة اجتمعا مع ما زاد
على مدة الاجارة من الأجر المسمى للمدة المستغرقة عليه اما لا يفسد الزرع بعد المدة

٤٧١
٤٧٢
٤٧٣

تفريط المسأجر لما يزرع عام في العادة بالمدد المدة المعتبرة في الأرض بانه
شأنه كاجرة المثل الى الارض والبناء فكله يقيد بالمسأجر جرمه المسمى خارج
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣

فيلزم الرضا اما اذا اطلقه او شرطه الا ان كان له الدور ان يملكه المصنف
لا يطلبه المسأجر بالفتح او المخرج عليه اجرة المدة الى الارض له

٤٧١
٤٧٢
٤٧٣

الراشدا فواضل ربع قطعه او قطعتين او جسيم ونحوه مدة معلومة وتعيين اجرة
بما انفق في ذلك فلو انفق على المساكن جرمه المسمى مدة اقل من الاكثر الى الارض
لما جرمه المسمى المسمى لنفسه المسمى مدة بشرط البقاء بعد انقضاء الزمان
الاطراف الموطوع به فلو شرط المصنف على المصنف ان يزرع الموطوع به فمطلوب
بقيمة المدة امور تركها باجره المسمى الى الدور او قطعتين او جسيم
نقصها عليه الموطوع او تملكه بقيمة البناء مبنيا وقيمة الفرس مخدرا
انه تقوم الارض مبنية او مخدرة ثم خالية منها فمطلوبها هو القيمة
الموازية والمساكن جرمه المسمى المسمى عليه مخرقة وتكون المظنونة ليس للموخر
منه هذا ان كان البناء والفرس ملكا اما لو كان موقفا او موقفا عليه
مما يجوز للموخر ان يملكه فمطلوبه من الأرض في القطع ولان التملك يلزم
الترك الى الزمان باجره المسمى

٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥

منه مستأجر أرضا لنفسه او لغيره مدة مع تراض المصنف عند انقضاء الزمان
القطر عليه مخرقة للموخر المخرقة اصطلاح المصنف
اذا كانت الأرض الموقوفة لغيره الموقوفة موقفا فمطلوبه الفرس
والبناء لمجرد الوقف الا بشرط واقعه او ان كانا موقفا فمطلوبه الفرس
لجهة الوقف اقل من مدها بقاها باجره المسمى
لو كانه المساكن الأرض مدة لغيره او لغيره فمطلوبه جرمه
انقضاء المدة اخذ هبة نصيبه من الأرض في الفرس او البناء وليس
له الزمان بالقطر

قلعه

الموخر

لجهة

الفصل الثاني من اجارة المبرأنة

٤٧٦ يبيع اجارة الحيوانه للصيغ والرأس كالباعة والعقد والقود اما العقبه والفرج
فمنه في اجارة المبرأنة

٤٧٧ لا يبيع اجارة الطيور المصورة للماع صوح

٤٧٨ كما يجوز ايجارة الدابة المعينة بجوز اجارة الموصوفة من لوازمها كجوز
الفرس او فرسه صفة كذا وكذا الركوب الى من يبيعه مع وزم المؤجر انه
يكون له فرسا موصوفة بالصفات المشروطة

٤٧٩ يجوز استيجار البقر الموصوف فرق ابيض او كاسي شرج عينه او مقدر يبيع وزم
المؤجر تسليم البقر بالصفات المشروطة وعلى من الاخر والزوج الآلة وما يشاء على
لكنه لو استأجرها مع صاحب الآلة لم يزم المؤجر الآلة وما يشاء العن
٤٨٠ من استأجر دابة للمركوب فليس له الركوب او استأجرها للمركوب فليس له ان يجلس
الا قدر ما يتعارف عادة مما يبدى بها لراكب

٤٨١ من استأجر دابة لم يدر قدر حملها ليس له ان يحمل اكثر من قدرها ان لم يستأجرها
الى موضع معلوم فليس له ان يستأجرها

٤٨٢ اذا استأجر دابة لمركوب ليس له ان يركب غيره معه

٤٨٣ اذا استأجر دابة مع دابة اخرى فليس له ان يركبها

٤٨٤ نفقة الدواب المؤجرة على مالكها وكذا نفقة الدواب المأجرة على مالكها

٤٨٥ لمساواة بين الدواب المؤجرة انما وسعت الأجره فان نفقة المالك على الدابة
او بينه وبين الرضيع الى غاية مدة الاجارة كانه الرجوع فينفق الحكم وبوفيه
منه تحت ويحفظ الباقي للربيع

٤٨٦ اذا امتنع المؤجر من تسليم الدابة في أثناء المدة او المسافر فلا اجرة على المستأجر لما مضى
منه الركوب او الحمل

«الفصل السادس من اجارة المبرأنة»

٤٨٧ يجوز اجارة الخيل والاربع والانيام والادوية ونحوها لا يستعمل من معلوم ولا يملك
استعمالها على الوجه الموصوف اذا امتنع

٤٨٨ يجوز اجارة القود لتجمل في كسبه لو استأجرها من الاطراف ولم يبيع العقد

الفصل السابع من اجارة المبرأنة

٤٨٩ لا يبيع اجارة ما يبيع فسادا كالراصين ونحوها

٤٩٠ لا يجوز اجارة شحون وطعام وامتنع وان كان لتجمل في حصة او كسبه او ما شئت
«الباب الرابع فيما يتعلق بالاجرة في نظام رعية المبرأنة»

«الفصل الاول في شرائط الاجرة»

٤٩١ كل ما جاز ان يكون متنا في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة

٤٩٢ يشترط معرفة المتعاقدين بالاجرة حال العقد اما بان يصفوا او بان يتفقوا
بمن لا يتغير فيه او بوجوهه فيكون كما في البيع

٤٩٣ المتعاقدان يريان في العقد فيبيع جديدا اجرة من لوازمها كجوز ان يملك
دابة اخرى او يخدمه معية مدة معلومة مع

٤٩٤ نفقة الآدمي ولو بدون وصف في حكم المعلوم فيبيع جديدا اجرة ولو اجرة
بنفقة او نفقة وله ان يخدمه مدة معلومة صحت الاجارة وكذا لو استأجره لاجل
او لغيره بنفقة كسوته مع ورجع الى النفقة والكسوة المتعارفة عند الناس
اما نفقة الدواب ونحوها فلا يبيع جديدا اجرة الا مع التقدير والوصف

٤٩٥ الاجرة تقابل النفقة لانه فيجوز اجارة على الذهب والفضة باجرة مبرأة

٤٩٦ الاجرة المعينة في حكم البيع فكل ما يدرج فيه من قدرها

٤٩٧ استيجار النجارة والوكلاء العمل معلوم كسرا او بفضا له ويبيع باجرة مسواة او معلوم
بالنسبة المأجرة ونحوها صحيح من غير ان يصفى كسرا او بفضا له ويبيع باجرة مسواة او معلوم
شأنه معلوم مع

٤٩٨ يجوز الاستيجار لمصلحة المبيع وحرم التخلي عن دونه ما خرج منه كسرا او بفضا له ويبيع باجرة مسواة او معلوم
الاستيجار لذلك بقدر معلوم منه المبيع والتمتع

٤٩٩ يجوز ان يدفع مائة مائة يبيع بقدر معلوم على ما شاء او مائة مائة يبيع بقدر معلوم على ما شاء
القدر فهو مائة مائة يبيع بقدر معلوم على ما شاء او مائة مائة يبيع بقدر معلوم على ما شاء
منه مائة مائة يبيع بقدر معلوم على ما شاء او مائة مائة يبيع بقدر معلوم على ما شاء
فلا يفسد

٥٢٤٩ لا استجر المبرأنة المدة النفق المعصور عليه انتم الاخر المسمى من اجرة من رعية المبرأنة جاز الاجارة
لنفق بر فرج دابة او جاز الدابة المؤجرة الموصوف المعينة ومن عدي اكثر من المدة المبرأة من الاجرة من الاجرة

٥٢٤٨

مجلس القضاء

٩٧/٨٥١٥ المقدمة الفاسدة لا أثر لها ولا يقبض الأجر المحض فيه ولا يحسن فيه أجره المحض بقليل
المعبد لله بقائه في يد المستأجر ولو لم يتفقد به ولا يقبض البذل تسليماً
في الإجابة الفاسدة - كذا

٢٩٨١/٤١ الفصل الفلاد لأثره فلهذا يعتبر الإعراب المنع فيه واجب فيه اجرة التي قبلها العلم
لمن يقرأ في غير المشافحة ثم يتغير مع ولا يعتبر البذل السبعة والإجاءة نفسها

٥٦٦ ٤١/٢٩٦ يصح استخراج المعين الإبرة أو ما قبلها وتقسيمها وطبقاً ويصحب

١٧٧٤/٢٤
٢٨١/٢١
وإذا اقتنع الأجير من العمل المقصور عليه فليس عليه أجر ولا تعلمه من قبل

٥١٧ ٢٨٧/٢١١ اذا نصب المؤجر العيعة المؤجرة فلا تحمده اجرة مطلقاً سواء كانت معينة
او غير مضمومة وسواء كانت الاجارة بعد اداء المدونة وسواء كانت الفضيحة
٢٨١/٢١٢ اثناء مدة الاجارة او قبلها وتسقط اجرة العيعة المضمومة بذلك وكذلك الاجارة
٢٩٧/٢١٥ المؤجرة من تسليم المأجور من انما والمدة الحقيقية او من انما والمدة المضمومة فلا تحمده
اجرة لما في ذلك لو رد المؤجر العيعة الى المستأجر اثناء مدة الاجارة لرفقة
الاجرة عند قسط المدة التي احتسب المؤجر

« الباب الخامس في الجدل في الأجزاء » وفيه ثلاث فصول »

والفصل الأول في خبر الشرف //

٥١٨ ٢١/٢١٢
يصح فيها الشرط من اجابة منفصلة بذمة مثل الاستبراء فيها لما في طه آتوب أو
بناءا لبنياد قائمها شرطي لنفسها راحة معلومة صح

٢١ / ١٥١٩
يصح خيار الشرط في الأجرة المضاف بشرط أنه يكون أحد الخيارين فقط
قبل حلول آتية الأجرة مثلاً إذا جره الدار سنة أربع وخمسة بكذا
فمنه ثلاث وخمسة على أنه يكون لهما أو لأحدهما الخيار شهر أو عشرة
أشهر صح أم لا لو كان أحد الخيارين لا ينقضي إلا بعد دخول وقت الأجرة
فمنه يصح كالمالك في الخيار في الصورة المذكورة أحد عشر شهراً أو أكثر

٤١/٥/٢٥٥٥ لا يصح خلع الشرط في اجارة المصحة المنفردة

عبد السلام بن أبي طالب العفيف « النسخ الثاني من خط العفيف »

CAR / C / O C
 C / A / C

CAR/CIN 000
CLO

CAN/EN 004
 R.V. 1/1/1

1 EAA/CN 052

1 CAA/C/DCO
1 CAA/C/DE7

1. N/C/O/DEZ

د. الفضل الثاني في بيان ذلك مشهور

عبد القادر بن محمد بن عبد القادر بن عبد القادر

٥٥٩ ٢٩/٥/١٤٢٩ الأمانة العامة للبيوع في أحكام خيرة المحاميين

٥٧ ٢١٧٧ إذا اختلفت العقائد أو عرستها أو اختلفت معها مع غيرها الآخر في قدر الأجرة ولا بد

او قاطعت بينهما وعلقا كانه لكل منهما الغفر فانه كانه الغفر بعد القصاص

الأجادة لزوم المساجدة المتى كاملة والله كالم في الشايع زير ط

الملة الماخية من اجرة المنس

كتاب النكاح

٥٨١ / ١ / ٢٩٩ إذا طلق الأجرة حلة فطهرت المرأة جرمها أو سراً ولم يزل يبيع ما في القدر
 بانه سحر جرمها الفسخ
 ٥٨٢ / ١ / ٢٩٩ إذا فسخت المرأة جرمها جرمها المبيحة فخير المتأخر جرمه الفسخ والافساح
 فانه في فسخه فسخ ما يقع في حله الفسخ من الأجرة والافساح لا يفسخ الا بغير
 كالمزاج والمطالبة الفاحشة باجرة المتن
 ٥٨٣ / ١ / ٢٩٩ إذا فسخت المرأة جرمها جرمها المبيحة فخير المتأخر جرمه الفسخ والافساح
 حله الفسخ عليه
 ٥٨٤ / ١ / ٢٩٩ إذا طهرت المرأة قبل الطلاق أو شردت الدائم أو طهرت في صاغة أو من
 المخرج منه استيفاء النفع ثبت للمسا جرمها الفسخ لا تفرغ على ذلك كلام تراجم
 ٥٨٥ / ١ / ٢٩٩ الطوق الدائم المانع منه استيفاء النفع فخير الزوج المتأخر جرمها الفسخ
 اما الخوف الذي في المتأخر فخير الزوج المتأخر
 ٥٨٦ / ١ / ٢٩٩ الفسخ الذي قبل فسخه المقصود عليه لا يوجب خیار الفسخ ما لا يترتب له
 المخرج فسخا عنه فسخه فلم يكن له الرجوع أو استأجره لكانا ليس بمالك فاحتمله
 المتأخر أو لم يجر فيه لم يجر فسخه الفسخ المقصود ولا يترتب له خیار
 ٥٨٧ / ١ / ٢٩٩ إذا تزوج المتأخر المرأة ففسخه الزوج أو طلقه أو لم يثبت الزرع فالأ
 خيار للمسا جرمه الأجرة كالمدة والرضا على المخرج
 باب السادس في ضمان
 في ضمانه فصول
 الفصل الأول في ضمانه المتأخر
 ٥٨٨ / ١ / ٢٩٩ الأصل في ضمانه ملك الغير أو ضمانه فلو استعمله غيره بدون إذن
 كانه في حقه الفاحشة في ضمانه المتأخر التي تملكه في يده سواء في زمن
 الوقف وملك التيمم والمعد للاستعمال وغيره من الممتلكات والافساح
 الزمانية للمالك إذا استعمل رتبة بدون إذنه صاغة لزمه اجرة المتن
 لا أثر لتأدين المالك في ضمانه المتأخر فلو استعمل أحد الشركاء المال المشترك
 بدون إذنه ضمانه الأجرة من حصصهم

٥٨٩ / ١ / ٢٩٩ لا أثر لتأدين المالك في ضمانه المتأخر فلو استعمل أحد الشركاء المال المشترك
 ضمانه ثم استعمله غيره لزم المتأخر اجرة المتن
 ٥٩٠ / ١ / ٢٩٩ إذا استعمل ما كان في يده من المتأخر فلو استعمله غيره لزم المتأخر اجرة المتن
 تسمية اجرة لزمه اجرة المتن مطلقاً سواء طهرت المرأة أو عرضت أم لا
 اما الفسخ لم يفسخ من غير استيفاء اجرة الا بغيره
 ٥٩١ / ١ / ٢٩٩ إذا استعمل ما كان في يده من المتأخر فلو استعمله غيره لزم المتأخر اجرة المتن
 الا اذا طهرت المرأة لزمه اجرة المتن كالمالك كالفسخ والافساح والافساح
 والدواين والمخالفات والدور المعقود للمسا جرمه الأجرة المتن

الفصل الثاني في ضمانه الأجير

٥٩٢ / ١ / ٢٩٩ الأجير الذي في ضمانه فسخه المالك الذي يملكه بيده الا اذا فسخه الا بغير
 أو فسخه الفسخ
 ٥٩٣ / ١ / ٢٩٩ الا بغيره الأجير الذي في ضمانه فسخه المالك الذي يملكه بيده
 ٥٩٤ / ١ / ٢٩٩ الأجير المشترك يضمنه ما يملكه بيده ولو لم يملكه فسخه فسخه
 عند الفسخ فقط وتلف المحصول ضمنه وكذا لو غلط المبدأ
 أو الطباخ فسخه الثوب أو الطعام ضمنه ويضمنه المبدأ ما تلف
 بقوده وسرقه والنقطة جرمه ضمانه المبدأ
 ٥٩٥ / ١ / ٢٩٩ عمل الأجير المشترك وما تولد منه مضمون عليه فيضمنه المبدأ
 فسخه كما لا ريباً جرمها لفسخه المبدأ لزمه جرمه فسخه
 فسخه أو أمر الطباخ أن يضمنه الثوب أو الطعام فسخه المبدأ
 ضمنه الفسخ
 ٥٩٦ / ١ / ٢٩٩ لا ضمان على الأجير مطلقاً فيما تلفه غيره من غيره بسببه
 غير ضله بدون تعدد من ارتفعه كالبسرعة أو ضاع
 ٥٩٧ / ١ / ٢٩٩ التوفيق الأجير المشترك المالك الذي في ضمانه فسخه المبدأ

كتاب النكاح

٥٤٩ ٥٤٩/٢/١ لا ضمان على الشيء الا بقصد او تقرب من مثل لو ارمى عليه الدابة او فاقبت
 عنه فلم يلحقه اذ اسرق من غيره او سلبت له موصلة يتفرغ
 لتلفه بضمه ما تلف والا فلا

٥٥٠ ٥٥٠/٢/١ لضمه الحمام والحقانه والطبيب والبيطار اذ انا جرح على الارض بغيره
 حارفاً فيه بغيره عمله وكذا الضموني اذ اجنته ايدى بهم اذ تجاوزوا
 ما لا يلف تجاوزاً والله كائنوا حارفاً

٥٥١ ٥٥١/٢/١ لضمه الحمام والحقان والطبيب والبيطار بغيره عمله اذ اجراه في
 مكلف بدون اذنه او من صغير او مجنون بدون اذنه والله

٥٥٢ ٥٥٢/٢/١ لا ضمان على حمام وضمان طبيب وبيطار سواد الى في المشترك
 بغيره فقلبه اذ اظلمه حارفاً ولم يتجاوزوا واشترى العمل بداره المكلف
 اذ في الصغير او المجنون

٥٥٣ ٥٥٣/٢/١ يرجع في معرفة التقدي من غير قصد الاعتلاف الى الذي الميرة

٥٥٤ ٥٥٤/٢/١ ليس للأجير حسن المصنوع على اجرة بعد عمل فلو فعل كالمه غاصباً
 صانعاً لكنه لو فعل من غير حكم باقوله كالمه الحسن

٥٥٥ ٥٥٥/٢/١ لو تلف المالك عند الاجير المشترك بعد عمله غير المستأجر
 بغيره تقصيره اياه غير مسئول ولا اجرة عليه وبغيره تقصيره مسئولاً عنه الا في

٥٥٦ ٥٥٦/٢/١ «الفصل الثالث في ضمانه المستأجر»
 المستأجر امانة في يد المستأجر فلو تلفه بغيره لا يقدر ولا يقصير منه
 لو سرقته الدابة المزرعة او شردته منه حردت اذ امانة او اجترحت
 الدابة المزرعة او انهدمت ارضها تحت الحطب لا يضمن المزرعة بغيره
 تقصيره في الحفظ لا يقصره المستأجر شيئاً

٥٥٧ ٥٥٧/٢/١ حكم القضاة في ضمانه في وجوبه الضمان وعدمه حكم صحيح فلو تلفه المستأجر
 في الاجارة الفاسدة الا بالتقدي او التقصير

٥٥٨ ٥٥٨/٢/١ لا يقصره مستأجر الدابة اذ اذلتها او تلفت شيء ولا يجزيه التقصير
 او يفرج او يفسد ما لم يتجاوز المعتاد اذ لا يراعى العادة لانه وقت
 تقصيراً موصفاً للضمان

٥٥٩ ٥٥٩/٢/١ حكم الدابة ورعيه وخارجه كالسنة عرفه حكم المارة الى بغيره

٥٦٠ ٥٦٠/٢/١ اذا حالف المستأجر في استيفاء المنفعة كالمه مستأجر فيضمة المأجور
 لو تلفت منه لراثة جرد الدابة المكونة في المأجور فلو تلفت فتمنع

٥٦١ ٥٦١/٢/١ اذا استوفى المستأجر اكثر من النفع العقود عليه كالمه مستأجر فيضمة المأجور لو تلفت بغيره
 مثلاً لو اكرت الدابة فلو قدر معلوم فحمل اكثر اكرت اياها الى موضع معينة فتمت اكرت
 سلك كما يطبقاً استوفى اكرت اياها فلو قدر معلوم فحمل اكثر اكرت اياها الى موضع معينة فتمت اكرت
 ذلك فتمنع امانه كالمه التلف بسبب غير التقصير ولا ناشئ عنه كسقوطه
 في صورة اذ افسد سبب غيره فلو تضمنه بغيره
 ساقطة منه التصل

٥٦٤ ١٨٧١/١٨ القرض رفع مال ارضا فله ينتفع به ويريد له وليس لنفسه الماد المذخور فله
٥٦٥ الاقراض صواعق المال على جهة القرض وليس الاقراض مال مريض الاخذ مقدضا وسقراضا
٥٦٥ بل القرض هو المال الذي يره المقترض الى المقرض عوضا عنه القرض

الباب الأول في عقد القرض وفيه فصلان

الفصل الأول في كيفية القرض وشروطه

٥٦٦	٢٨٢/٥/١	ينفذ القرض ويتم بالإيجاب وقبوله ولا يلزم به ردن قبض
٥٦٧	٢٨٧/٥/١	يصح عقد القرض بلفظ ويلفظه المثل وكذا قول يورى معناهما
٥٦٨	٤٤٤/٤/٢	حكم القرض في الإيجاب والقول لكم اليسر على ما مضى في باب
٥٦٩	٥٧/٥/١	القرض بمقدار النسبة للمقدرة مطلقاً أما بالنسبة للمقدرة فيلزم بقبض المقتدر
		فلا يملك استرجاعه إلا إذا جبر على المقتدر لنفسه

٥٧. ٤١/٢١ يجوز أن يقترض الإنسان من غيره كما يجوز أنه يأخذ عليه جعلاً من القرض

٥٧١	١٨٧/٢/١	بنت طاحنة القرف من قنطرة بعلبك - مدون في مكيال اوصية اذ ذراع او مقياس
	١٨٧/٢/٢	منايف عارة بيده النحاس فدايع قرصه المدججاة كصبرة طعام ولا اقرا

مال محمد بن علی و قریح معین او و زنده عمر حصه او و زنی خیمه حصه

٥٧٤ ١٩٩/٢١٥ كما يجوز وقف الماد لكثير من قرضه مقدرا بما ينطبق به عادة كمالا مثلا لو
اقرضه ماد مقدرا بالاجرة ونحوها جرى في الماد ما حددوا فيه من غير ان يرد عليه
المقتضى من مائة سنة صح

٥٧٤ ٤٠٤/٤١٤
يترتب أنه يكون الحق في جائر النصف ومعه نصف نفعه فلا يقع فرض النظمه الى المقرضه
الوقفه ولا الوصي منه الى التيمم الا ان صلاحته

٥٧٩ ١٠٠١/١٢٠٢
للمدينة في القرض في سنة الفيلاد

٥٧٥ ٢٨٧/١٠ يتخلل في القرض معروضه وكل ما مع بيده مع قرضه الا الرئيسه المتاح

١٠٧١/١١٧١ م بشرط في القرض مائة وخمسة

٥٧٧ / ٢ / ٨٧ مه شرط القرض انه يصان رفته يثبت في كتاب الله (يعني الآية اخره على بيده

المالك كما يصح الاقتراف على الرقعة ١٣٦/٧٢

٥٧٨ ١٢٦١/٢٢٢٢ الدراهم والدنانير التي يتعامل بها عدد الادوية يجوز فرضه
١٢٦١/٢٢٢٢ عدلاً يوجب به مثلاً عدداً وكذا الخبز والمحمول مما سطره المصلحة
١٢٨١

العضد الثاني في الشروط في القرض

٥٧٩ ٥٨٩/١١ لا يصرح شرط اللجوء من القرض ويصرح بالتأجيل

٥٨٠ ٢٨٩/٤/١ يجوز اشتراط الهبة او الضميمة في عقد القرض فلو غلبها وجب

٤٩/٢٤ المقترض بفيد هـ الم بفرد قبوله وانه كماله خيرا امه المتروكة بل في
عنه الفسخ او الامضاء بالمرهين ولا يقبل

٥٨١ ٢٨٩/٢١ لا يجوز استعمال النفقة والزكاة في الوفاة - وادى القصد

۱۸۹/۵/۵ در الحقیقہ شہد الوافضہ لراہم درایم و شرط الہ یقینہ جسدہ

در شرط اول یعنی چه ما اخذ او را می بردیم یا اخذ او را می نمودیم

201

لا يجوز اشتراط المقرض ان يعمل بحرايه نفقا كانه سبيله داره او يعينه راتبه او يعمل له ان يتصرف فيه
١٢٩١/٢١٥

٥٨٧ ٨٩/٢٢ لا يجوز أنه ثبت في القضاء ببلد آخر إذا كان له القرض مما قبله وموئنة أما إذا

٢١٨/٢ لم يملكه محمد بن مونة فيهم الشرط فلما ارضعهم نكحوا على ما يملكه له لا فتي

اريد في حقك نفقة لأهلك من بلد آخر جاز ولا يصح أن يدعى أحمد بن عبد الله

١٥٩٠/١٠٠٥٩٤ لا يصح اشتراط عقد آخر في القرض من دون شرط فيه بيع او اجاره او زواج

ارضا فاء ارضه اخرج له الشريط

٨٨/٢١ - لا يرفع استيفاء المصروفات إلى القضاء في القضية
٨٩/٢١ - القضي لا يرفع الشرط الخامس وأما بقية الشرط السادس

السؤال الثاني فيما يقامه قضاء القرفصه للاحكام

٥٨٧ ٢٨٩/٢١٠ بطل القضيّة في زمن المقدّسة مريم القبطيّة فدمشق المطران

٥١٥ ٢١١ ٥٨٨١ لولتتم المحققه راعله مال القرض ولو كانه باقيا عليه في الشهرين

المه تقصت لهم المقصود في له ولتوفى لهم اما المصحف

قوله والله اعلم

12/1/1912

المكاييل والمدونات يجب رد مطلقا فانه يجوز لزوم رد قيمته يوم الاعواز
وكذا في الفلوس والادراة التقدير اما غير ذلك فيجب فيه رد القيمة
فاجوهه وخبره ما يختلف قيمة كثيرا ان لم يمتد يوم القبض وما عدا ذلك
فلزم فيه يوم القرض

٥٩٠ ٨٨/٢١٠ اذا كان القرض قلويا او داهم مكره او ارقا بقدره فقلته او
خصته او كثرته ولم يمتد المعاملة في وجبه رد مطلقا اما الا حرم
السلطان التعاضل في شئ فوجب قيمته يوم القرض ويضمن المضمون منه غير
جنس ما به جرى فيه فبالفضل وكذا الحكم في سائر الديون وفي شئ
لم يقض وفي اجرة ومخوف خلقه وحقه وصنفه وشئ موقوف لزم
البائع بده

٥٩١ ٩٠/٢١١ للمقترض المطالب ببدل القرض في غير بلده ويضمن المقترض قضاؤه في المكاييل
٩٢/٢١٢ والا اذا كان له ثمن مؤنة وقبضه ببدل القرض انفق فلا يلزم الا قيمته ببدل القرض
اما اذا كانت قبضة ببدل القرض مائة او اكثر لزم دفع المثل في المكاييل اما
المستقدم فيلزم المقترض الا في قبضة ببدل القرض مطلقا

٥٩٢ ٩٠/٢١٣ اذا بذل المقترض من القرض في غير بلده لزم المقترض قبوله اذا لم يملكه ثمن
مؤنة وكانه البلد والطبيعة آتية واللام يلزم قبوله

٥٩٣ ٨٩/٢١٤ يجوز انه يقض المقترض غير آتيا اخذ وقته برضاها ولو بزيادة او نقص
٩٠/٢١٥ في القرض والصفة من غير شرط ولا موطا ومثالا لو اقترضه ربوا او مالا
٩١/٢١٦ ولو كان القرض جديدا او قرضه عما اخذ او يقض في سنة مرة غير انقضاء او راده
سابعه جاز وهو المقترض

٥٩٤ ٩٠/٢١٨ لا يجوز ان يهدى المقترض قبل الوفاء رهنه الى المقرض ولا انه
يؤامد بعامته بخراله نقدا كانه يهدى او يهبه في قبضة المقرض الا اذا
جرى عادة بينهما او نزل احتسابه منه لانه لو كانا في امان لو نزل
ذلك بعد الوفاء منه غير سابعه مؤامدة فلا بأس به

وكتب كتاب القرض

الكتاب الرابع من الهبة
وهي مقدمة وثلاثة ابواب
المقدمة في الهبة في فقرتها

٥٩٥ ٥٤٤/٢١١ الهبة تمليك لشئ من حياته ما تفرغ واجب آخر بالحقوقي ويقال للملك راجع
والمكتسب متبذر وهو من له المال وهو من
الابواب قبول الهبة

٥٩٦ ٥٤٤/٢١٢ الهبة هي الهبة بقصد الاكرام او التودد او الملافاة

٥٩٧ ٥٤٤/٢١٣ الهبة هي الهبة بقصد ثواب الآخرة فقط

٥٩٨ ٥٤٤/٢١٤ الهبة هي هبة مؤنة بجهة حياة المتبرع على انه يعود ببذره الى الواهب
او رتبته سواء جردت بنفقة او بخار او غيره مما يؤثر في معناه

٥٩٩ ٥٤٤/٢١٥ الهبة هي الهبة بشرط رجوعها الى الواهب ان مات المتبرع قبله سواء كان
بنفقة الارقاب او غيره مما يؤثر في معناه

٦٠٠ ٥٤٨/٢١٦ مرض الموت الخوف هو مرض يخاف منه في العادة مفضل بالموت

٦٠١ ٥٤٨/٢١٧ «الباب الاول في عقد الهبة وفيه ثلاثة فصول»
(الفصل فيما تنقضي الهبة)

٦٠٢ ٥٤٧/٢١٨ تنقضي الهبة بالايجاب والقبول بنفقة الهبة او العتق وبكل لفظ
يدل عليها

٦٠٣ ٥٤٨/٥٤٧/٢١٩ تنقضي الهبة بالمعاطاة بفعل مقدمه بما يدل عليه من الوفاء فيه او سلبا
او رضيا او غيرهما كانه رتبته في حكم الايجاب وقبضه الآخر في حكمه

٦٠٤ ٥٤٧/٢٢٠ القبول وكذا الرجوع منه بطلان الى جهة مؤنة كانه رتبته في حكمه
حكم راض القبول وتنقضي الهبة بالايجاب في الهبة ككس في البيع على ما تقدم

٦٠٥ ٥٤٩/٢٢١ يصح قبول الهبة من الهبة الصغيرة او المجنونة او العتق وانه كانه هو الواهب
بنفسه فيقول طرفة العتق

٦٠٦ ٥٤٩/٢٢٢ يصح قبول الوصى والوصي الهبة من المجنونة اذا كان الواهب لها
غيرهم اما اذا كان الواهب حدهم فلا يصح قبوله ولا يملك منه قبله

٦٠٧ ٥٥٩/٢٢٣ يصح قبول الهبة من الهبة لنفسه

الرجوع

مقام

طريق

الفصل الثاني في شروط صحة الهبة

٦٨ ٥٤٦/٢/١ يشترط لصحة هبة ان يكون الموهوب جازا القضا بالغا عاقل رشيدا
٥٤٧/٢/١ فلا تصح هبة الصغير المجنون والفقير وانه اذن الولي اما الصبي فتصح هبة
بالبه له سيده

٦٩ ٥٤٨/٢/١ يشترط ان يكون الموهوب مالا موصورا فلا تصح هبة المعلوم مثلا لورثته
ما تتركه الشجرة اما بنيت في هذه الارض او ما ربحته في هذه التجارة لم تصح
٥٤٩/٢/١ يشترط ان يكون الموهوب مقدورا على تسليمه فلا تصح هبة غير المتسلما
او مالا ضائعا لا يملكه الموهوب

٧٠ ٥٤٩/٢/١ يشترط ان يكون الموهوب معلوما او مجهولا فلا تصح هبة احمى
ولا الهبة في الفرج كذا واختلف ما ان ينفذ بحيث لا يميز فوهبة كل واحد من الاربع
٥٥٠/٢/١ يشترط ان يكون الموهوب مقدورا على تسليمه فلا تصح هبة حيوانا سائلا
او مالا ضائعا او شيئا موهوبا لم تصح الهبة

٧١ ٥٥١/٢/١ يشترط لصحة الهبة رضا الموهوب فلا تنفذ هبة الكره كما لا تصح هبة التبرع
٥٥٢/٢/١ يشترط ان يكون الموهوب مالا للموهوب اذ لا تصح هبة في هبة فلا ينفذ
هبة الفضولي ماله غيره كما لا تصح هبة الناظر ماله الوقف ولا هبة
الرض ماله مجهول

الفصل الثالث في الشروط في الهبة

٧٢ ٥٥٣/٢/١ اذا شرط في الهبة عوض معلوم صار بيعا فغيره اذ كان
العوض مجهولا فهو بيع فاسد

٧٣ ٥٥٤/٢/١ يصح استثناء منفع الموهوب عند العقد مدة معلومة مثلا لورثته
الدار على ان يكون الموهوب سنة او شراها

٧٤ ٥٥٥/٢/١ الهبة لا تقبل التعليق فلا يصح تعليقها على شرط مستقر مثلا لو قال
اذا جاء رأس الشهر اقدم فلان ارضي كذا فقد رجعته
٥٥٦/٢/١ هذا لم تصح لكنه لو علق على موت الموهوب كانه وصية فلا حكمه
خلع

٧٥ ٥٥٦/٢/١ لا يصح في الهبة اشتراط عارطان متقاطعا كما لو اشترط كل من شرب
انه لا يبيع الموصو او لا يبيعه او شرط انه يفتقر او يفتقر او نحو ذلك
فيفسد الشرط والهبة صحيحة

٧٦ ٥٥٦/٢/١ لا تصح الهبة الموقفة على بهيمة التي وشهدت اربعة نفر من الاعوان الرقي
٥٥٦/٢/١ بغير صحيح من العقلاء والحيوان فبعضها لا يفتقر فبعضه من التولية
٥٥٦/٢/١ فتكون الموهوب له من بهيمة التولية ولا تصح الهبة لغيره
٥٥٦/٢/١ الرقي صحيح في العقلاء وغيره ولا يفتقر فبعضه من الشرط فتكون
الموهوب له من التولية ولا تصح الهبة لغيره

الباب الثاني في ما يتعلق بالموهوب من الاحكام

وفيه ثلاثة فصول

الفصل فيما تصح هبته وما لا تصح

٧٧ ٥٥٦/٢/١ كل عليه صحيح بيعة مع هبة فلا تصح هبة التبرع بغيره ولا هبة
٥٥٦/٢/١ كل مالا يصح بيعه لا تصح هبة اثم المولد والوقف والمحل ولا هبة
التماثل قبل بدو صلاحه

٧٨ ٥٥٦/٢/١ تصح هبة المشاع من الثياب او غيره منقول الا كانه ارضه سوار
كانه قابلا للقبض اذ لم يملكه

٧٩ ٥٥٦/٢/١ لا تصح هبة المنافع ولا اعيانها ولا اعيانها ولا تكون اعيان عامرة له
الرجوع فيه متى اراد

٨٠ ٥٥٦/٢/١ هبة الكلبة والنجاسات المباحة لا تصح هبة حقيقة وانما هو
نقد السيد الجائر

٨١ ٥٥٦/٢/١ لا تصح هبة البرية لغیر المديون
٥٥٦/٢/١ هبة البرية للمديون ابرأ منه وليست هبة حقيقة فلا يفتقر
الى القبول ولا يبطل بالرد ولا يجوز له الكفاة ولا تصح الهبة لغيره

٨٢ ٥٥٦/٢/١ هبة البرية للمديون ابرأ منه وليست هبة حقيقة فلا يفتقر
الى القبول ولا يبطل بالرد ولا يجوز له الكفاة ولا تصح الهبة لغيره

الفصل الثاني في الردود ونحوها

٦٥٨ ٤٧٦/٢١٥ ما وجدنا هذا الى دار من دار دعوة خزان الولد يكون للأب الا
انه يرجع ما يقضي الاختصاص بالمختون فيكون له كتمان لغيره
ونحوها واما انقضى اختصاص الأم بشي رعية كانه لا يكون
الحكم فيما يجرى في ولائهم المردود ونحوه اتباعا للعرف
٦٥٩ ٤٧٧/٢١٥ ما يقع منه الصدقات الى شي الرضا او شي الزاد فيغير فيه
العادة والقرينة خاصة في العادة او خاصة القرينة على تفرقة في
الحق الرضا او الزاد لم يغير في شي بل يورثهم وعليهم ولا يفضل
في القسم بحسب الحاجة اما اذا كان في رعية لم يرد العادة لتفرقة
اختصاص الشئ
٦٦٠ ٤٧٥/٢١٥ وعاد الهدية من الهدية الا جرت العرف لعدم ردة كقوله
المرور عوام وتلك الهدية والعرف ونحو ذلك اما ما عرفت العادة
بردة فلا يكون من الهدية
٦٦١ ٤٧٤/٢١٥ الهدية والصدقة من انواع النسخة والهدية فلا تكون احكاما

الفصل الثالث في قبض الوصوب شروطه
٦٦٢ ٤٧٣/٢١٥ القصة شرط للزوم الهدية في عطفها تنضم بالقصة
قصة الهدية كقصة المبيع على التفصيل المتقدم في كتاب البيع
٦٦٣ ٥٢٨/٢١٨ شرط لصحة القصة انه الواجب لفظا او دلالة ولا يصح القصة
بدون اذنه ولا يلزم الهدية به
٦٦٤ ٥٢٩/٢١٩ قصة سوك المستحب كقصة فاذ اصبحت الواجب الوصوب موقوف
المستحب قلزم الهدية بقصة من لزمته الهدية قبل وصوله الى المنة
الهدية فلا تطل بمراته
٦٦٥ ٥٢٩/٢١٩ يصح بقية الاله والوصي والتم رعية عنه الغير والمجنون والنفية
٤٧٦/٢١٥ اذا وصيه لم ولو كان الواجب له احد هم كما يصح بقية الهدية
٥٢٩/٢١٩ المنة الموصوب لنفسه اذا كان من المنة الاولى او ابيها الى عماره

المروية فلها

٦٥٧ ٥٢٩/٢١٨ القصة المستمرة قبل عقد الهدية الى حينه يعني ما يترد القصة متداولة
٤٧٦/٢١٥ كانه لزمه اعانة او عناية او عطفه بعد شئ فو حله له رعية الهدية يجوز
القصة ولا يحتاج الى شي آخر
٦٥٨ ٥٢٨/٢١٨ يطل الأذن في القصة بموت المتهبه كما تطل الهدية بموت قبل القصة
٥٢٩
٦٥٩ ٥٢٨/٢١٩ يطل الأذن في القصة بموت الواجب ويقوم رعية مقامه في تمام
الهدية بالاذن في قبضه وفي الرجوع عنه الهدية
٦٦٠ ٥٢٨/٢١٩ للواجب الرجوع في هبة قبل القصة كما الرجوع في الأذن بالقصة
قبله ايضا
الباب الثالث في قبض العاقبة من الهدية
الفصل الأول في قبض مال الهدية وتفرقة
٦٦١ ٥٢٦/٢١٥ يكون الرأيه بملك ما كان له ولد له ولد وبنته علم حقة كانه
الولد اركب ذكر أو أنثى راضيا او ساخطا سواء كان الأب محتاجا ام
لا الا انما تستثنى في المهر والاذن
٦٦٢ ٥٢٦/٢١٨ ليس للأب ان يملك ما تعلق به حاكم ولد كسرية ولد لم يولد له
٤٨٦/٢١٤ ولا كالمهر حقة التي يتكسب في رأس مال تجارة
٦٦٣ ٥٢٦/٢١٨ ليس للأب ان يملك ما تعلق به حقة الغير بصدقة وفلس ونحوها
٦٦٤ ٥٢٦/٢١٨ ليس للأب ان يملك مال ولد له بقطعة لولد آخر
٦٦٥ ٥٢٦/٢١٨ ليس للأب ان يملك مال ولد له في رعية من احداهما
٤٨٦/٢١٤ ليس للأب ان يملك مال ولد له العلم ولا بالعلم
٦٦٦ ٥٢٦/٢١٨ ليس للأب ان يملك بية ولده ولا انه يتصرف فيه ولا يملك قبضه
٤٧٦/٢١٤ فلو قبضه او ارضى قبضه بغير الولد على الغرم وهو على الأب
٦٦٧ ٥٢٦/٢١٨ لا يصح تصرف الأب في مال ولد قبل قبضه ولو كان عتقا
٦٦٨ ٥٢٦/٢١٨ لا يملك الأب ان يرضى من بية ولد له ولا ان يرضى من ولد له
٦٦٩ ٥٢٦/٢١٨ يملك تملك الأب مال ولد له بالقصة من القول او البنية
٦٧٠ ٥٢٧/٢١٨ ليس للأب ان يملك مال ولدها ولا لغيرها مما له لان

الزاد

الفصل الثاني في صفة المريف

- ٦٥٤ ٥٤٨/١/١ صفة المريف مرض الموت المخوف وصية فموت في مكان غير بيده
في الأول فالأول ولا يصح الرجوع في ذلك ولا يقبل قولاً عند وجودها وثبت
في صفة الميت مراعى بمكان الوصية
- ٦٥٥ ٥٤٨/١/١ عتق المريف مرض الموت المخوف ومعه صفة الرجوع المال وصيانة
في عقد معاوضة في حكم الوصية
- ٦٥٦ ٥٤٨/١/١ صفة المريف غير مرض الموت ولو كان مخوفاً كونه الصحيح
صفة المريف مرضاً غير مخوف ولو كان في الموت كونه الصحيح كماله
- ٦٥٧ ٥٤٨/١/١ وصية الشخص في حال صحته أو بعد ادعى ليدركه أو خورده ثم مات
أو ظهر المرض فصار بمنزلة ثبات تكملة صفة في حكمه صحيح
- ٦٥٨ ٥٤٧/١/١ معاوضة المريف مرض الموت المخوف بجهة من صحيحة تنفذ منه
رأس ماله ولو كانت من الموات
- ٦٥٩ ٥٤٧/١/١ يقبض في الفترة المعلقة حال المقتوه وقت وجود الشرط مثلاً لعله
في صحة عتقه قبله على شرط فرج الشرط مرض الموت المخوف
ينفذ الصقة منه ماله
- ٦٦٠ ٤٩٧/١/١ العبد في الهبة لوقت لا يملكه ولو وصى في صحته واقبضه في مرض الموت
المخوف كان من الثلث
- ٦٦١ ٥٤٨/١/١ ٥٤٩/١/١ البرسام ودفع القدر وراثته الجذب والرفاع الدائم والاستعانة
المستأصل والظنون والقول والنفال في ابتداء السل في استعانة
من الأراف الموقوف
- ٦٦٢ ٥٤٩/١/١ الأراف المحقة كالمس والجذام والنفال لا تقدر في الأراف المخوف
الأراف صالحة صالحة
- ٦٦٣ ٥٤٨/١/١ ثبت كونه المرض مخوفاً بقول عليه من هذا الطب
من قدم لقتل أو حبس لأجله أو كانه ببلد تنشر فيه الطاعون
- ٦٦٤ ٥٤٩/١/١ أو كانه في حجر البر عبد صحيح أو كانه ببلد تنشر فيه الطاعون
عند كونه الطائفة أو كانه ببلد تنشر فيه الطاعون حكم المريف مرضاً مخوفاً

خ

- ٦٦٥ ٥٤٩/١/١ الأربعة من عتق القتل فموت في مكان غير بيده
مع الألف حتى تجوز مدتها من حكم المريف مرضاً مخوفاً
- ٦٦٦ ٥٤٩/١/١ الفصل الثالث في الرجوع في الهبة وموانعها
- ٦٦٧ ٥٤٩/١/١ لا يصح الرجوع في الهبة بعد زوالها ليقول في المأبذة التي تبنيها
- ٦٦٨ ٥٤٩/١/١ الرجوع في الهبة بعد زوالها ليقول في المأبذة التي تبنيها
- ٦٦٩ ٥٤٩/١/١ الهبة بغير سؤال فموت الرجوع لا مطلقاً
- ٦٧٠ ٥٤٩/١/١ لا يملك الرجوع في الهبة لو لم يولد عالم يوجد في مدة الموانع التي ذكرها
- ٦٧١ ٥٤٧/١/١ لا يصح الرجوع في الهبة إلا بقول الرجوع في هبتي أو ردتي أو بغير
ذلك وخوفاً
- ٦٧٢ ٥٤٥/١/١ يصح الرجوع في الهبة بغير الرجوع في المأبذة بما ينقل المالك عنه بيع
أو وقف أو عتقه أو وصاه ولو لم يولد كونه الرجوع في الهبة إلى ملكه
- ٦٧٣ ٥٤٥/١/١ بالبيع الأول بغير الرجوع أو بغير الرجوع في هبته لو لم يولد
المالك ومما ذكره هذه الرجوع أما الرجوع في الهبة إلى ملكه بسبب
أو كما لو اشتراه الولد أو المالك لأبيه هذه الرجوع
- ٦٧٤ ٥٤٥/١/١ هذه الموهوب مائة من الرجوع في الهبة فأنزلها بغيره أو
غيره عادته هذه الرجوع
- ٦٧٥ ٥٤٥/١/١ زيادة الموهوب زيادة مائة من الرجوع في الهبة كما
لو مائة أو مائة ألف أو الألف أو تعلم القيمة صفة أما الزيادة
- ٦٧٦ ٥٤٤/١/١ المقتضاه فلا تنجز الرجوع في الأصل ويكره التمسك بغيره
- ٦٧٧ ٥٤٤/١/١ لا يمنع الرجوع بغير الموهوب بغير المولد مطلقاً كما لا يمنع بغير
المولد ولا مكتوبة ولا تقبضه على شرط ولا وطء أو لم
- ٦٧٨ ٥٤٤/١/١ تحل من الأبيه كغيره وصيه بغيره لا يمنع الرجوع في الهبة
لم ينجح ولو استغنى عنه الأبيه
- ٦٧٩ ٥٤٤/١/١ هذه الرجوع بغيره لا يمنع الرجوع في الهبة بغيره

أما الاستعانة

تسليح		بنيان الفرض في الرهن رتبة مقدرة ونحوه الباب
المقدمة في المصطلحات الفقهية		
٢٧٤	٩١/٤٨١	الرهن جعل بيمينه ماله وثيقة بيمينه بيمينه كلاً أو بعضاً أو منه تمنع
٢٧٥		الرهن هو المال المعلوم الذي يجعل وثيقة باليمين وليس بالرهن إبقاء
٢٧٦		الرهن هو المدينه الذي جعل المال وثيقة باليمين
٢٧٧		المترين هو الدائن الذي اخذ المال وثيقة بيمينه
٢٧٨		الصله هو الذي اشتمل المتراهن وسماه الرهن فقط
الباب الأول فيما يتعلق بعقد الرهن من الاحكام وفيه اربعون		
الفصل الأول في ركنه		
٢٧٩	٥٩٤/٥١	ينقضي الرهن بالايجاب والقبول أو ما يدل عليهما ولا يصح بدونه ذلك
٢٨٠	٥٩٤/٥١	يصح عقد الرهن بلفظ الرهن وكل ما يؤول الى معناه
الفصل الثاني في شروط صحة الرهن والقانون التي يصح الرهن بها		
٢٨١	٥٩٤/٥١	يشترط تجزئ الرهن فلا يصح عقداً بشرط
٢٨٢	٥٩٤/٥١	يشترط أنه يكون الرهن حال وجوب المهرهوه به أو بعده
اما قبل وجوب فلا يصح مثلاً لو قال بعتك هذا المتاع بعشرة		
الشيء شرطتني به هذه الفرس فقل الآخرة شرطتني وهذه		
صح البيع والرهن اما لو رهنه الفرس قبل شرائه لم ينعكس الرهن ولا		
٢٨٣	٥٩٤/٥١	لا يصح الرهن الا بمهرهوه به فلا يصح منه شيء حميد ولا مفسد
٢٨٤	١٤٤/٥١	ولا مفسد ولا مكاتب ولا عبد ولو ما ذواتهم في التجارة
٢٨٥	٥٩٤/٥١	يشترط أنه يكون الرهن ماله لا لغيره المهرهوه به أو ذواته في رهنه
٢٨٦	١٤٤/٥١	كما لو استأجر العين أو استعاض بها ما كان له رهنه فزعم بأنه صح
وكذا في اليمين لو رهنه ماله لمصلحة ويكونه يدينه صح اما رهنه		
حال غيره بدون اذنه فلا يصح		
٢٨٧	٥٩٤/٥١	يشترط أنه يكون المهرهوه معلوم القدر والجنس والصفة كالبيع
٢٨٨	١٤٤/٥١	يشترط أنه يكون المهرهوه مما يصح بيعه فلا يصح رهنه المتاع ولا
رهنه الاعيان الموقوفة		



٢٨٥ ٥٩٤/١٢٨ لا يشترط صدور الرهن من المبيع ولا وقوعه بأثره فلو رهن شخصاً كان له
 بغيره بدون أن يشترط أن يكون الرهن مقابل دين واجب بالنقد أو عاكف إلى الرجوع
 ٢٨٦ ٥٩٤/١٢٨ لا يشترط أن يكون الرهن مقابل دين واجب بالنقد أو عاكف إلى الرجوع
 كالقرض وقسم المبيع وقسم المثلث والربح المضمون كالمضروب والمضروب
 والمقبوض على وجه السوم والمقبوض بغيره فلو رهن شخصاً كان له
 بالدين على العاقبة بعد انحلال الرهن أو قبل انحلاله وقبل العمل
 فلو رهن الرهن
 ٢٨٧ ٥٩٤/١٢٨ لا يصح الرهن بغير ضمانات في الدين كالتحريم والأجرة المعينة وكما يجوز في إجازة
 ضمانات الإعيان المعينة لأثره الشرعية في نفس الإعيان المذكورة رده
 الدين فلو رهن الشخص في القيمة المعينة أو رهنه المستأجر من الأجرة المعينة
 أو رهنه المستأجر من المأجر المعينة لم يصح الرهن
 ٢٨٨ ٥٩٤/١٢٨ يصح الرهن بالنقد من الأجرة على الدين عند انحلاله أو ضماناً جريماً
 ضماناً يتأثر ببناء البناء أو رهنه رهنه ضماناً مقابل المأجر المقصور
 على وجه الرهن
 ٢٨٩ ٥٩٤/١٢٨ لا يصح الرهن بغيره المبيع ولا بد منه الكتابة
 يصح الرهن برأس مال السلم
 الفصل الثالث في شروط الرهن
 ٢٩٠ ١٠٢/١٢٨ يصح شرط كل ما يقتضيه عقد الرهن فيصح اشتراطه أو يبيح المرتهن أو
 المصل عند حلول الدين كما يصح اشتراطه جهله بدين المرتهن أو بغيره
 واحد أو أكثر واشتراطه حقيقة في حيزه وقت وقوعه
 ٢٩١ ١٠٢/١٢٨ لا يصح اشتراط ما ينافي في العقد من شرط الرهن
 أو أنه لا يبيح إلا ما يرضيه أو أنه يكون الرهن مريضاً بالمرتهن فلو
 نص في هذه الشروط
 ٢٩٢ ١٠٢/١٢٨ لا يصح اشتراط ما لا يقتضيه العقد فلو شرط انتفاع الراهن أو المرتهن
 بالدين أو شرط أنه إذا لم ينفذ الدين فله أن يبيع الرهن من المرتهن فلو شرط
 لا يفسد عقد الرهن بفساد الشرط وإنما يفسد الشرط فقط

٧٠٤
٧٠٤
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩

الباب الثاني فيما يتعلق بالاعتدال من أحكام الرهن

الفصل الأول في أحوال المرتهن وقصوره

٢٩٥ ١٠٢/١٢٨ على المرتهن أن يحفظ الرهن في حيزه منتهى كالأمانة فلو فرط في حفظه رهنه ضاع
 إذا التفت منه الرهن والمرتهن أختار ما كان مع
 المرتهن هو عين الرهن إلى عينه مستيفاً ومجبراً وهو حرمه ما شاء المرء
 استيفاءً ومجبراً منه إذا أفسد الراهن
 الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبة المبيع عند حلول
 المرتهن استيفاءً بالرهن بأثره الراهن ضماناً أو بغيره كونه رهنه
 فلو يجوز له ذلك
 ٢٩٦ ١٠٢/١٢٨ لا يجوز للمرتهن أن يتصرف بالرهن بدون إرادة الراهن مطلقاً إلا إذا كان
 الرهن حياً أو موكباً أو مملوفاً ينفقه عليه بنية الرجوع فله ركنه بغيره
 المتفق بدون ذلك الراهن ولو كان الراهن حياً أو مملوفاً ينفقه عليه بنية الرجوع
 الفصل من بنية بأثره الراهن إذا ألقى
 ٢٩٧ ١٠٢/١٢٨ وإذا مات المرتهن فليس لورثته حصة من الرهن إلا إذا كان الراهن حياً أو لم
 يرض بحفظه وضعه الحكم بغيره

الفصل الرابع في أحوال الرهن وانقضاء الرهن

٢٩٨ ١٠٢/١٢٨ إذا قضى الراهن الدين بغير الرهن وكذا لو أقاله أو حاله عليه المرتهن
 يبطل الرهن بذلك العقد الذي وجبه المبيع منه ولو اشتد راداً منه مؤجراً
 وجهه متاعاً ثم يقابل المبيع أو ظهر بطلان الرهن
 ٢٩٩ ١٠٢/١٢٨ إذا أوفى الراهن الدين أو بطل الرهن أو وجبه على المرتهن رده إلى بطله
 الرهن ويشترط في كل فرد منه المبيع فإذا أوفى الراهن بغيره أو بطله من بعضه لا ينفذ
 بعض الرهن ولو كان قابلاً بغيره وكذا لو قضى أحد ورثة الرهن حصة من الدين
 لا يفسد العقد من الرهن
 ٣٠٠ ١٠٢/١٢٨ العقد الواحد من اثنين بمنزلة عقدين فلو رهن عينا من اثنين بدينهما فوفى
 أحدهما انقضى نصيبه من الرهن وكذا لو رهن اثنين عينا واحدة بأحد دينيه
 لم يملكها فوفى أحدهما حاله انقضى الرهن في نصيبه

هذا الباب من
 من أحكام الرهن
 من أحكام الرهن

هذا الباب من
 من أحكام الرهن
 من أحكام الرهن

٧٠٤
٧٠٤
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩

الرفع العلم بحجة الدفع فيقبل قوله حجة من لو كان على التخصيص الفان
التخصيص باحد هذين او كفي في نقض الفان وقم على انواء طاعة نوري الا ان يرى
به الرهن او التكفيل انقلب الرهن ويرى التكفيل والا فلا دابة اطلاقه فله
صرفه الى ايها شاء

القول قول المبدئ ضمنية ولفظه فارا كما له ما أنه على شئ باعدهما

١٦١/٢/٢ رهن قايمة به طائفة المهرضة البراءة الى مافواه

٧٩ ٢٠٧/٢٠١٤ ليس للمقرضين اذ يبيع الرهن بدونه اذن الراهن اذ الحام

أنا ابني المراهقون وفاء والبرية بيده حاسم فلم يستثن منه يرفع الأمر إلى أبي لم

ليجده على ذوالنسمه اوسم الرهن الوفاة فانه ابى واحمد جامع ودخل اليه صر محنة

٧٧ ١٠١٨ / ... إذا غاب الراعي فليدبره من الأضراس إلى الخلف بعد حلول ربه ليضمه ويؤويه مئة مرة

۷۱۴ ۱۶۶/۵/۱۰ اذا كابد الرهن ما يسع خازم ولا سكة عظمه اذ كابد غشي تلف كالبيان اذ كابد

صوآ تخان سوت و غلام اراهن او اقمه مه سم فلمر تن انه رضع الامر

الى الحكم ليعلم ويحفظ القصة هنا مكانه والله اعلم بالصواب

الضمة الثانية في إيهات الراهن وضمة

عليه السلام في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠

اعتبروا احصاءكم الى الله

158/159 255 إذا احتاجت إلى المصنف في رسمه من أني تحفظ لهم الرأى والى

[illegible]

فروا المصنفين واعلموا انهم قدس لهم الاستقلال وحقهم منافعة عظيمة

نقد و بررسی

٥٨ / ٢٨

١٧٦

في الحوض بعد ذلك في حوض النهر في حوض النهر

٩٨١/٦٠
٩٨١/٦١

١٨٠٠

وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَأَعْلَمُوا مَا فِي الْأَرْحَامِ مِنْ شَيْءٍ

والله اعلم بالصواب

٧١٨ ٦٩/٩/٩ الى السيد محمد طاهر الموسوي البزاز

٧١٩ | ليس للزاهد قطع سيرة قطرة بالحيوان المذموم ولا اجوار الحميد فحسب عليه

الفصل الثالث في معرفة اسم الله الحفيظ في الركن

تتم كافة تصرفات الراغبين في الرهن قبل قبض المستوفى مطلقاً الراصة ٩٥/٤٨

١٥١/١١٥ ولو كان قد ادعى له في القضي

بحرہ علی الراشدہ المدنیۃ الرحمۃ العلم فیہ اذن المحدثین علیہ السلام ۷۳۱ ۹۷/۲/۱

نقد عتق و الولاد مهورا وذا النوا وعتقه قبل رخصه فدية المستوف

او على غنى على شرط فوجه قوله نقد المصنف والمكتوبين وطاعة

كلمة مؤلف أو مستر السرد، جليل الدولة

لكنه قد مضى مكانه اما الذي جعله الله في نفسه من الحكمة والعدل

3V/5V VCC إذا خلت الإهانة الرصد هنا أولئك المصنفين فليكن أرجو مما خلت

قوله في الطريق او الحرم تسعون وهذا مكانه اذا طاف به اربعين

هناك المرحه

[illegible]

٧٥٧ ٩٤/٢٨٨ الشرفان المذكورين في هذا الموضع
في هذا الموضع

١٠٤٥ - رسالة الراهب العز، وإعانة للمسلمين في أرضهم من قبل

[illegible]

٧٤٥ ٩٦/٥١ لورد ایزاک نیو بریجلی

لله المرسى بهج وبقدره

٩٧٤/١١٧٢٧
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الحق
والله اعلم بالصواب

لا بد من العلم بالحقائق والواجبات

این کتب در این کتابخانه محفوظ است

ولا تتركوا ولا تنسوا ولا تفوتوا ولا تغفروا ولا تقبلوا ولا تعفو

٧٥٨ ٩٦/١١ ١. وزن الخرشين للراهن في السجلات في الرهن

ج. قبل وقوعه ولا اثر له بعد وقوعه بعد الصدق

٧١٤٨ ١٠٠/٢/١٠ ليس للمدين بيع الرهن الا بأذنه المدة اقصاه وهو كالقول في رهن
 الاضيقا وليس له البيع بدون ثمة المثل ولا البيع بالنسيئة
 ومن خالفه فقد بطل

٧١٤٩ ١٠٠/٢/١١ للمدين المأذون بالبيع انه يبيع بما عليه من المقتدر فانه لم يبيعه
 نوعا باع بنقدا بالمدون عليه راجعا انه تعدد فانه استوفى في
 المزدوج باع بنفس الدين

٧١٥٠ ١٠٠/٢/١٢ الرهن امانة في يد المدين وكذا امانة فله بيعه بالانقضاء والقرض
 فيه ضمان الراهن

الباب الثالث فيما يتعلق بالرهن الاطلاق وفيه ستة فصول
 الفصل الاول في تلف الرهن وضمائه

٧١٥١ ٩٩/٢/١٢ الرهن امانة في يد المدين او ائتمه ولو قبل الفقد وكذا بعد وفاء الدين
 او الراجح منه

٧١٥٢ ٩٩/٢/١٣ يضمن الرهن من ضمان المدين او ائتمه بالصدق او التفرط كسائر
 الامانة ولا يضمن الرهن

٧١٥٣ ١٠٠/٢/١٤ اذا اذن الراهن للمدين بالانتفاع بما رهنه فانه عليه الانتفاع كما
 لو ائتمه اياه

٧١٥٤ ٩٩/٢/١٥ اذا تلف بعض الرهن فالباقى منه رهن في جميع الدين
 الاضيقا للمدين

٧١٥٥ ٩٩/٢/١٦ يقبل قول المدين بيمينه في تلف الرهن بخلاف ظاهر كتبنا او جوده شئ من الدين ولو
 اذا قامت البينة على وصول المدين والام لم تقم عليه بيمينه فلو قبل بيمينه الراهن بوقف
 قوله كقوله لو ادى التلف بسببه فقد كسره او لم يبيعه السبب المخرج من رهنه آخر
 قبل قوله بيمينه ويرى رهنه فانه امتنع عن البينة فله الضمان بذلك ام

الفصل الثاني فيما يتعلق برهنه وما لا يتعلق
 كل ما صح بيعه صح رهنه فيصح رهنه الفقد لا الاثنية والاشجار
 والنقود والارضعة والمثل المخرج والمبدا المكاتب

٧١٥٦ ٩٩/٢/١٧ يصح رهنه المتاع فانه كانه منقول لا رهن الشريك والمدين يكون
 في يد احدهما او غيره فانه لا يرضى ولا يجعل الى كتم بيمينه اذ اجره اما
 عليه المنقول فله الاحتياج في التولية الى اذن الشريك

٧١٥٧ ٩٩/٢/١٨ ما لا يصح بيعه لا يصح رهنه فلا يصح رهن الوقف والمرا والكلب والابنة
 كقوله يصح رهنه الثمار قبل بدو صلاحها بدونه اشتراط قطعها كما
 يصح رهن الزرع الا فخره بشرط قطعها ويعلقان غير جملها

٧١٥٨ ١٠٠/٢/١٩ لا يصح رهن المتاع فلو رهنه منقصة لاره سنة
 لم يصح

٧١٥٩ ٩٩/٢/٢٠ يصح رهنه الفتن دونه وله وكسبه الا بيع الرهن بيمينه مع رهنه
 المدين بما يخص الرهنه منه

٧١٦٠ ١٠٠/٢/٢١ يصح رهنه ما ساج فاره بيمينه حال او مؤجل
 يصح رهنه العبد الماني بيمينه اعمدا كانه امانة او فطما على نفسه جوده

٧١٦١ ٩٩/٢/٢٢ المخرج لا يرضى ولا يصح بياره الدين في الرهن سائر رهنه عينا
 على ما تم استدان منه ماء اقول وجعل العبد رهنه على المائنة
 لم يصح رهنه في المائنة الاولى فقط

٧١٦٢ ٩٩/٢/٢٣ يصح البيارة في الرهن في الدين الواحد سائر رهنه عينا بيمينه
 ثم راره بيمينه اخرى رهنه في الدين صح رهنه رهنه

الفصل الثالث في الرهن المستعار والمؤجر

٧١٦٣ ٩٩/٢/٢٤ يصح رهنه المؤجر والمعار باذن المالك ولا اشتراط ذلك
 علم المالك بقدر الدين ولا يرضى ولا يعرفه بالمدين

٧١٦٤ ٩٩/٢/٢٥ كسبه المالك في رهنه في قدر معلوم رهنه في اكثر منه صح
 في الكسبه المأذون فيه رهنه الزائد اما المأذون في رهنه بنوعه

المدين

يباع ربحاً بغير ائتمه رهناً مكانه
 اذا اوجبه عليه الرهن قصداً في النفس فاستوفاه رهنها
 بطل الرهن وليس على الراهن ان يبرهن بطله اما اذا كان
 الجناية في طرف فاقض منه بقدر الرهن في الباقي
 اذا عصى ركن الجناية على ذلك فله ان يبرهن بطله
 ان عصى ركن الجناية على الرهن فله ان يبرهن بطله
 للمرتين عقد المطالبة بالبيع وكذا الرهن عليه سيرة
 فالتسليم الرهن المبنى عليه انه يقضى منه الثاني عند ان يقضى الاول او ركنه
 للمرتين اراعه ما يكون رهناً مكانه اما اذا اقضى بدونه ركنه لم يبرهن
 قيمته اقلها فعمل بطله رهنه
 لما كان الرهن المبنى عليه انه يقضى على مال وعليه الركن منه فحقه ان يبيعه والمبنى عليه
 يعمل رهنه مكانه
 فحق الراهن على الارش بفتح في عقد ركنه عقد المرتين فله ان يبرهن بطله
 صله الثاني ركنه رهنه فله ان يبرهن بطله او ركنه منه رد الى الثاني
 اما اذا لم يوتر فاستوفى من الارش بغيره ان يبيعه الرهن
 اراهن الموصوفه على سيرة جناية موجهة لقصده فاقض منه الركن
 بدونه ارنه المرتين وجبته عليه قيمته بدونه للمرتين لكونه رهنه
 مكانه وكذا لو اوجبه قصداً فصار ركنه النفس فاستوفاه السيد
 بدونه ارنه المرتين لكونه الارش بغيره رهنه

تسليح
 القصاص

التسليم السادس في القصاص والقتال
 وفيه مقدمة بيان
 المقدمة في الصفحات العشرية
 القصاص التزام ما وجب او يجب على غيره مع بقائه عليه وهو موصوف
 القصاص ركنه ائتمه غيره فيما يلزمه حالاً او مالا
 القصاص صورته التزام ما على غيره ويقال للذات الغير مضمونه ومضمونه
 لمضمونه صورته الذات التزام القصاص
 لمضمونه صورته الذات التزام القصاص
 عمدة المبيع هو ضمانه منه المبيع ارجو منه لاجل المبدأ ليعينه عنه
 الآخر ويقال له ضمانه الذات
 القصاص صورته التزام اخطاه منه عليه صورة ما في اليوم
 التكفل هو ضمانه اخطاه منه عليه القصاص وليس القصاص عليه القصاص
 مكفولاً ومكفولاً له
 الباب الاول في القصاص وفيه ستة فصول
 الفصل الاول في عقد القصاص وصيغته
 ينقذ القصاص بالاجاب القصاص ولا يحتاج الى قبول منه للمضمون
 ولا لئمة المضمون له
 ينقذ القصاص بالولفان الذات على التزام القصاص عمدة القول
 الاضحية اقل او مكثر او مستفاد او غلام او ضحية او محلة
 هذا الميراث او غيره على ما في القصاص اربعة ركنه
 وما استبه ركنه
 ينقذ القصاص بالاشارة المضمون من الاخرين وبقائه له لئتمه
 لم يملك على قصده القصاص اما في التقسيم ائتمه في الميراث ضمانه
 لا ينقذ القصاص بالولفان الميراث اقول انما اؤثر هذا
 الميراث عنه اربعة اقسام القصاص او ائتمه بطله وبيان انما ينقذ

لا يصح ضمها الاصلية ان لم تكن مضمونة كالوديعة والمؤجر ومالك الشريك وسائر
 الامانة لكنه يصح ضمها التقديري فيا مثلاً لو ضحك انه لنفدي عليه الاصلية
 فيصح الضمان ويترتب عليه التقديري
 يصح الضمان المطلق من غير ذكر تعجيل او تأجيل ويترتب الضمان المطلق على
 الدوم الذي وجهه على المضمون من مثلاً لو قال انما ضامته ريتك على ريت
 فانه ضامه حالاً لزم حالاً وان كان هو حالاً لزمه مؤجلاً
 يصح ضمها اليه الحالي مؤجلاً من مثلاً لو كان له الدية حالاً وانتم
 الضامه اذ لم يرد مؤجلاً فهو ولا يطالب به الضامه الا عند حلول اجل
 اليه المؤجل يصح ضمها مؤجلاً الى اجل اليه مؤجلاً من مثلاً لو
 كان له الدية مؤجلاً الى سنة قضى اذ اده بعد سنته صح ولا يطالب
 به الضامه الا بعد سنته
 التزام تعجيل المؤجل لا يصح ولا تأجيله الى اجل اقرب منه اجل فلو
 ضمه اليه المؤجل حالاً او الى اجل اقرب لم يلزمه الا اده الا عند
 حلول اجله فلو تجل بدونه اذ لم يضمنه عنه لم يرجع عليه الا عند حلول
 اجل الدين
 الفصل الرابع واجب ان يضامه وحقوقه
 على الضامه اذ اده الحق عند مطالبة المضمون به بقضض ضامه
 للضامه الرجوع على المضمون عنه اذ اده الضامه اذ اده اذ اده
 الرجوع ولا تأجيله زلت لانه المضمون عنه في الضامه ولا يقضاه
 لضامه الضامه الرجوع بعد اداءه على الضامه لا على الاصل وانما
 يرجع الضامه على الاصل بعد الدفع
 اذا حمل الضامه اليه المؤجل فقصاه قبل حلول اجله بدونه
 اذ لم يضمنه عنه ليس له الرجوع عليه الا بعد حلول الاصل اما لو تجل
 بانه يرجع عليه حالاً
 اذا قضى الضامه اقل من الدية والكثرة والرمكانه مع المضمون له
 لا يرجع على المضمون عنه الا بالاقبل من الدية وما تقضى

٨٨٨ ١١٧/٢١
 ٨٨٩ ١١٠/٢٨
 ٨٩٠ ١٩٦/٢١
 ٨٩١ ١١٦/٢١
 ٨٩٢ ١١٩/٢١
 ٨٩٣ ١١٩/٢١
 ٨٩٤ ١١٧/٢١
 ٨٩٥ ١١٨/٢١
 ٨٩٦ ١١٨/٢١
 ٨٩٧ ١١٨/٢١
 ٨٩٨ ١٩٢/٢٨

لضامه مطالبة المضمون به بتقليصه من ضامه اذ اده الضامه اذ اده
 الضامه الحق اما لو لم يكن الضامه اذ اده ولم يطالب به الضامه فلا رجوع
 له في ذلك
 ليس للضامه مطالبة ضامه بغير الرجوع ما يؤدول الى الوجوب قبل
 المطالبة قبل وجوبه كما انه يلحق بموته قبل الوجوب
 الفصل الخامس في ايراد في الضامه وضامه
 يرد الضامه بتسليم الحق المضمون به اذ اده اذ اده
 يرد الضامه بزدان العقد الذي وجبه اليه مثلاً لو ضمه
 بضمه مبيع فانفج البير او تقايل بيري الضامه
 الحوالة استيفاء ضامه الضامه باحالة رب الحق به على المضمون
 عنه وباحالة الضامه او المضمون عنه رب الحق
 الضامه تتبع للمضمون عنه فيرد ببراءة بالافاد اذ اده اذ اده
 الضامه حق ببراءة فلا يرد الضامه بموت رب الحق وتقاله
 اذ اده وضمه حقه مطالبة الضامه
 لا يرد الضامه بموت ولا بموت المضمون عنه وربي الحق المطالب بترك
 براءة الاصل تستتبع براءة المضمون الفرج فانما ابرئ الضامه
 بايقاد اذ اده اذ اده بيري ضامه وضامه الضامه الضامه
 الاصل لا يرد ببراءة التبعية فلا يلزم منه براءة الضامه براءة
 المضمون عنه ولا يلزم منه براءة ضامه الضامه براءة ضامه فلو قال
 رب الحق للضامه ابرأني من الدية بيري الضامه رد المضمون
 عنه وانه قال زلت لضامه الضامه بيري رد المضمون عنه وانه
 المضمون عنه
 اذا قال رب الحق للضامه وصحتك الحق بيري الضامه
 وكما زلت تمليكاً صحيحاً رد الرجوع على المضمون

الفصل السادس في أحكام الضمان

الضمان لا يسقط التبعة على المضمون عنه ولو كان له مطالبة أو مطالبة منه
 ما دام هو ومطلبة أحدهما لا تسقط حقه في مطالبة الآخر
 ضمان المريض مرض الموت المحض من ثلثة ماله
 لا يحمل الدية المحض من بقر الضمان ولا يجوز المضمون عنه كونه إذا
 كان جرحاً قائماً قبل الإضرار وتقع الوبة برهه يبرز أو قبل ما قبل
 الأربعة من الدية والذم
 الأصل سلامة التبعة فلو ضمه أو قبل ثم ادعى أنه لا حجة للمضمون عنه على
 المضمون عنه صدره المضمون بحينه كونه لا يفرق الأربعة لم يجدوا وضعت
 ضماناً للمضمون بما يجب أو قبضت أو قبضت ونحو ذلك فأنكر الزوجان
 أو الأقرار صدره الضمان
 لا يصح توقيف الضمان فلو قال ضمنت ما لي عند الأربعة ثم لم يصح هذا
 استغفار شائع انتهى في تقيي الفرع ١١٩ العلم أنه حكم توقيفها
 رأى الضمان والكفالة حكم تقييد بغير سبب الحجة خلاف ذلك
 قال في الرقابة الكبرى في مسألة التوقيف يحصل عدم الصحة وهو
 اتيسر لأنه ولو صح تقديم الضمان في تقييد
 يصح تقييد الضمان على شرط مثلاً لو قال إذا قدم الحاج فأنضاه
 أو قبله على أنه أدم يحفره فخر ضامه صح فإزاء واحد الشرط لزم الضمان
 يجوز تخلفه ما في الزمنية فلو ضمه الدية إلى مؤجلاً صح
 فيه قرب التبعة فطلبة الأربعة حملوا الأجر كونه مطالبة المضمون
 عنه حالاً وكذا الموضحة المراجحة مؤجلاً إلى أجل المصلحة
 له مطالبة المضمون عنه عند حملوا أجل الدية وليس له مطالبة
 الضمانه الأربعة حملوا الأجر الأربعة
 يصح تصدق الضمانات في الحقة الواحد فلو قال كل واحد
 منهم ضمنت لى الحقة صار لكل منهم ضماناً بحقة الحقة ما لو قالوا
 جميعاً ضماناً للحقة ولو عليهم بالاشتراك فأنما لزم كل واحد منهم ولا يقال في جميعهم

إذا نسب المضمون عنه فخرم إقامه جرم عليه مثلاً لو ضمه ثانياً لزم تقييد
 المضمون عنه فطلوب الضمانه فخرم شيئاً ونفقة أو جرم عليه
 البعد المكاتب إذا ضمه بآدم سيده الزم بضمان المضمون عنه ما دام يدعيه ما يقضي
 فخرم سيده بما ضمه بآدم
 الباب الثاني في الكفالة في الكفالة
 وفيه ثلاث أقسام
 الفصل الأول في عقد الكفالة شروطه وأحكامه وما لا يصح
 تنقيد الكفالة بما ينقضي الضمانه من الألفاظ الدالة على التام انقضاءه
 عليه الحقة كقوله أنا أكفل بأخيه أو بغيره أو بغيره ونحو ذلك وما لا يشترط
 المضمون عنه لأخرى
 الكفالة نوع من الضمانه فتصح منه جميع ما يصح منه الضمان وتنقيد ما يجب أن أكفل
 ربه ولا يشترط فيه صحة على قبول المضمون له ولا رضاها
 تصح الكفالة بغيره عليه ربه يصح ضمانه سواء كان له دية معلومة أو مجهولة
 يزول إلى العلم أو بغيره من ماله عليه ماله
 تصح الكفالة بغيره كل من لم يفرغ المضمون إلى حمل الكفالة بغيره من ماله
 وجبوت ومطالب ولا تصح كفالة الأب لولد مثلاً لو كان له ربح على أبيه ربه
 فكفل بغيره أنضاه لم تصح الكفالة
 لا تصح الكفالة بغيره من ماله عليه قصاص أو جرم أو تعزير لإقامة الحد أو التعزير
 أما إذا كفل لغيره الرقة أو لأجل الدية الواجبة بالفقرة انقضاء صح
 لا تصح الكفالة بأخيه من ماله لزوج من ماله الزوج ولا بآدم لأجل
 السطوة ولا بآدم بغيره الكفالة
 لا تصح الكفالة إلى أجل مجهول بغيره فاحتمل كبح والمطلوب حصول الرق
 أما إلى المصداق الجداز وقديم الحاج ما لا ينقضي قصص الكفالة فتصح
 لا تصح الكفالة بغيره من ماله عليه كونه غير ضمة كذا لو كفل بغيره من ماله
 الكفالة يجوز ضمانه عليه الحقة أو بغيره كفالة بغيره فلو كفل بغيره
 أو بغيره أو بغيره ضمة الكفالة

والله اعلم

تصح الكفالة بتفويض من المالك بغيره في حياضه ما فيه ارضه كقول الحقن
تصح الكفالة باشتراك عقد آخر او في حق
ضمانه الموقوف كفالة بالغير مما لا يوجد له امانة يستند به شخص
فقال ان لا اعرفه فلا عطف عليه فصره آخر معرفة صاحبه كقولهم

٨٦٨ ١١٧/٢/١
٨٦٩ ١١٧/٢/١
٨٧٠ ١١٧/٢/١

الفصل الثاني فيما يبرؤ الكفيل

يبرؤ الكفيل بموت المكفول ولو بغير موته اليه الشرع عليه
يبرؤ الكفيل ببدله من عند المالك فلو كان له فضل الدين عليه ولا
يلزم شي ولا العار لفضله بعد الطلب لا يبرؤ الكفيل بغيره ولا
يبرؤ الكفيل بغيره ان العقد الذي له من الحق المكفول وبإحالة رب الحق
بر على المكفول وبإحالة المكفول اليه بالبر
يبرؤ الكفيل بتسليم المكفول نفسه لرب الحق وتسليم الكفيل اليه على
الوجه الذي كلفه

٨٧١ ١١٧/٢/١
٨٧٢ ١١٧/٢/١
٨٧٣ ١١٧/٢/١
٨٧٤ ١١٧/٢/١
٨٧٥ ١١٧/٢/١

يبرؤ الكفيل بإبراء المكفول له اياه وبإبراء المكفول له الحق الذي له عنده
لا يبرؤ الكفيل بموت غيره من ماله على المكفول حيث تعدر افعاله
ولا يبرؤ المكفول له من ينقل الحق اليه ورثة بطلان افعاله
براءة احد التفراد لا تستلزم براءة الباقي من ماله لو كان له تسعة
عنه كفالة فله احد هم ولم يبرؤ الا اذن

٨٧٥ ١١٧/٢/١
٨٧٦ ١١٧/٢/١
٨٧٧ ١١٨/٢/١
٨٧٨ ١١٨/٢/١
٨٧٩ ١١٨/٢/١

براءة الكفيل بتسليم المكفول فتستلزم براءة الكفيل الكفيل
براءة الاصل تستلزم براءة الفرع من غير عكس حتى يبرؤ الكفيل بغير
كفيل كفيل كفيل وكذا لو ابرؤ المكفول له الكفيل بغيره بغيره
كفيل كلفه لو ابرؤ المكفول له كفيل الكفيل لم يبرؤ الكفيل

الفصل الثالث في اقسام الكفالة

يلزم الكفيل باحضار المكفول في الزمان والمكان الشرطية فانه عليه
في غير المطالبه والزمان المعصية لم يبرأه كلفه لو سلمه قبل الوقت المعصية ولا
ضرر على المكفول له في قبضه وليس عليه حياضه ظالمه كلفه زينة
وبرؤ الكفيل اما لو كان فيه غير كفاية شهوده اذ لم يكن ذلك كفاية
لزم محالة اذ كان له اليه مؤجلا لم يحل اذ كان له يد ظالمه حائرا فيه
رب الحق والمكفول لم يبرأه الكفيل بهذا التسليم
اذا تعدر على الكفيل احضار المكفول بانه توارى اذ كان عليه البلد
او من مدة يمتد فيه احضاره فاذا مضت ولم يحضره لزم على المكفول
اذا غاب المكفول غيبة لا يعلم خبثه الزم الكفيل بما عليه
اذا شرط الكفيل في الكفالة البراءة منه المال عند تعدر

٨٨٠ ١١٦/٢/١
٨٨١ ١١٧/٢/١
٨٨٢ ١١٧/٢/١
٨٨٣ ١١٧/٢/١
٨٨٤ ١١٧/٢/١

احضاره لو لم يبرأه شي من ماله

اذا غرم الكفيل ما على المكفول عند تعدر افعاله ثم بدت حوز
المكفول قبل غرمه كانه لم استرد ما غرمه اما اذا لم يفر على المكفول
بعد غرمه ليس له استرداد ما غرمه

٨٨٥ ١١٧/٢/١
٨٨٦ ١١٦/٢/١

الكفيل اذا غرم ما على المكفول له الرجوع به عليه لرفقوى الرجوع
كاسه كاسه

يصح تسليم الكفالة بشرط وتوقع عملا لرقاك اذ اقدم الخافنا
كفيل بطلان اذ انا كفيل بربك شرأصي ويطلب به اذ اجد الشرط
الصورة الاولى حذ لاخذ الشهد في الصورة الثانية ويبرؤ بغيره
اذا لم يطلب به

٨٨٦ ١١٦/٢/١
٨٨٧ ١١٨/٢/١
٨٨٨ ١١٧/٢/١

يصح تقييده مكانه التسليم في الكفالة فان اطلقه العقد وجب التسليم في
مكانه العقد

تصح الكفالة ببدله الكفيل كما يصح تعدر الكفيل ببدله شخص
واحد ايضا في الفصل الثالث

كتاب البرزخ الحوالة

وفي مقدمه وبابان - المقدمة في المصطلحات الفقهية
 الحوالة عقد ينقل بالدية من رتبة إلى أخرى
 الأهل نقل المدين عليه إلى رتبة مدينه
 المحيل هو المدين الذي انتقل اليه من رتبة إلى رتبة غيره
 المحال عليه هو الذي انتقل اليه الدية إلى رتبة
 المحال هو رتب الدية المنقل من رتبة إلى أخرى
 المحال به هو الدية المنقل من رتبة إلى أخرى
 الدية المحال عليه هو الدية الذي المحيل على المحال عليه
 المحلى هو الراتب الذي انقضى بماله وقوله رتبة
 « الباب الأول في عقد الحوالة وفيه ثلاثة فصول »
 - الفصل الأول في صيغة الحوالة -
 تنقضي الحوالة بلفظ وبطلان لفظ يؤذن منها إلى من كانت عليه
 برئته على فانون أو نقلته رتبة إلى رتبة فانون
 تنقضي الحوالة بمجرد إيجاب المحيل ولا يحتاج إلى قبول من المحال عليه
 ولا رتبة المحال
 لا يصح الحوالة بلفظ الجبر وما في معناه
 الفصل الثالث في شروط صحة الحوالة
 الحوالة عقد يشبه المضاربة فيشترط فيه كونه المحيل والمحال
 حائزاً للقصد
 يشترط لصحة الحوالة رضا المحيل فلا يصح الحوالة منه المكره
 يشترط أنه يكون له الدية المحال به والدية المحال عليه معلومة
 يشترط أنه يكون له الدية المحال عليه متقفاً فخر رتبة المحال عليه لقرض ونحوه
 وأجرة في بيع وإجارة لأرضية والصداقة بين الدخول والجملة بعد العمل
 فلا يصح الحوالة على شيء أو أجرة في عدة أو خيانة ولا حوالة التزوجه

١١٩/٤/١	١٨٩	١
١٤٥	١٨٩	
١١٩/٤/١	١٩١	
١٤٥	١٩١	
١١٩/٤/١	١٩٣	
١٤٥	١٩٣	
١١٩/٤/١	١٩٥	
١٤٥	١٩٥	
١١٩/٤/١	١٩٧	
١٤٥	١٩٧	
١١٩/٤/١	١٩٩	
١٤٥	١٩٩	
١١٩/٤/١	٢٠١	
١٤٥	٢٠١	
١١٩/٤/١	٢٠٣	
١٤٥	٢٠٣	
١١٩/٤/١	٢٠٥	
١٤٥	٢٠٥	
١١٩/٤/١	٢٠٧	
١٤٥	٢٠٧	
١١٩/٤/١	٢٠٩	
١٤٥	٢٠٩	
١١٩/٤/١	٢١١	
١٤٥	٢١١	
١١٩/٤/١	٢١٣	
١٤٥	٢١٣	
١١٩/٤/١	٢١٥	
١٤٥	٢١٥	
١١٩/٤/١	٢١٧	
١٤٥	٢١٧	
١١٩/٤/١	٢١٩	
١٤٥	٢١٩	
١١٩/٤/١	٢٢١	
١٤٥	٢٢١	
١١٩/٤/١	٢٢٣	
١٤٥	٢٢٣	
١١٩/٤/١	٢٢٥	
١٤٥	٢٢٥	
١١٩/٤/١	٢٢٧	
١٤٥	٢٢٧	
١١٩/٤/١	٢٢٩	
١٤٥	٢٢٩	
١١٩/٤/١	٢٣١	
١٤٥	٢٣١	
١١٩/٤/١	٢٣٣	
١٤٥	٢٣٣	
١١٩/٤/١	٢٣٥	
١٤٥	٢٣٥	
١١٩/٤/١	٢٣٧	
١٤٥	٢٣٧	
١١٩/٤/١	٢٣٩	
١٤٥	٢٣٩	
١١٩/٤/١	٢٤١	
١٤٥	٢٤١	
١١٩/٤/١	٢٤٣	
١٤٥	٢٤٣	
١١٩/٤/١	٢٤٥	
١٤٥	٢٤٥	
١١٩/٤/١	٢٤٧	
١٤٥	٢٤٧	
١١٩/٤/١	٢٤٩	
١٤٥	٢٤٩	
١١٩/٤/١	٢٥١	
١٤٥	٢٥١	
١١٩/٤/١	٢٥٣	
١٤٥	٢٥٣	
١١٩/٤/١	٢٥٥	
١٤٥	٢٥٥	
١١٩/٤/١	٢٥٧	
١٤٥	٢٥٧	
١١٩/٤/١	٢٥٩	
١٤٥	٢٥٩	
١١٩/٤/١	٢٦١	
١٤٥	٢٦١	
١١٩/٤/١	٢٦٣	
١٤٥	٢٦٣	
١١٩/٤/١	٢٦٥	
١٤٥	٢٦٥	
١١٩/٤/١	٢٦٧	
١٤٥	٢٦٧	
١١٩/٤/١	٢٦٩	
١٤٥	٢٦٩	
١١٩/٤/١	٢٧١	
١٤٥	٢٧١	
١١٩/٤/١	٢٧٣	
١٤٥	٢٧٣	
١١٩/٤/١	٢٧٥	
١٤٥	٢٧٥	
١١٩/٤/١	٢٧٧	
١٤٥	٢٧٧	
١١٩/٤/١	٢٧٩	
١٤٥	٢٧٩	
١١٩/٤/١	٢٨١	
١٤٥	٢٨١	
١١٩/٤/١	٢٨٣	
١٤٥	٢٨٣	
١١٩/٤/١	٢٨٥	
١٤٥	٢٨٥	
١١٩/٤/١	٢٨٧	
١٤٥	٢٨٧	
١١٩/٤/١	٢٨٩	
١٤٥	٢٨٩	
١١٩/٤/١	٢٩١	
١٤٥	٢٩١	
١١٩/٤/١	٢٩٣	
١٤٥	٢٩٣	
١١٩/٤/١	٢٩٥	
١٤٥	٢٩٥	
١١٩/٤/١	٢٩٧	
١٤٥	٢٩٧	
١١٩/٤/١	٢٩٩	
١٤٥	٢٩٩	
١١٩/٤/١	٣٠١	
١٤٥	٣٠١	
١١٩/٤/١	٣٠٣	
١٤٥	٣٠٣	
١١٩/٤/١	٣٠٥	
١٤٥	٣٠٥	
١١٩/٤/١	٣٠٧	
١٤٥	٣٠٧	
١١٩/٤/١	٣٠٩	
١٤٥	٣٠٩	
١١٩/٤/١	٣١١	
١٤٥	٣١١	
١١٩/٤/١	٣١٣	
١٤٥	٣١٣	
١١٩/٤/١	٣١٥	
١٤٥	٣١٥	
١١٩/٤/١	٣١٧	
١٤٥	٣١٧	
١١٩/٤/١	٣١٩	
١٤٥	٣١٩	
١١٩/٤/١	٣٢١	
١٤٥	٣٢١	
١١٩/٤/١	٣٢٣	
١٤٥	٣٢٣	
١١٩/٤/١	٣٢٥	
١٤٥	٣٢٥	
١١٩/٤/١	٣٢٧	
١٤٥	٣٢٧	
١١٩/٤/١	٣٢٩	
١٤٥	٣٢٩	
١١٩/٤/١	٣٣١	
١٤٥	٣٣١	
١١٩/٤/١	٣٣٣	
١٤٥	٣٣٣	
١١٩/٤/١	٣٣٥	
١٤٥	٣٣٥	
١١٩/٤/١	٣٣٧	
١٤٥	٣٣٧	
١١٩/٤/١	٣٣٩	
١٤٥	٣٣٩	
١١٩/٤/١	٣٤١	
١٤٥	٣٤١	
١١٩/٤/١	٣٤٣	
١٤٥	٣٤٣	
١١٩/٤/١	٣٤٥	
١٤٥	٣٤٥	
١١٩/٤/١	٣٤٧	
١٤٥	٣٤٧	
١١٩/٤/١	٣٤٩	
١٤٥	٣٤٩	
١١٩/٤/١	٣٥١	
١٤٥	٣٥١	
١١٩/٤/١	٣٥٣	
١٤٥	٣٥٣	
١١٩/٤/١	٣٥٥	
١٤٥	٣٥٥	
١١٩/٤/١	٣٥٧	
١٤٥	٣٥٧	
١١٩/٤/١	٣٥٩	
١٤٥	٣٥٩	
١١٩/٤/١	٣٦١	
١٤٥	٣٦١	
١١٩/٤/١	٣٦٣	
١٤٥	٣٦٣	
١١٩/٤/١	٣٦٥	
١٤٥	٣٦٥	
١١٩/٤/١	٣٦٧	
١٤٥	٣٦٧	
١١٩/٤/١	٣٦٩	
١٤٥	٣٦٩	
١١٩/٤/١	٣٧١	
١٤٥	٣٧١	
١١٩/٤/١	٣٧٣	
١٤٥	٣٧٣	
١١٩/٤/١	٣٧٥	
١٤٥	٣٧٥	
١١٩/٤/١	٣٧٧	
١٤٥	٣٧٧	
١١٩/٤/١	٣٧٩	
١٤٥	٣٧٩	
١١٩/٤/١	٣٨١	
١٤٥	٣٨١	
١١٩/٤/١	٣٨٣	
١٤٥	٣٨٣	
١١٩/٤/١	٣٨٥	
١٤٥	٣٨٥	
١١٩/٤/١	٣٨٧	
١٤٥	٣٨٧	
١١٩/٤/١	٣٨٩	
١٤٥	٣٨٩	
١١٩/٤/١	٣٩١	
١٤٥	٣٩١	
١١٩/٤/١	٣٩٣	
١٤٥	٣٩٣	
١١٩/٤/١	٣٩٥	
١٤٥	٣٩٥	
١١٩/٤/١	٣٩٧	
١٤٥	٣٩٧	
١١٩/٤/١	٣٩٩	
١٤٥	٣٩٩	
١١٩/٤/١	٤٠١	
١٤٥	٤٠١	
١١٩/٤/١	٤٠٣	
١٤٥	٤٠٣	
١١٩/٤/١	٤٠٥	
١٤٥	٤٠٥	
١١٩/٤/١	٤٠٧	
١٤٥	٤٠٧	
١١٩/٤/١	٤٠٩	
١٤٥	٤٠٩	
١١٩/٤/١	٤١١	
١٤٥	٤١١	
١١٩/٤/١	٤١٣	
١٤٥	٤١٣	
١١٩/٤/١	٤١٥	
١٤٥	٤١٥	
١١٩/٤/١	٤١٧	
١٤٥	٤١٧	
١١٩/٤/١	٤١٩	
١٤٥	٤١٩	
١١٩/٤/١	٤٢١	
١٤٥	٤٢١	
١١٩/٤/١	٤٢٣	
١٤٥	٤٢٣	
١١٩/٤/١	٤٢٥	
١٤٥	٤٢٥	
١١٩/٤/١	٤٢٧	
١٤٥	٤٢٧	
١١٩/٤/١	٤٢٩	
١٤٥	٤٢٩	
١١٩/٤/١	٤٣١	
١٤٥	٤٣١	
١١٩/٤/١	٤٣٣	
١٤٥	٤٣٣	
١١٩/٤/١	٤٣٥	
١٤٥	٤٣٥	
١١٩/٤/١	٤٣٧	
١٤٥	٤٣٧	
١١٩/٤/١	٤٣٩	
١٤٥	٤٣٩	
١١٩/٤/١	٤٤١	
١٤٥	٤٤١	
١١٩/٤/١	٤٤٣	
١٤٥	٤٤٣	
١١٩/٤/١	٤٤٥	
١٤٥	٤٤٥	
١١٩/٤/١	٤٤٧	
١٤٥	٤٤٧	
١١٩/٤/١	٤٤٩	
١٤٥	٤٤٩	
١١٩/٤/١	٤٥١	
١٤٥	٤٥١	
١١٩/٤/١	٤٥٣	
١٤٥	٤٥٣	
١١٩/٤/١	٤٥٥	
١٤٥	٤٥٥	
١١٩/٤/١	٤٥٧	
١٤٥	٤٥٧	
١١٩/٤/١	٤٥٩	
١٤٥	٤٥٩	
١١٩/٤/١	٤٦١	
١٤٥	٤٦١	
١١٩/٤/١	٤٦٣	
١٤٥	٤٦٣	
١١٩/٤/١	٤٦٥	
١٤٥	٤٦٥	
١١٩/٤/١	٤٦٧	
١٤٥	٤٦٧	
١١٩/٤/١	٤٦٩	
١٤٥	٤٦٩	
١١٩/٤/١	٤٧١	
١٤٥	٤٧١	
١١٩/٤/١	٤٧٣	
١٤٥	٤٧٣	
١١٩/٤/١	٤٧٥	
١٤٥	٤٧٥	
١١٩/٤/١	٤٧٧	
١٤٥	٤٧٧	
١١٩/٤/١	٤٧٩	
١٤٥	٤٧٩	
١١٩/٤/١	٤٨١	
١٤٥	٤٨١	
١١٩/٤/١	٤٨٣	
١٤٥	٤٨٣	
١١٩/٤/١	٤٨٥	
١٤٥	٤٨٥	
١١٩/٤/١	٤٨٧	
١٤٥	٤٨٧	
١١٩/٤/١	٤٨٩	
١٤٥	٤٨٩	
١١٩/٤/١	٤٩١	
١٤٥	٤٩١	
١١٩/٤/١	٤٩٣	
١٤٥	٤٩٣	
١١٩/٤/١	٤٩٥	
١٤٥	٤٩٥	
١١٩/٤/١	٤٩٧	
١٤٥	٤٩٧	
١١٩/٤/١	٤٩٩	
١٤٥	٤٩٩	
١١٩/٤/١	٥٠١	
١٤٥	٥٠١	
١١٩/٤/١	٥٠٣	
١٤٥	٥٠٣	
١١٩/٤/١	٥٠٥	
١٤٥	٥٠٥	
١١٩/٤/١	٥٠٧	
١٤٥	٥٠٧	
١١٩/٤/١	٥٠٩	
١٤٥	٥٠٩	
١١٩/٤/١	٥١١	
١٤٥	٥١١	
١١٩/٤/١	٥١٣	
١٤٥	٥١٣	
١١٩/٤/١	٥١٥	
١٤٥	٥١٥	
١١٩/٤/١	٥١٧	
١٤٥	٥١٧	
١١٩/٤/١	٥١٩	
١٤٥	٥١٩	
١١٩/٤/١	٥٢١	
١٤٥	٥٢١	
١١٩/٤/١	٥٢٣	
١٤٥	٥٢٣	
١١٩/٤/١	٥٢٥	
١٤٥	٥٢٥	
١١٩/٤/١	٥٢٧	
١٤٥	٥٢٧	
١١٩/٤/١	٥٢٩	
١٤٥	٥٢٩	
١١٩/٤/١	٥٣١	
١٤٥	٥٣١	
١١٩/٤/١	٥٣٣	
١٤٥	٥٣٣	
١١٩/٤/١	٥٣٥	
١٤٥	٥٣٥	
١١٩/٤/١	٥٣٧	
١٤٥	٥٣٧	
١١٩/٤/١	٥٣٩	
١٤٥	٥٣٩	
١١٩/٤/١	٥٤١	
١٤٥	٥٤١	
١١٩/٤/١	٥٤٣	
١٤٥	٥٤٣	
١١٩/٤/١	٥٤٥	
١٤٥	٥٤٥	
١١٩/٤/١	٥٤٧	
١٤٥	٥٤٧	
١١٩/٤/١	٥٤٩	
١٤٥	٥٤٩	
١١٩/٤/١	٥٥١	
١٤٥	٥٥١	
١١٩/٤/١	٥٥٣	
١٤٥	٥٥٣	
١١٩/٤/١	٥٥٥	
١٤٥	٥٥٥	
١١٩/٤/١	٥٥٧	
١٤٥	٥٥٧	
١١٩/٤/١	٥٥٩	

المؤجر بالاجرة على مدينة أو أهل المؤجر غير ملك على المستأجر بالاجرة
تم فثبت الأمانة بصفة الشؤلة على المؤجر والمستأجر الصريح على
المؤجر بديل الاجرة في صورتهم

باب الثاني في احكام الشؤلة

الأمانة بمنزلة الايفاء فثبت صحة الشؤلة برأية من المجل عنه
البيد المحال وليس للمحال الرجوع عليه بحال ولو مات المحال بعد ارفاق
مضى صحة الشؤلة فثبت صحة المحال مع المحال عليه باخذ ما هو اقل
منه لدية المحال في الصفة او بأخذ ما هو دون في القدر والصفة
او تراخيا بتجديد المؤجر او تأجيل الحال او على معارضة او وصفا
جاء عالم يؤد الى بطلان الشؤلة

اذا رضى المحال بالشؤلة على من ظنه مملوكا او مجهول حاله منه غير
اشترط ملازمته فبانه ان مصر برئته زعم المجل وليس للمحال
الرجوع عليه اما اذا لم يصدر منه الرضا كانه الرجوع على المجل
لا خيار في الشؤلة

يصح في الشؤلة اشترط ملازمة المحال عليه حتى اذا ظهر مفسرا
رجع المحال على المجل

احالة الشخص من لاديه له على مدينة وكالة في القيد والقبض عليه
فاحالة ناظر الوقف المستحقة فيه باسحقاقه على المستأجر لو كان يثبت
بحرارة شرعية

الاحالة على من لاديه له على لسته حوالة شرعية شرط الوفاء
لغير مستحق وقضه غريم على ناظره فيلحقه منه تخفاته كانه زعم
ان في الاستيفاء اذا حال الشخص على مال له عند آخره ورقيم
او مضاعف او شركة كانه زعم تركبها في القبض

احالة الشخص من لاديه له على منة وكالة في الاثارة اخى

١٢٩/٢/١ ٩١٢
١٢٩/٢/١ ٩١٣
١٢٩/٢/١ ٩١٤
١٢٩/٢/١ ٩١٥
١٢٩/٢/١ ٩١٦
١٢٩/٢/١ ٩١٧
١٢٩/٢/١ ٩١٨
١٢٩/٢/١ ٩١٩
١٢٩/٢/١ ٩٢٠

الكتاب الثاني في الوكالة وفي مقدمته وبابها

المقدمة في المصطلحات الفقهية

الوكالة او التوكيل استعانة جاز أو التفويض لمنه في فعل النيابة عنه
فثبت بغير تقييد او علقته على شرط فمعلقه او اقتتبه هذه التسمية
والا فلا مطلقه

التوكيل هو مائة استعانة غيره بفعل المستعني بوكالة

الوكالة هي الموكلة في هو التفويض المستعانة فيه بوكالة خاصة او عامة
الوكالة الدورية هي الوكالة الدائمة التي كلما عزم الموكل على ما ذكر
فهي وكالة بمنزلة من وكالة معلقة بالاعزلة بانه يقول له وكنتك في كذا
وكما لم كنتك فقد وكنتك

بابها الاول في احكام الوكالة وفي مقدمته

الفصل الاول في صفة الوكالة

تنفقد الوكالة بايمان الموكل وقبول الوكيل

تنفقد الوكالة بكل قول رال على الاستعانة كانه بأمره بفعل شيء
او يقول بخرجه اليك او ارسلك او انبئتك او اقرضتك مقام
في كذا او نحو ذلك

ما هو شرطه: مقتضى كلامهم انه لا امر توكيل فاما ما هو وكيل ولا غيره
فاما لما في منضمه الاضافات وكذا تلك احكام الرسول عليه السلام

يصح قبول الوكالة بكل قول او فعل رال عليه

يصح تراخي القول في الوكالة مثلا لو وكله في بيع شيء فباعه بعد سنة

وباعه انه زيدا وكله في شراء شيء وسنه سنة ففعل بقبول او فعل صحيح

الفصل الثاني في شرط صحة الوكالة وما يصح فيه وما لا يصح

يشترط لصحة الوكالة كونه التوكيل والموكل جازا لا التفويض بالنسبة لفعل الموكل

فيه فلو يصح توكيل العبد والعتق الامية الا فيما يتعلق بالمال مقصوده

يشترط لصحة الوكالة تقييد الوكيل بغيره في المبدء كاحد صفة الشخصية

يشترط ان يكون الموكل من تلك النوف الموكل فيه بنفسه فيه التوكيل

الوكيل

٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١

فلا يصح تركيز الشئ في بيع ما يملكه أو طلاقه من سيرة ذهابه ولا تركيز المحرم عليه نفس في التعريف من ماله كما لا يصح تركيز الوصي والناظر على الوقف من التبرعات ونحوها لعدم تركيز الأعيان ونحوه في عقد البيع أو غيره صحيح بشرط أنه لا يكون له الوكيل معه يصح منه التعريف الموكل فيه لنفسه بقدر ما يتصور في قولنا لا يجوز بيعه لأجنبي وإنه يتوكل داخل الطول في طاعة الله تعالى وإنه يتوكل في طاعة الله تعالى لا يفتقر ولا يفتقر إلى طاعة الله تعالى ولا غيرها بشرط أنه لا يكون له الموكل فيه مما يتعلق به نفسه الموكل في نفسه فلا يصح الوكالة بالعبادة أو البدنية المحضة والإيمان والسداد والالتقاط والرضاء ونحوها أما العبادة التي تتعلق بالمال كالتركيز في إخراج الزكاة وإعطائه الصدقات وإخراج التبرعات وفصل الحج والعمرة فصح بشرط أنه لا يكون له الموكل فيه من المصالح وشبهها فلا يصح تركيز في العقود الفاسدة ولا في الطلاق

بشرط أنه لا يكون له الموكل فيه تصرفاً مطلقاً فلا يصح التوكيل في شراء شيء مجهول حتى يبينه فروع وقدر الشئ فلا يصح الوكالة في بيع شيء في الموضع الذي كان له تركه وكان له تمامه في كل قليل أو كثيراً وكله في كل نفع يجوز له تركه إذا قيل الفروع صحته مثلاً لو تركه في بيع ماله كله أو في بيع ما شاء منه أو في المطالبة بحقوقه كله أو بما شاء منه ونحو ذلك صحيح

يصح التوكيل بالرجوع ويحمل معلوم إماماً معلومة ولو خروا شأناً من الشئ أو الأجرة أو القرض مثلاً لو تركه في بيع ماله أو تأجير ماله أو وقفه حقوقه على أنه يكون له عشرة في كل عام من المصالح صحيح واستحالة تركه إذا جازى الجدل لزوم إجماع المثل

يصح التوكيل في كل حق من الحقوق المتعلقة بالمال أو بما يجري مجراه فصح في جميع العقود والفضوح من البيع والإجارة والقرض والرجوع والكفالة البرية والحوالة والجهة والإجارة والوكالة والوصي والوقف والوصاية والمعاملة والمساواة والمزارعة والطلاق والخلع وغيرها وفي العقود البدنية والقبالة والطلاق والرجوع والازدواج والائتلاف وقبض الحقوق وفي كل ما يتعلق بالمجانة

١٦٧/١ ٩٤٣

١٦٨/١ ٩٤٤

١٦٩/١ ٩٤٥

١٧٠/١ ٩٤٦

١٧١/١ ٩٤٧

١٧٢/١ ٩٤٨

١٧٣/١ ٩٤٩

١٧٤/١ ٩٥٠

١٧٥/١ ٩٥١

١٧٦/١ ٩٥٢

١٧٧/١ ٩٥٣

من أعيان الموات والأصطاد والأقطار والأشياء من في الطيور والفضومة وأجناسه الحقوق وفي سماع الدعوى والإجارة على وفي طلب الإجماع الواجب وفي طلبه المقتود واستيفاء وحده القدر واستيفاءه

يصح تركيزه حقوقه التي تتعلق بالبيات كالمجانة والمعلقة بالمال وكما كانت الحدود واستيفاءه

« الفصل الثالث في شروط الوكالة »

يصح توكيل الوكالة كانه يقول وكلفت شراً أو سنة لائمه أو لغيره في بيع أو غيره

يصح تعليق الوكالة على شرط مثلاً إذا قال إذا قدم الحاج فافعل كذا أو إذا جاء الشتاء فافعل كذا أو إذا طلع أهل بيتك فافعل كذا

كذا أو وكلفت في الدعوى على من لا اعتقده فهو البينة أو وكلفت في بيع الرهن إذا صار له من البيع صحيح التوكيل واعتبر الشرط

يحل التوكيل بالشرط عقد آخر فيه من الموقوفات وكلفت في بيع دار في شرط أنه لا يخرج في دارك أو وكلفت في قبض حقوق بشرط أنه لا يترك في قبض حقوقه لم يصح التوكيل

الوكالة المتعلقة على الموت أو المضاف إلى ما بعده وصحية وأما شرط استمرارها إلى ما بعد الموت كانت وكالة في الحياة ووصية بعدهما لا يصح اشتراط ضمها إلى التوكيل بل لا يفرق بين الوكالة وصحية

« الفصل الرابع في بطلان الوكالة وقسحها »

الوكالة من المقتود الجائز فكل المكيل والموكل فسخ متى شاء

يحل الوكالة بفسخ أحدهما بالقول أو الفعل الدال على الرجوع عنه

الوكالة مثلاً لو تركه في بيع ماله أو رهنه أو وقفه داره ثم تعذر الموكل تعزيراً ينقل المثل قبل تعذر التوكيل بطلت الوكالة وكذا الموكل في مقتوده ثم دبره السيد أو كاتبة قبل فسخ التوكيل بطلت الوكالة

يحل الوكالة بموت المكيل أو الموكل وكذا بموته أحدهما جنوناً أو طلاقاً لكنه تركيز منه ينعزل بغيره كالوصي والناظر لا ينعزل بموته أو جنونه

يحل الوكالة بالرجوع عن أحد المتعاقدين بفسخهما لا يصح نفي الفسخ

١٧٨/١ ٩٤٨

١٧٩/١ ٩٤٩

١٨٠/١ ٩٥٠

١٨١/١ ٩٥١

١٨٢/١ ٩٥٢

١٨٣/١ ٩٥٣

١٨٤/١ ٩٥٤

١٨٥/١ ٩٥٥

١٨٦/١ ٩٥٦

١٨٧/١ ٩٥٧

١٨٨/١ ٩٥٨

١٨٩/١ ٩٥٩

٩٦٨ ١٨٧/٩١ بيع الوكيل بغير علمه المثل للموكل صحيح والراية للموكل
 ٩٦٩ ١٨٧/٩١ بيع الوكيل بأقل مما قدر له الموكل صحيح ونقصه كل النقص مما قدر له موكل
 ٩٧٠ ١٨٧/٩١ ١ للموكل أنه يوكل غيره فيما يعجز عنه لكثرة ذمها لا يتولاها منه بنفسه عرفاً
 بدونه أنه موكل بمراعاة ما أزاله له الموكل في التوكيل فله أنه يوكل فيما
 علمه زبني أيضاً
 ٩٧١ ١٨٧/٩١ ليس للموكل أن يوكل غيره أمه فإذا وكل أمناً في حق نفسه عزله والإطالة
 مفترطاً لكنه إذا عيّن له الموكل شخصاً يجوز توكيله مطلقاً أمناً كانه
 أو غائباً
 ٩٧٢ ١٨٧/٩١ لفظ الوكالة لا يشترط الوفاء فليس التوكيل المأذون به في التوكيل
 المأذون مطلقاً
 ٩٧٣ ١٨٧/٩١ إذا وكل الموكل لوكيله وكل عنده إرادته له أنه يوكل نفسه مطلقاً
 ٩٧٤ ١٨٧/٩١ ١٥ إذا وكل الموكل في ما يعجز عنه التوكيل لكثرة أو ما
 لا يتولاها بنفسه عاره صحيح ففقدنا شأن وكيل التوكيل إذا توفى وكل
 عن إراطاعه فهو وكيل آخر عنه الموكل
 ٩٧٥ ١٨٧/٩١ يصح أن يوكل الشخص أئنه أو أن يرضه راضيه أو على التقاب في تصرف واحد
 وليس لأحد من الأقران بدونه إرادته الآخر إرادته الموكل حتى لو غاب
 عنه لم يملكه الحاكم إلا إرادته إلى أحد الأئنه يقيم أمناً مع تصرفاتهما

الفصل الثاني في التوكيل بالبيع والشراء

٩٧٥ ١٨٧/٩١ ١ الإطالة تصرف إلى الموكل فلا يصح بيع الوكيل بغير علمه الموكل
 ٩٧٦ ١٨٧/٩١ ١ التهمة المظاهرة تصرف إلى المودع فلا يصح بيع الوكيل بالعمد
 ٩٧٧ ١٨٧/٩١ ١ ٥ والسامع ولا يغير تصرف البلد إذا كان فيه تصرف مختلف فلا يصح بيعه بغير العلم
 بواجب فأنه ضاوت في الزواج فلا يصح بيعه إلا بالإجماع إذا أزاله له الموكل
 شيئاً أو لو لمّا منه التصرف ببيع ما عليه
 ٩٧٨ ١٨٧/٩١ ١ ٧٧ التوكيل في البيع بغير علمه موكل لو باع به حالاً صحيح ما لم ينزهه وكذا التوكيل بالشراء
 بغير علمه حال لو اشترى به حالاً صحيح ما لم ينزهه

٩٦٨ ١٨٧/٩١ بيع الوكيل بغير علمه المثل للموكل صحيح والراية للموكل
 ٩٦٩ ١٨٧/٩١ بيع الوكيل بأقل مما قدر له الموكل صحيح ونقصه كل النقص مما قدر له موكل
 ٩٧٠ ١٨٧/٩١ ١ للموكل أنه يوكل غيره فيما يعجز عنه لكثرة ذمها لا يتولاها منه بنفسه عرفاً
 بدونه أنه موكل بمراعاة ما أزاله له الموكل في التوكيل فله أنه يوكل فيما
 علمه زبني أيضاً
 ٩٧١ ١٨٧/٩١ ليس للموكل أن يوكل غيره أمه فإذا وكل أمناً في حق نفسه عزله والإطالة
 مفترطاً لكنه إذا عيّن له الموكل شخصاً يجوز توكيله مطلقاً أمناً كانه
 أو غائباً
 ٩٧٢ ١٨٧/٩١ لفظ الوكالة لا يشترط الوفاء فليس التوكيل المأذون به في التوكيل
 المأذون مطلقاً
 ٩٧٣ ١٨٧/٩١ إذا وكل الموكل لوكيله وكل عنده إرادته له أنه يوكل نفسه مطلقاً
 ٩٧٤ ١٨٧/٩١ ١٥ إذا وكل الموكل في ما يعجز عنه التوكيل لكثرة أو ما
 لا يتولاها بنفسه عاره صحيح ففقدنا شأن وكيل التوكيل إذا توفى وكل
 عن إراطاعه فهو وكيل آخر عنه الموكل
 ٩٧٥ ١٨٧/٩١ يصح أن يوكل الشخص أئنه أو أن يرضه راضيه أو على التقاب في تصرف واحد
 وليس لأحد من الأقران بدونه إرادته الآخر إرادته الموكل حتى لو غاب
 عنه لم يملكه الحاكم إلا إرادته إلى أحد الأئنه يقيم أمناً مع تصرفاتهما

الفصل الثاني في التوكيل بالبيع والشراء

٩٧٥ ١٨٧/٩١ ١ الإطالة تصرف إلى الموكل فلا يصح بيع الوكيل بغير علمه الموكل
 ٩٧٦ ١٨٧/٩١ ١ التهمة المظاهرة تصرف إلى المودع فلا يصح بيع الوكيل بالعمد
 ٩٧٧ ١٨٧/٩١ ١ ٥ والسامع ولا يغير تصرف البلد إذا كان فيه تصرف مختلف فلا يصح بيعه بغير العلم
 بواجب فأنه ضاوت في الزواج فلا يصح بيعه إلا بالإجماع إذا أزاله له الموكل
 شيئاً أو لو لمّا منه التصرف ببيع ما عليه
 ٩٧٨ ١٨٧/٩١ ١ ٧٧ التوكيل في البيع بغير علمه موكل لو باع به حالاً صحيح ما لم ينزهه وكذا التوكيل بالشراء
 بغير علمه حال لو اشترى به حالاً صحيح ما لم ينزهه

الفصل الرابع في امانة الوكيل وضمانه

الوكيل امانة لا يضمن ما تلف بيده من غير تعد ولا تفريط
 سواء كانه متبرعا او بجعل اما اذا تعدى او فريط فيضمنه
 بصحة الوكيل يضمنه في تلف ما بيده بطريق الوكالة من غير
 شبه مبيع لكنه لو ادعى التلف بخلاف ظاهر لا يقبل منه حتى يقيم
 البينة على الحادث الظاهر سواء كانه متبرعا او بجعل
 بصحة الوكيل يضمنه في تلف القدر الذي فريط عنه الاخلان في
 القول قول الوكيل يضمنه في رد القيمة والتمه الى الموكل انه كان
 متبرعا اما اذا كانه بجعل فلا يقبل منه الا ببينة لكنه لو ادعى الراد
 وادعى الموكل بعد موته الى غير ماله لا يقبل منه مطلقا ويضمنه
 يقبل قول الوكيل اذا اختلف مع موكله في حفظ الأمانة مثلا
 لو قال الوكيل وكنتي في شراء هذه الفرس بعشرين
 فقال الموكل بل بعشرة اذ قال وكنتي في شراء غنائة فقال
 بل في شراء فرس اذ قال الموكل امرتك ببينة نسيته
 برهن ارضا من فائدة الوكيل فالقول قوله في رد
 كله اذ لو كانه الاخلان في جنس الصرف فالقول قول
 الموكل كما لو اختلف في اهل الوكالة

الوكيل بلا جحد يلزمه رد ما بيده حبه طلب الموكل وليس
 له تأخير في رد المثل عليه مطلقا وكذا الوكيل بجعل
 اذا لم تكن عليه بينة فقبضه اما اذا كانت عليه بينة بقبضه
 فله تأخير الرد للموكل عليه

١٨٦/٢/١
١٨٧/٢/١
١٨٧/٢/١
١٨٧/٢/١
١٨٧/٢/١
١٨٧/٢/١
١٨٧/٢/١
١٨٧/٢/١
١٨٧/٢/١
١٨٧/٢/١

انتم في الرد
 به الجمل الخسار
 فذهب الرافض
 دليل الجز الثاني
 في المادة (١٠٠)

١٠٠٦
١٠٠٧
١٠٠٨
١٠٠٩
١٠١٠

تأخير الوكيل في الرد تسليم التمه بلا تعد ولا تفريط
 منه فيضمنه لو تلف اما لو أخره بعد كاستماع البائن
 منه قبضه لم يضمنه

ليس للوكيل في البيع دفع المبيع لاحد على سبيل الشراء
 للتقليب او اراعة الاصل او تحويله بحيث يفتيب
 به الوكيل بدونه اذ لو لم يكن حراة او لالمة ويكون
 له في تعديا منه يوجب ضمانه لو تلف

قضاء الوكيل لربه موكله بدونه اشع في غير حضور
 موكله تفريط يوجب ضمانه اذا انكر الفريم ولو
 صدق الموكل ولا يقبل قول الوكيل عليه ولو كانه المال انما
 قضى به الدية ودية عنه اما الوكالة القضاء بحضور
 الموكل فهو رضا منه بترك الاشع والافمان عليه
 كما لو اذنه في القضاء بدونه اشع

كل تصرف خالف فيه الوكيل فهو كقول القضي فان
 له حكم صحيح في الضمانه

اما الوكيل حده موكله بعد طلبه مع امكانه رده
 بعد موجب لضمانه لو تلف بيده

١٨٦/٢/١
١٨٦/٢/١
١٨٦/٢/١
١٨٦/٢/١
١٨٦/٢/١
١٨٦/٢/١
١٨٦/٢/١
١٨٦/٢/١
١٨٦/٢/١
١٨٦/٢/١

الوكيل في الابعاع لا يلزم الاشع واما انكر المورخ
لم يضمه الوكيل شيئاً

١١١ ٢٤٥/٢/٢

ليس للوكيل ان يعقد نحو بيع ارض جاره مع فقير
او ماله يصر على الموكل اخذ العرض منه فلو فعل كانه
مفرطاً مفرراً بالمال

١١٢ ١٧٩/٢/٢

اشهرت الكال

١١٣ ٢١٩/٢/٢

١١٤ ٢١٩/٢/٢

١١٥

١١٦

١١٧

١١٨

١١٩

الكتاب التاسع في العارية وفي مقدمته والتمهات
المقدمة في المصطلحات الفقهية

العارية هي العينة المؤقتة من مال من منفعة المستطاع لا يجوز
بيعها ولا المعارة ايضاً

الاعارة الماخدة منفعة العينة بالعرض والطلب على العارية ايضاً فانها تسمى وفشت
بمنه في موقته او في مدة بشرط او في مدة فمقيدة والاعارة

الاستعارة طلبها اذ منة منفعة العين بالعرض او قسراً

العارية اللزومة هي الاعارة التي يجبر عليه المغير ولو اقتضى ان لا يجرى

انما له لتسليمه ولم يملكه الا بوضع فتمت على حاله جاره ولم
يتفرق الى كل وجه على ان لا يتمكن من ذلك فلو استقر اجبره الحاكم

المغير هو المبيع لمنفعة العينة بالعرض

المستغير هو من يبيع له الانتفاع بالعرض

تنعقد الاعارة بايجاب وقبول من الطرفين برضاهما
البيان الاول فيما يتعلق بمقتضى الاعارة من الاعطاف

وفي اربعة فصول

الفصل الاول فيما تنعقد به الاعارة

تنعقد الاعارة باللفظ وكل لفظ يورد معناه كقولك اجعلك

الانتفاع او اجعلك هذا الكتاب او اتيك هذه الدابة او اجعل عليك

او ليس هذا النوع اذا سلمه هذه الدار مجاناً

كما تنعقد الاعارة باللفظ تنعقد بالفعل اذا قلنا سواد

من العبد والمستعير او من هذا من هذا لئلا يملك سقى هذه الدار

تسكنها كما سكتها فملا قائماً مقام القبول وذلك امر في قولك

فاجعل اليه او سمع به يقول من يعيرني دابة فندفع اليه ويقبل الآخر

صحة الاعارة في جميع الصور

تنعقد الاعارة بايجاب وقبول من الطرفين برضاهما

١٢٠ ٢١٥/٢/٢

١٢١ ٢١٩/٢/٢

١٢٢ ٢١٥/٢/٢

١٢٣ ٢١٩/٢/٢

١٢٤

الفضل الثالث في شروط صحة الاعارة

أهلا

- ٢١٥/٢/١ ١٠٤٥ شرط لصحة الاعارة ان يكون المستعير المتبرع بالاعارة المصلحة العامة
الصفحة والمنجزة والمجبر عليه مطلقا والاعارة انما هي
حل الوقف ولا اعارة الوصي مال اليتيم اما رفق الله والاداني الموقوف
لشخص ليقع الانتفاع به ودرها ليست الاعارة حقيقة
- ٢١٥/٢/١ ١٠٤٦ شرط ان يكون الماعار ما يتفق مع بقاد عليه
- ٢١٥/٢/١ ١٠٤٧ شرط ان يكون المستعير هذا يتبرع له بالاعارة بان لا يبرح في الاعارة المصلحة العامة
٢١١/٢/٥ ١٠٤٨ شرط ان يكون الماعار مباحا شرعا ولا يصح الاعارة لغيره
- ٢١٩/٢/١ ١٠٤٩ شرط ان يكون الماعار ارضي النفع والفضة والاصل في مكرم ولا اعارة
٢١٤/٢/٤ ١٠٥٠ شرط ان يكون الماعار ارضي النفع والفضة والاصل في مكرم ولا اعارة
- الاعارة لا تحتاج في
- ٢١٦/٢/١ ١٠٥١ لا يشترط ان يكون الماعار مباحا شرعا ولا يصح الاعارة لغيره
- ٢٢١/٢/١ ١٠٥٢ الصير والماسية والحق والاعارة الفعل للفراب
- ٢٢٢/٢/١ ١٠٥٣ لا يشترط تقييده نوع الانتفاع في الاعارة فلو اعارة مغيره لغيره كان
للمستعير الانتفاع الموقوف على الوجه المعتاد في الاعارة

الفضل الثالث في الشروط في الاعارة

- ٢١٥/٢/١ ١٠٤٨ كما تصح الاعارة مطلقا مغير توقفت يصح توقفت بنية معلومة ومجبر
- ٢١٥/٢/١ ١٠٤٩ الاعارة لا يشترط العوض تكون اجارة فانه كانت موقفة برهن معلوم
- ٢٢١/٢/١ ١٠٥٠ يجوز معلوم في اجارة صحيحة والاعارة اجارة فاسدة فلو اعارة
الدار على انه يعلق او الدار على انه يرحل او العبد على انه يحرر
كانت اجارة فاسدة
- ٢٢٢/٢/١ ١٠٥١ لا يشترط المعير انتفاع المستعير على وجه خاص من شرط وليس
- ٢٢٢/٢/١ ١٠٥٢ المستعير ان يتفق مع بقاد عليه الموقوف بشرط الاعارة الارض الموقوف
فليس له العرس والبناء والاعارة الدائم بركة الى محل معلوم ليس
له ان يجازيه فلو جازاه لم يبرح اجر المثل فرائد

الاعارة

- ٢١٦/٢/١ ١٠٤٦ اذا اعارة ارض لغرس او بناء وشروطه في رقة مكية او غيره جبر
- ٢٢٢/٢/١ ١٠٤٧ مع الشرط وان لم يبرح او غيره وكذا لو اشترط تسوية الارض بعد القلع
- ٢٢٢/٢/١ ١٠٤٨ يجوز كل شرط ينافي مع حق عقد الاعارة فلو شرط نقل القيمة لغير الشرط
- ٢١٦/٢/١ ١٠٤٩ الاعارة بشرط استيفاء منفعه لا يجوز مع بقاد القيمة تنقذه فاضا
- وغيره في الاعارة مثلا لو اعارة مكية او غيره فلو اشترط ان يستعمله
او يخلو لا ينفع كانه زلت فرضا

الفضل الرابع في الرجوع في الاعارة

- ٢١٦/٢/١ ١٠٤٦ الاعارة ليست من العقود اللازمة فلم تستعير اذ برد الاعارة متى شاء
- ٢٢٢/٢/١ ١٠٤٧ وللمعير الرجوع في متى شاء مطلقا كانت ارض موقفة او موقفة في الرجوع المستعير
في الانتفاع اذ قل انتفعنا فخرج اذ قل الوقف المصير في الموقفة
- ٢٢٢/٢/١ ١٠٤٨ الاعارة اللازمة لا رجوع في مالا لاحتاج الى التيقن ولم يملكه
- ٢٠٠/٢/١ ١٠٤٩ الرجوع جبري على جاره ولا يرض عليه فاعارة لغيره فلا رجوع للمعير
- ٢١٦/٢/١ ١٠٥٠ لا يصح الرجوع في الاعارة في حال استعير في المستعير مالا لواعاره
- ٢٢٢/٢/١ ١٠٥١ ضمنت محمد الى محل مكية فليس له الرجوع ما راسه في طم المرحى رسي
- ولم له الرجوع قبل رجوع الجرائق قبل قيامه وكذا لو اعارة الارض لزرا
- في رقة فليس له الرجوع حتى يحصد الزرع في رقة عصاره عرفا وكذا لو
- اعاره ما لا يرضح جبري سقفة جاره او سقفة في غير الاعارة اللازمة
- فلا رجوع له بعد الرضح والبناء عليه الا ان اسقطت الجذوع والسترة
- وحينئذ ليس له ردها الا بانه

الباب الثاني فيما يتعلق بالاعارة من الامكان وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في شروط الاعارة ودرها

- ٢٢١/٢/١ ١٠٤٧ تنقذ الاعارة وموقفت ما راسه عند المستعير بنية عليه وانما هو على المالك
- ٢٢١/٢/١ ١٠٤٨ يجب رد الاعارة بطريق المالك بانقضاء العرفه فلا بد ان يكون التوقفت
- ٢٢١/٢/١ ١٠٤٩ وبموت المعير او المستعير فانما في الرد عليه زلت فرضا في ارضه الموقفة

الاعارة

فيما يتعلق بالاعارة من الامكان وفيه ثلاثة فصول

١٠٤٩ على المستعير رد العارية الى المعير الى الموضع الذي احدثه فانه عليه ثبوت الرد الى
 ٢٢٤/٢/١٠٤٩ ذلك الموضع ولا بد من انه يحمل الى موضع آخر او يسلخ في بلدة اخرى الا اذا كانت
 معه ضمان فليزنها دفعه اليه
 ١٠٥٠ يبرر المستعير رد العارية للمعير جرة العادة بردها على يده فلو ردها لغير
 المعير في قبضه حصة او رد العارية الى الراس او الاعتق اليه في غير ذلك
 اما لو رد العارية الى الاصطبل او المتاع الى داره او مخزنه فله تسليم لاحد من
 له لم تجر العادة بقضه الا لم يبرر بذلك

الفصل الثاني في ضمان العارية

١٠٥١ العارية المقبوضة التي صار في يد المستعير مضمونة عليه ولو تلفت بالاعتق
 ولا تقربط كما لو سرقته ارضاً حقة او احدثت في احوالها لا تزال في يد المعير لا
 يضمن المستعير مثلاً لو ارض في حصة مع على راسه فتلقت ارضه فليس عليه
 بل يضمنه ضماناً على المستعير
 ١٠٥٢ ضمان العارية بالحق في الملائكة وبالقائمة يوم التلف في المقصودات
 ١٠٥٣ يضمن المستعير النقص الحادث عنده في العارية مثلاً لو استعار الدابة فحمله
 فزلت عنده فضمنه النقص ولو لم يمتد ذلك بتغيره او تقربط
 ١٠٥٤ كل ما يتبع العارية ولا يدخل في العارية لا يكون مضموناً الا بالتقدي او
 التقربط خلافاً لو اعاره شيئاً له ولد يتبعه لا يدخل في الضمان
 ١٠٥٥ الزيادة الحاصلة عند المستعير امانة عنده فلا تضمنه الا بالتقدي او التقربط
 سواء كانت مضمومة ارضاً فسلم فلو وردت الدابة المعارة عند المستعير او
 سمته ثم ماتت ولدها او هربت او تلفت او تقربط فلا ضمان عليه
 ١٠٥٦ القتب والادوية والقوت ونحوها اذا عيرت لمستحق دفعه فلا ضمان عليه الا
 بالتقدي او التقربط لانها ليست عارية حقيقية وكذا الوص بنقصه او اقبضه
 المعير له وتلفه
 ١٠٥٧ اذا ضمانه على المستعير اذا تلفت العارية او بضعها باستعماله بغيره او استيفاء
 منافع التي ايجته له ضماناً او غرضاً اما لو تلفت بغيره لم يضمنه كما لو استعمل

١٠٤٨ ثياب البس فله رد العارية للمعير او جرح ظهره فله رد العارية للمعير
 ١٠٤٩ ليس للمستعير ضمان العارية الا اذا كان له المالك فلو تلفت عند الثاني فله رد العارية
 ١٠٥٠ انه يضمنه ايضاً بالقيمة او النقص وقراره ان يضمنه على الثاني ان كان له المالك
 والاصل في الاول قراره ضمانه بالنقص وعلى الثاني قراره ضمانه بصحة العارية
 ١٠٥١ ليس للمستعير ان يضمن العارية برونه او انه المالك فلو تلفت عند الثاني
 فلما كان له يضمنه ايضاً بالقيمة او النقص وقراره الضمان على الثاني جراً له
 ضماناً بالمال وله ضمان بالمال استقر على الثاني جراً له بالنقص وعلى المستعير
 ضمان العارية

الفصل الثالث في احكام الفرس والبنا في الارض المعارة

١٠٥٢ تصح عارية الارض لبناء او فرس من غير اشتراط القلع طاراً انما امر
 ١٠٥٣ الا عارية او رجوع في المعيرة فانه امكنه القلع من غير نقص الزم المستعير
 ١٠٥٤ والا فله ضمير تملك البناء والفرس بقيمة او قلها مع ضمانه النقص او
 يقبض بالاجرة طاراً الى زينة بيعة الارض بما فيه يطلب احدهما جدياً
 على الآخر والمطهر في الارض فيتم فله طاراً ايما البيع ترك الفرس
 والبناء بحاله في الارض الى انه يتفق اما اذا شرط القلع عند انتد
 وقت العارية او عند الرجوع فيه الزم المستعير بالقلع مطلقاً ولا يضمنه
 المعير النقص
 ١٠٥٥ لكل من المعير والمستعير بيع ماله مفرقاً لماله ناد ويقوم المشتري مقام البائع
 ١٠٥٦ فامتنى في الارض المعارة ومنه جرحه حكم المعير كما ان امتدى الفرس والملائكة
 في الارض المعارة حكم المستعير فيما ذكر بالمارة الى بقية
 ١٠٥٧ بناء المستعير وخرس وزرع في الارض المعارة بعد رجوع المعير او بعد
 انتد واحد الامارة فضمنه فبني فيه احكام
 ١٠٥٨ تصح عارية الارض للزراعة فيجوز ان يرجع المعير قبل اوانه جرحه عارية
 فله اجرة من الارض منه حية رجوعه الى الخطار وليس له اخذ الزرع بقيمة
 ولا طلبت قلعه مطلقاً

٢٥٤/١١٠٥٤ للمعد الانتفاع بأرضه مع بقاها فتراس المستفيد ارباها على وجه الارض بالقرى والبيوت
 ٢٥٥/١١٠٥٥ اعمارة الارض للقرى والبيوت ارباها في الارض في سنة مرة واحدة فقط
 فليس للمستفيد حق في سنة مرة واحدة فانه فعل كانه حكم الفاعل
 ٢٥٦/١١٠٥٦ الاذنه حتى وان لم يبور له وجه فله المستفيد وهو الارض المارة للقرى
 والزرع لغيره واصلاح واحد تر لا يخرج والمبيته والسكنى فيه
 ٢٥٧/١١٠٥٧ لا يلزم مستفيدا للقرى ارباها اجرة منه حية بغير المستفيد وانما اجرة العدة الموقوفة للمعد

الباب الثاني في ما يتعلق بالعاقبة من الاحكام

وفي فصلها

الفصل الاول في صفة انتفاع المستفيد بالحق

٢٥٨/١١٠٥٨ للمستفيد حكم المستأجر في استيفاء المنفعة بعينه بما رزق في الفرص
 فليس له استيفاء منفعة اكثر من المبيعة في الفرص ولا استيفاء ما يبيته منه نوبلا
 فلو استعار أرضا للزرع فليس له الزرع ولا البناء واذا استعارها للقرى
 ارباها فليس له فعل الاخر وكذا لو استعار الدابة لركوب فليس له الحمل والعكس
 ٢٥٩/١١٠٥٩ للمستفيد استيفاء المنفعة بتقدير وجه يقوم مقامه وهو دليله لكنه ليس
 له تأجير المعارة والامارة

٢٦٠/١١٠٦٠ الامارة المطلقة منه غير بانه صفة الانتفاع بملك بغير المستفيد
 الانتفاع بالمعروف في كل ما يصلح للمعارة عمارة فله زرع الارض وفرع والبناء
 فيه اما لا يتصل فيه عمارة فليس له استعمال فيه قابض والمطاش
 والجنابل تستعمل فرشا فلا يبيد في الاستعمال كالنظام ولا حل التراب
 والحجارة فيه

المستفيد انتفاع الكائن المعارة

٢٦١/١١٠٦١ للمستفيد زرع المعارة ليعمل له على شأله كزرع الختم ونحوه ليعمل

الفصل الثاني في اختلاف المتعاقبين

١٠٦٤ ٢٥٥/١١٠٦٤ اذا اختلفا في صفة العينة حية المنفعة او في قدر القيمة فالقول للمستفيد
 بجميعه حية لا يبيته الاخر
 ١٠٦٥ ٢٥٥/١١٠٦٥ اذا اختلفا في قدر المنفعة المباحة بالامارة فالقول للمالك متى لو
 قال المالك للمستفيد اني قد اذنتك فقال المستفيد اني قد اذنتك قبل قوله
 المستفيد حية لا يبيته المستفيد
 ١٠٦٥ ٢٥٦/١١٠٦٥ لا يقبل قول المستفيد في رد العارية اذا اذنت المالك الا يبيته والقول للمالك
 بجميعه
 ١٠٦٦ ٢٥٧/١١٠٦٦ اذا اختلف المتعاقبان في قدر اجرة الامارة والآخر المورث فالقول
 للمالك بجميعه وسواء المالك لو كان هو المالك للمعارة قيمة العينة حال
 تلف رده الاجرة اما لو كان هو من المورث فيستحق الاجرة مطلقا
 والقيمة ايضا لو تلفت
 ١٠٦٧ ٢٥٨/١١٠٦٧ اذا اختلف المتعاقبان في قيمة الفقد قبل مضي مدة الاجرة عمارة
 والعينة قائمة فأرخص المالك الاجارة والقابض الامارة
 فالقول للقابض بجميعه فيرد المالك حالا اما اذا كان له اختلافها
 بعد مضي مدة الاجرة عمارة فالقول للمالك بجميعه فيما مضى
 فانه خلفه استحقاق الاجرة لكل المدة الماضية وردد العينة
 الى المالك ولو كان في اختلافها العينة تالفة لم يملك
 للمالك المطالبة بعد دعواه الاجارة المقتطعة لنفسه
 ولو ارخص المالك الامارة والقابض الاجارة والعينة
 تالفة فالقول للمالك بجميعه

الكتاب الثاني في الوديع

وفيه مقدمة وبابان

المقدمة في المصطلحات الفقهية

الوديع هو المال المذخور الى من يحفظه بالعرف

الوديعة تكون بين المالك فيه في حفظه بالعرف

الاستيعاب هو قبول الوكالة في حفظ مال الغير بالعرف

الوديعة هو قايض الوديع ويقال له المستعير والوديعة ايضا اما مال

الوديعة فيقال له مودع

الباب الاول فيما يتعلق بعقد الوديعة من الاحكام

وفيه فصلان

الفصل الاول في اركان الوديعة وشروطها

١٠٧٤ ينقضي الوديعة بان يان وقبول بلفظ الوديعة وكل قول دل على الاستعانة

في الحفظ كقوله احفظ لي هذا او اعد لي هذا على هذا وكذا

يصح الوديعة بكل قول او فعل دل عليه

١٠٧٥ يشترط لصحة الوديعة ان يكون الطرفان جازي القرب فلا رديع

لجزءه او المحجور عليه لغيره او الصغير مميذا كانه لا لم يصح العقد

ويكون المستودع ضامنا للمال ولو تلفه بالاعتداء لا تقربط ولا

يبرأ الا بالرد الى وليه الا ان كان له الصبي المحيضة فاذا رآه في الوديعة

صح ايداعه

١٠٧٥ يشترط ان يكون الوديعة معينة فلو قال لي اوديعة احكم هذا

او ليحفظ لي احكم هذا لم يصح العقد

١٠٧٦ يصح تعلية الوديعة على الشئ فيصح الوديعة الدورية كانه يقول لتعني

اورعيت هذا وكلما غرتك فانت مودع او كما خنت ثم عدت الى الامانة

فانت امينة فلا تغزل في الصورة الاولى بعزله وفي الصورة الثانية كلها

تعدله على الوديعة بافراجه او الاستفاد به ثم ردها رجع الى الامانة

الوديعة مع الازنة بالاستفاد في غاية يخرج في احكامها

٢٨٩٤/٥

الفصل الثاني في فسخ العقد وبطلان

١٠٧٨ الوديعة من العقود البائرة فكل من اعاذ به فسخ القول او الفعل اذ اذ به

١٠٧٩ يبطل عقد الوديعة بموت المودع او المودع وكذا بموته احدهما

١٠٨٠ ينحل الوديعة بطلان العقد بعزل المودع مع علم المودع بالعزل اما قبل فله ان يحزن

١٠٨١ يبطل العقد بعزل الوديعة نفسه والعقود امانة بيده ويجب ردها حال اذ

ماله كحكم ثوب اطاعة المودع الى رده

١٠٨٢ يبطل العقد بتفدية الوديعة مثالا لو ركب الدابة لا تسقى او ليس

الثوب لا خوف غش عليه او افرج الدارهم من كيسه يبطل العقد

ورجبه رد الوديعة حاله الى مالك

الباب الثاني فيما يتعلق بالوديعة من الاحكام

وفيه فصلان

الفصل الاول في نفقة الوديعة وموئنته

١٠٨٤ نفقة الوديعة وموئنته على مالكه وكذلك اجرة موئنته وحادثه

انه احتاجت لذلك

١٠٨٥ اذا اذنه المودع الوديعة في الانفاقه على الوديعة واستجار موئنته

كانه وكيله عنه في نفقته اما ان لم يأذنه فله المودع مطالبة بالانفاقه وريدها

١٠٨٥ الا لحاله المودع عنه فيد وكيل في الانفاقه على الوديعة رضى المودع

الامر الى الحكم ليأمر بالانفاقه منه ماله اذ كان له مال فانه لم يكن له

مال فصل ما رجع فيه الخط لنفائه من رجع او رجع بفسخ لنفقة الباقي

او اجارته او الاستعانة على صاحبها او الاذنه للمودع بالانفاقه عليه

من ماله ليرجع على صاحبها

١٠٨٦ متى لم يكل الامر الى اجترار الوديعة في مقدار النفقة او بقدرها لم يقطع النزاع

١٠٨٧ للمودع الرجوع على المالك بما انفق على الوديعة ما دنا الرجوع سوا انفقة بادرته

او باذنه ان لم عند نفقة استبدانه المالك وكذا الوانفقة عند تعذر

استبدانهما ما دنا الرجوع سوا استبدانه نفقة ليرجع اليه لا

٦٠٠/٥

ملفوظ: ذكرنا حكم الواقف عند تفتت استقام المالك بغيره ذلك
مع ان كان فيه الرجوع للرجوع وقيل يصح له اجره في شرح المتن في راجع
تصحيح الفروع لفرع المار

المفصل الثاني في رد الوريث

- ١٠٨٨ يلزم الوريث رد الوريث عليه الطبعه بغيره ويحول لغيره كطالاه صلالة طلبه ٤٤٧/٢/١
- ١٠٨٩ وثوم وطعام ومط كبر وبعد غدا او غدا بعد غدا في رد الوريث الى زواله ولا ٤٠٤/٢/٢
- بعد بذلك متعبدا ولا صلاطه ٤٤٧/٢/١
- ١٠٩٠ يصح رد الوريث الى بيع ذلك في قبضه اماله والى من حفظه عاده ٤٤٧/٢/١
- ١٠٩١ يصح رد الوريث على يد من المستودع او من يقوم مقامه كالأزوجه والى من ٤٤٧/٢/١
- ١٠٩٢ اذا ادعى انما فاكتر من قبله لا ينقص التفرقة فطلب احداهما في غيبة ٤٠٧/٢/٢
- الآخر فلا يرد الوريث دفع حقه منه اما المتقوم فلا يجوز له فيه رد ٤٤٧/٢/١
- ١٠٩٣ مؤثر رد الوريث وحله على مالكه وليس على الوريث الا ان يملكه ٤٤٧/٢/١
- ١٠٩٤ منه اخذها ٤٠٤/٢/٢
- ١٠٩٥ ليس للوريث دفع الوريث الى التكم حال وجود المالك او وليه او من ٤١٧/٢/١
- يخلفه حاله عاده فلو قدر رد الوريث الى مالكه حينئذ ٤٠٤/٢/١
- ١٠٩٦ الوريث اعيه في صدقه يمينه في رد الوريث الى مالكه او من يقوم مقامه ٤٠٤/٢/١
- سواء اراد رد الوريث في حياة المالك او بعد موته لكنه لا يصدره في ٤٠٤/٢/١
- رد الوريث الى التكم او الى من يملكه ٤٠٤/٢/١
- ١٠٩٧ لا يصدره وريث الوريث في عوى ردهم او رد مورثهم الوريث الى المالك او غيره ٤٠٤/٢/١
- ١٠٩٨ الا بعد الوريث الوريث او من يقوم مقامه الطبعه بغيره او نقدي ٤٠٤/٢/١
- عليه ثم اراد ان رد الوريث او المنع او التصدق لم يقبل ٤٠٤/٢/١
- منه ولا تسري يمينه لواقف ولا على من رد الوريث الى المالك او غيره ٤٠٤/٢/١
- المجود او المنع او التصدق لم يصدره الا بيمينه ٤٠٤/٢/١

المفصل الثالث فيما يتعلق بالوريث من الاموال
وفيه فصلان

الفصل الاول في واجبات الوريث وحقوقه

- ١٠٩٧ يلزم الوريث حفظ الوريث بنفسه او وليه او من يقوم مقامه كالأزوجه والى من ٤١٥/٢/١
- ١٠٩٨ وحاله فله ان يدفع الدية لاسن روابه والامتناع فانه والى من رزقه نفيا من مقامه ٤١٧/٢/٢
- في الحفظ ٤١٥/٢/١
- ١٠٩٩ للوريث الاستعانة بالاجانب في الحفظ والنقل حيث جاز له نقل ذلك ومن ٤١٥/٢/١
- حق الدواب والحفظ ومن حق المواتي فلا يصدر ذلك نقدا ٤١٧/٢/٢
- ١١٠٠ يلزم الوريث حفظ الوريث في حوزة حقه والى من رزقه نفيا من مقامه ٤١٧/٢/٢
- ١١٠١ نفية اخرى يقضي الاذنه في سنده وفي اقوى منه فلو عييه رب الوريث عدا ٤١٧/٢/٢
- ١١٠٢ كذا الصندرة كانه للوريث انه ينفذ في صندرة من ادقوى منه وله نقلا بعد ٤١٧/٢/٢
- وضع في الصندرة المعينة الى من ادقوى منه ولا يصدر ذلك نقلا ٤١٧/٢/٢
- ١١٠٣ ليس له ان ينفذ او ينقل في صندرة من ادقوى منه في القوة ولو كان الوريث في الغا ٤١٧/٢/٢
- ١١٠٤ الا ان يحفظ المال في حوزة من يملكه المالك تركيز في الحفظ سواء كان باجر ٤١٧/٢/٢
- ١١٠٥ ام بدونه وليس بايداع فليس له نقل الى حوزة من ادقوى الا خوف عليه ٤١٧/٢/٢
- ١١٠٦ يلزم الوريث ان ينشر الديار التي تحت يده من الممتلكات المثلث ٤١٧/٢/٢
- ١١٠٧ كما يلزم الوريث حفظ الوريث بغيره او من يقوم مقامه المورثه زايه يمينه ولو لم يأمره ٤١٧/٢/٢
- ١١٠٨ المورث فلو ترك رد الوريث فانه ضمه كانه لو ترك المالك له علفا او سقي ٤١٧/٢/٢
- ١١٠٩ فانه جوعا او عطشا لم يضمنه ٤١٧/٢/٢
- ١١١٠ للوريث ان يكون الدابة المورثة لعلفه او سقيها وليس الثوب وفرش البسط ٤١٧/٢/٢
- ١١١١ حقوقا عليه من المثلث واستعمل آلة الصناعة من شبهة خوفه عليه من الأذنة ٤١٧/٢/٢
- ١١١٢ للوريث حصة الدعوى والمطالبة بالوريث اذا غلبت ٤٠٧/٢/٢
- ١١١٣ للوريث ان يدفع الوريث الى التكم او الى اجنبى ثقة لغيره كونه المورث او ٤١٧/٢/٢
- ١١١٤ خاف عليه من زهبا او حرمه او غيره او هو من حرمه او اراد سقيا لم يجز صا حرمه ٤١٧/٢/٢
- ١١١٥ ولا من يقوم مقامه جاز له دفع الى التكم او الى غيره فله دفع الى ٤١٧/٢/٢
- ١١١٦ ثقة ينفذ ٤١٧/٢/٢

١١٧٠ ٤١٧/٤١١ ليس للوريع اية بار بالوريع حال حضوره الا ان يرفع مقامه في حفظه اما
 ١١٧١ ٤١٧/٤١٢ اذا لم يجد احد منهم فله اية بار ولا ازالة الفرج حفظها ولم ينه ربه
 اما اذا ناله ادم بية الف حفظه او استوى الامانة لزمه دفعه الى التمس
 فانه بعد زنته لزمه دفعه الى ثقة

١١٨٠ ٤١٧/٤١١ ليس للوريع اية بار بالوريع لدى اجني بدونه اذ لا يرفع الا بعد زنته الا اذا
 الى ثقة في الماد بية السابقة

١١٩٠ ٤١٧/٤١٢ ليس للوريع تأجيل الوريع ولا العارة ولا فرض ولا الانتفاع بها
 الا بانه المالك فانه بعد زنته كانه متصرفا ضامنا

١٢٠٠ ٤١٧/٤١١ الفصل الثاني في امانة الوريع وضمانه

١٢١٠ ٤١٧/٤١١ الوريع امانة في يد الوريع فلا يفتقر الى التمس او تقرير في الحفظ
 ولو شرط ضمانه لغاى الشرط

١٢١١ ٤١٧/٤١١ وضع الوريع في حجر دون الرز المعية بعد رجوع الضمانه لو تلف سواء
 نقله بعد زنته الى الرز المعية فتلفت فيه ام لا

١٢١٢ ٤١٧/٤١١ مخالفة الوريع ربه الوريع بتفلا منه معن بالاحكام مع من يهيه عند نقله بعد
 يوجب الضمانه اما اذا نقله للثمن عليه كفسا به حريه او نهبه او ما
 او خورسته مما يفتقر فيه هذا كذا فلا يفتقر في ضمانه ولو تركه لآخر هذه
 الصورة صحه كنه لو قال له لا تخرج ولا تفتقر عليه فلا ضمانه عليه لاد
 اخذها حاله الخوف عليه او تركها

١٢١٣ ٤١٧/٤١١ يضمنه الوريع اذا امانة جبر الا للوريع فلم يرفع حاله ولم توجد في تركه وتفرقا
 التركة كسائر الديون من غير تفضيل

١٢١٤ ٤١٧/٤١١ سوا الوريع عند ربه عند طلبها بالاعتراف بعد رجوع الضمانه

١٢١٥ ٤١٧/٤١١ يجوز الوريع تشترجه للضمانه فلا يقبل منه دعوى رد او تلف سابقه على
 جبره ولا تسوية على زنته كنه لو اراد احد بعد الجود لا يفتقر الى التمس

١٢١٦ ٤١٧/٤١١ لا ضمانه على الوريع اذا اكره على دفع الوريع الى غيره

١٢١٧ ٤١٧/٤١١ اذا لم يفتقر الا بدعوى جبر الوريع فالوريع امانة تحفظ في يد الورع كنه
 عليهم ردها حاله بدون طلبه بها فلو اخذوا الرز المعية ضمنوها لو تلفت

١٢١٨ ٤١٧/٤١٢ كنه الورع بطل العقد بغير الورع نفسه او بتعديده وخورسته وجب عليه الردم الا ان يفتقر
 الوريع الا كانه مسدودة او مختومة او مسدودة فخلها او فخلها او كثر فخلها كانه
 متصرفا ضامنا لمجمل سوا اخرج فخلها شيئا ام لا اما اذا لم تكن كذلك فافرج
 الوريع بغيره ثم رده او بدله متصرفا على الباقي كانه متصرفا على زنته
 البعده فقط كنه اذا لم يكن متصرفا على الباقي كانه متصرفا على الكل
 بخله بما لا يمتنع

١٢١٩ ٤١٧/٤١٢ خلط الورع بملك او بالغير سواء كانه مملوك او دونه او جود عنه بحيث
 لا يمتنع عدوانه بوجهه للضمانه اما الخلط بغيره فلا شيء فيه

١٢٢٠ ٤١٧/٤١١ يضمنه الوريع بيمينه لو اراد على تلف الوريع بسببه ضمنه او لم يضمنه
 سببا اما لو اراد على التلف بسبب ظاهر كنهية او حريه فلا يضمنه حتى
 يقيم البينة على وجود زنته السبب

١٢٢١ ٤١٧/٤١١ لو ادعى الورع الوريع لدى اجني بالاعتراف فتلفت ضمه للمالك
 تضمنه ايها تشار وعلى الثاني قرار الضمانه به علم المال والافقار
 على الاول

١٢٢٢ ٤١٧/٤١٢ لا ضمانه على الوريع بمجرد زنته القدر او التقرير اذا تلفت
 بدونه تعدد او تقرير

١٢٢٣ ٤١٧/٤١١ اذا ادعى جاني السرقة مال لدى مجنون او مسووه او صغير او ضعيف
 فالتلفوه ارتكف بتقريرهم لا ضمانه عليهم اما البينة المكلف اذا كانه
 موزعا فيضمه بالتقرير او التقرير ويتعلق الضمانه بريقته

١٢٢٤ ٤١٧/٤١١ يضمنه الورع لو اراد في الورع الى سون المورع غير انكاره
 ٤١٨/٤١٥

١٢٢٥ ٤١٧/٤١٢ اما ان الورع الوريع بنية الامانة بعد القدر لا يرفع الضمانه عنه
 ولو اراد عدوانه مثله لو فتق ليس الامانة لا يرفع الضمانه بطل العقد
 ودفعه في ضمانه ولو امانة بنية الامانة كانه ضمه لو تلفت بالوقوع
 ولا تقرير الا اذا ابرأه المورع بعد القدر او قال له احتسبه
 عليه فيصير موزعا بالقد الثاني

الكتاب الحارثي عشر في الطب وفي مقدمته بيان

المقدمة في المصطلحات الفقهيّة

الفصل استيراد غير عربي عرفاً على هو فقرة قدراً بغير هو راسي	254/9/1	1157
المستوى فاعدا والمود المستوي عليه مقصراً دهاجه مقصراً منه	254/9/10	
ارشى نقض المقصود هو قدر نقض قيمته	254/9/11	1158
الاتلاف تسبباً هو فضل ما يقفه عارة الى الاتلاف بدونه انه يتحمل بينهما	254/9/12	1159
ما يحلله اجالة الختم عليه ويغيره الفاعل بالمستب		
الباب الاول فيما يتعلق بالفصل من الاحكام		
وهو ستة فصول		

الفصل الأول فيما يتعلق برد المضمون منه للاحكام
يجب على الفاضل رد المضمون لما كان في المحل الذي يخصه فيه انه قد
علم ولا يجزى على قبول عوضه ولو بئذ الفاضل اكثر منه فتمت
مؤتم رد المضمون على الفاضل ولو بلغت اضعاف في قيمة مثلاً
لوعضيه مثلاً فقله الى بلاد بعيدة لا يمكن رجاءه الا بموتة كثيرة
او هيوانا فانقلته بملكه يصر ملكه الا بفقته او ضبطه فاختار طلبة
بتحديد كتاب في تحليه الى اجرة يلزم الفاضل جميع ذلك مما بلغ
الا نقل الفاضل المضمون الى مكان آخر فطلبه المضمون عنه رد
الى مكانه الفاضل او الى مكانه في بعضه طريقه او ابقاه في المحل الذي نقله
اليه لزم الفاضل ذلك وهو اتفاقاً عليه من التسليم في مكانه آخر منه
المعارضة في اجرة الرد صريح

يُزَمُّ عَلَى مَهْ غَضَبٍ جَلَدٍ حَيْثُ أَوْ كَلْبًا يَكُونُ اقْتِنَاءُ الْبِرَارِ	٤٤٩/٢/١١٢٥
وَالْإِصْبَعُ سَوِيًّا لَوْنُهُ	٤٤١/٢/١
لَا تُؤَلِّفُ الْغَضَبُ مِمَّا يَنْفَعُ مِمَّا يَنْفَعُ سَلَا لَوْنُهُ جَزْأً أَوْ	٤٤٧/٢/١ ١٢٢١
خُصْبًا بَنِي عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ رَأَى الْإِبْدَامُ مَبْنَاهُ لَوْ فَرَسُ	٤٤٥/٢/١٥
الْجِرَارِ آ كَدْرَتِ مَهْ لَقِيَتْ الْمَالِ فُلُو الْغَضَبِ جَوْهَرَةً فَابْتَلَعَهَا حَيَوَانُ	٤٤٠/٢/١ ١١٢٤
عَتَمَ عَيْنَانِ لَوْلَا دَعَا مَلُوكِ الْغَضَبِ رَأَيْتَهُ إِعْرَاجَ الْإِبْدَامِ لَا يَنْبَغِي لَوْ فَرَسُ الْغَضَبِ	٤٤٥/٢/٢

اما انه كانه من غير المملوكات وجبت فيه يوم تفرغ من بلد القصب من تقدمه ارمه
عائنه - راجعاً الى تقدمه

لا يقبل من الفاعل فيه المفعول الا ان يقدر دره غنية فلو قصب
ما تجم الغنية من من شئ من قلمه وهو الما ودره من شئ البحر وتعد الارصاد
دره للمالك الفحة فاذا ستره بعد الارصاد والقيمة
لا أثر لعل الفاعل فيه المفعول ولو قدير اسم من الموصلة الحظية أو
نجم الفزل ارضه في الفضة او الذهب حدياً او ضرب الحديد سيفاً او درع
الحديد او عالج البيض فها فترها او فترس الفضة فها فتره او فترس الزمرد
القيمة موازن النقص انه نقصته القيمة ولا يجبر احدهما على
المحافظة ولا شئ ولا فاعل فيه مقابل عمله ولو اذنت به القيمة من غيرة
خرقه بغيره ان يكون عمله بنفسه او استأجر عليه غيرة وليس على المالك
شئ من هذا الأمر

١١٣٧ ٤٤٤/٢/١
 إذا اختلط المفعول بجملة بحيث لا يتميز منه لزوم العاصية قد انفصل
 كقولهم أو رزاً من المخلوط أما إذا اختلط بغيره لا يتميز منه ادفعه عنه
 بحيث لا يتميز منه فالمال كانه شريكاً له في المخلوط بغيره ~~فصلها~~ فتمت
 ربه نقض المفعول بغيره ^{فصلها} إلا العاصية ارش النقص
 لا يبره لنقص من المفعول من غير نقض العية والعفة فلو
 غصب ما قيمته ما لم يتم قدره الرغبانية فيه فصار له قيمة ثانية فليس
 على العاصية سوى رد العين أو الوطأه النقص لنقص في العية أو العفة
 ربه مع ربه ارش النقص

الفصل الثاني في ضمانه الفاضل
 إذا تلف المضمون أو أتلف ضمانه الفاضل بمثل إذا كان مثلاً
 فانه تعذر الحق لعدم الوجود والخطأ وجهية قيمة مثله يوم التقدم
 متى قدر على الحق بعد التقدير قبل دفع القيمة ولو بعد الحكم في تضم المثل
 لكنه لا يلزم التقدير عليه بعد اهدا القيمة ولا يشرع حكمه

addition, the authors would like to thank the following people for their help and support:

١١٤١ ٢٥٩/٢/٢ الصنعة المرمية بوقته لها فاداني الذهب والفضة والثلج الحرام بغيره وما
 قطع اما ما عسى منها صيداً فبها فبغيره بغيره من غير جنة والمطهر
 بها معاً ان كان منها رطل بغيره عرف

١١٤٢ ٢٦٠/٢/١ حتى يجوز الفاضل عليه رد العينة لغيره او سرقته ويجوز ذلك فوضع
 القيمة ثم قد ربح رزها لزم رزها بزرها ورجوعه بعد القيمة المسماة
 بزرها لزمها المقتضى رد المقتضى فلو لم تكن القيمة في يد المالك
 لزمه رد او قيمته

١١٤٣ ٢٥٩/٢/١ المولى بملكه لا يضمن بالاستيلاء عليه لومان به غير تسببه صفة
 كانه او كبراً غير انه مناهة عقده فلو استوفاهما كرها او خوة
 بغيره ضمناً لكنه بغيره ثبات المرافعة والمصلحة منه على غيره كما يلزم
 مؤنة رده لولا بده عليه هذه اما المكاتب والمذموم والولد والمعلم
 عتقه على صفة كالفدية بغيره الفاضل

١١٤٤ ٢٥٩/٢/٢ كل عليه مضمونة على الفاضل ضمانه نقضه فكل من جعل في المضمون
 قبل رده ما ينقص القيمة سواء كانه النقض بفعل الفاضل او بفعل غيره
 سواء كانه ينقص القيمة او يتبدل الصفه يلزم الفاضل فيه بالانقضاء

١١٤٥ ٢٤٤/٢/١ فاضح المضمون مضمون سواء استوفاهما الفاضل او غيره
 او ضاعته فبغيره الفاضل اجرة المضمون الذي جرت العارية بما أجبه
 الى صيده رده او تلفه او الى صيده اداء القيمة فيما لم يجر له رده

١١٤٦ ٢٤٧/٢/١ نفا والمضمون لما كان سواء في زنت المقد والمقتضى وهو من حكم
 المضمون في التلف والنقص والجنابة فلو تلف او نقص ضمنه لكنه لو صار
 مضموناً منه جنة قبل الرد لم يضمن

١١٤٧ ٢٦٥/٢/١ ربح التجاره في المضمون منه ثناء فلو اضر الفاضل بغيره المضمون
 او بغيره ثمنه او اضره في ثمنه في الدية بنية نقد منه ففقد منه فالربح وما
 اشتراه للمالك ولا شيء للمضام

١١٤٨ ٢٥٩/٢/١ لا يضمن الفاضل ما فوته على المالك من الربح يسمى بالالتجار

يقوم

كبيرة

المضمون المقتضى بغيره الفاضل

١١٤٩ ٢١٥/٢/١ لا يضمن لفرقة الفاضل في المضمون فلو لم يضر بغيره ولا اجارة ولا
 صفة ولا وقت ولا عتق الفصل الثالث في تصرفات الفاضل وعمله في المضمون

١١٥٠ ٢٤٦/٢/١ عمل الفاضل في المضمون يضرع ولو اضره بغيره مثلاً لزمه الفاضل
 غزلاً فبغيره او فدية فبها غزاً حلياً او حياً فبغيره او رزاً فبغيره لزمه المالك
 زنته حتى لم يصبه يستحقه على عمله عوضاً ولو استأجر لزمه الفاضل اجراً
 فاجره على الفاضل ولا ربحه على المالك وما ائتمه رده الى حلة فلهما
 اجارة المصلحة ما لا يضمنه فيه زنته ليس للمضام اجارة ولا لزمه
 اجارة رده عليه

الفصل الرابع في عصب الفاضل

١١٥١ ٢٤٧/٢/١ يتحقق عصب الفاضل بالاستيلاء عليه بوجه يحول بينه وبينه ملكه كما يتحقق
 في المتاع الرضا بذلك فيضمنه بغيره وذا رده لغيره من ثمنه ان جعل
 لغيره الفاضل في الارض المضمونة وكانت الآلة البنا وضع

١١٥٢ ٢٤٤/٢/١ كما لو فرب منه راع اذا خرج منها جواره فبني في الزم باجرته عليه وليس
 له كدوم ولا يحسمه على عمله شيئاً اما لو لم تكن الآلة من فليس للمالك
 اجرة البنا ولا يلزم الفاضل بالقلع وتسوية الارض واجرة ارضه

١١٥٣ ٢٤٧/٢/١ لو فرب غاصب الارض في الزم بالقلع وتسوية الارض واجرة ارضه
 نقضه وليس للمالك تحلل الفرس بالقيمة جدياً كما لا يجبر لود صيد الفاضل
 له على القول اما في الداس فهو للفاضل

١١٥٤ ٢٤٤/٢/١ حمة الفاضل ارضاً وحرماً من مالك واحد ففربه فبغيره لم يضمنه الفاضل
 حمة القلع ويضمنه عليه ليلزمه ففربه ففربه زنته ولو طلب المالك
 لغرض صحيح الزم بتسوية الارض ارضه نقضه ونقص الداس اما لو لم يكن
 للمالك ففربه ففربه في القلع لم يضمنه الفاضل

١١٥٥ ٢٤١/٢/١ حتى يزرع الفاضل في الارض المضمونة غير المالك قبل المصاديق فلهما بغيره
 من بين البذر عوف لواقعة من الرق بغيرها بنية زنته الى حمة المصار اجرة المزارع
 اما بده المصار فليس لاجرة المزارع الى حمة ردها وما يتركه احد كالمطبخ والقنادير وغيرها من الزرع

١١٥٦ ٢٤٢/٩/١ تبصير لدار والى ثوبه وتزويجها في حكم البناء لكنه يلزم المالك بوجوبه له
 ١١٥٧ ٢٤٦/١/١ الفاضل يقول بخلاف نفس البناء
 ١١٥٨ ٢٤٦/١/١ من المصنف ارضا فخرية بذا ارضه نرا فله حصة في ثوبه صحيح كذا
 ١١٥٩ ٢٤٦/١/١ ضمانية ما يملك بها كما يلزم زينة لوطالبه المالك
 ١١٦٠ ٢٤٦/١/١ الفصل في من جنابة المفضول الجنابة عليه
 ١١٦١ ٢٤٦/١/١ ضمانية المصنف غير ضمانية الجنابة فلو جنى الفاضل على المفضول
 ١١٦٢ ٢٤٨/٥/٢ جنابة موصية لعله البر في الركاة قطع اذنه اريد اذ احبهم وجب
 ١١٦٣ ٢٤٨/١/٢ عليه اكثر الاثرية منه ربه المقطوع وارش النقص ان لو كانت الجنابة ضا
 ١١٦٤ ٢٤٦/١/١ يجب في ركعة في الركاة قطع اذنه اراثة اوله وجب اذ كان في
 ١١٦٥ ٢٤٦/١/١ لو جنى غير الفاضل على المفضول فعليه ارض جنابة فقط وما
 ١١٦٦ ٢٤٦/١/١ زاد يستقر على الفاضل وللمالك نصيبه الفاضل الكاظم يرجع انما
 ١١٦٧ ٢٤٢/٩/١ على الجنابي ما رتب جنابة فقط
 ١١٦٨ ٢٤٢/٩/١ جنابة المفضول على الفاضل اذ على ماله عدمه فاعلم بانه موصية لقود
 ١١٦٩ ٢٤٦/٩/١ انما جنى المفضول على غير الفاضل او تلفه فانه يلزم الفاضل
 ١١٧٠ ٢٤٢/٩/١ بالاول من ارض الجنابة او فحمة ولو كانت الجنابة على ماله او ماله
 ١١٧١ ٢٤٢/٩/١ لو جنى المفضول جنابة فوجب الفوق ركاة فله قتل لمبدا الفاضل
 ١١٧٢ ٢٥٠/١/٢ او المالك او غيره فليس المقتول مثله بـ ويرجع المالك على الفاضل بغير
 ١١٧٣ ٢٥٠/١/٢ الاستعانة بغير الفوق اذنه سببه في حكم المصنف
 ١١٧٤ ٢٥٠/١/٢ حال استخراجه فيضمة المستصفا جنابة فقط
 ١١٧٥ ٢٤٩/٩/١ الفصل في من جنى على المفضول
 ١١٧٦ ٢٤٩/٩/١ كل من انتقلت اليه العدة المفضولة ففوض حكم الفاضل للمالك
 ١١٧٧ ٢٤٩/٩/١ يقتضية العدة والمنفعة الفاقلة
 ١١٧٨ ٢٤٩/٩/١ من تملك المفضول من الفاضل بغير عوض كالشراء والميراث بعوض
 ١١٧٩ ٢٤٩/٩/١ جازعاً لانه مفضول فلفه في يده لم يرجع بالقيمة على احد الا لغير المالك
 ١١٨٠ ٢٤٩/٩/١ ولو غرم منفعة رجع على الفاضل بغيره لكنه لو كانه المالك بالفضل لا يرجع
 ١١٨١ ٢٤٩/٩/١ بشي ومطلقاً اذ ان غرم الفاضل فلا يرجع له على المالك الا

١١٦٦ ٢٥٠/١/١ بقيمة العدة وليندر الممتلك العوض في جميع الحالات
 ١١٦٧ ٢٥٠/١/١ المتأجر من الفاضل جازعاً لانه مفضول الا انتقلت العين في يده
 ١١٦٨ ٢٥٠/١/٢ لا تفرد في فروع يرجع عليه بقيمة المفضول لا بغيره المتفق لكنه لو
 ١١٦٩ ٢٥٠/١/٢ كانه المالك الفاضل او تلفت بغيره لم يرجع بشي واما اذا ضمه الفاضل
 ١١٧٠ ٢٥٠/١/٢ رجع بغيره بغيره فقط وليندر المتأجر العوض المذخور مطلقاً
 ١١٧١ ٢٥٠/١/٢ من تملك المفضول او منفعة منه لفاصل لا يجوز له ان يبيع المفضول
 ١١٧٢ ٢٥٠/١/٢ كالمستحب والمكروه والمحرر له بالعدة او المنفعة فقط او بغيره المذخور المذخور
 ١١٧٣ ٢٥٠/١/٢ لو كانه مفضول فلفه في يده لا تفرد في فروع جميع الواجب
 ١١٧٤ ٢٥٠/١/٢ على الفاضل بالجميع ولو رجع عليه الفاضل الا غرم بشي واما اذا كانه المالك المذخور
 ١١٧٥ ٢٥٠/١/٢ عليه الضمان وكذا لو فوض المذخور او الوكيل او المرتزق
 ١١٧٦ ٢٥٠/١/٢ المستعير من الفاضل جازعاً لانه الفاضل اذا تلفت العدة عنده بغير
 ١١٧٧ ٢٥٠/١/٢ الاستعانة بالمذخور في فقه المالك العدة والمنفعة رجع بغيره فقط واما
 ١١٧٨ ٢٥٠/١/٢ لو كانه المالك بالفضل لم يرجع بشي و لكنه لو ضمه الفاضل للمالك رجع
 ١١٧٩ ٢٥٠/١/٢ على المستعير اذا كانه المالك بالفضل والارجع بغيره العدة فقط
 ١١٨٠ ٢٥٠/١/٢ ففاضل الفاضل اذا ضمه لا يرجع على الفاضل الا في شي ومطلقاً واما
 ١١٨١ ٢٥٠/١/٢ ضمه الفاضل الاول رجع عليه بجميع ما ضمه للمالك لكنه لا يضمنه الفاضل
 ١١٨٢ ٢٥٠/١/٢ من المنفعة الا لمدة اقامة المفضول عنده اذ المنفعة مدة اقامة المفضول لا بغيره
 ١١٨٣ ٢٥٠/١/٢ المذخور في المفضول لتسمية كالمضارب والعامل بالزركة والمطاعة والمرأى
 ١١٨٤ ٢٥٠/١/٢ اذا رضى في يده جازعاً لانه بغيره فلفه في يده لا تفرد في فروع بغيره للمالك
 ١١٨٥ ٢٥٠/١/٢ رجع بغيره العدة بآجرة محله ولو ضمه الفاضل للمالك رجع على الفاضل بغيره
 ١١٨٦ ٢٥٠/١/٢ في القصة منه رجع او ثمر او ضلوعه
 ١١٨٧ ٢٥٠/١/٢ والقابض بقوضاً بغيره لم يبيع وما في ضلوعه كقايض المفضول بغيره
 ١١٨٨ ٢٥٠/١/٢ في نكاح او ضلع او طلاق او طهارة او صلح او ايفاء بدينه ونحوه اذا ضمه رجع على
 ١١٨٩ ٢٥٠/١/٢ القايض الفاضل بغيره المنفعة والزوال له بغيره قيمة العدة اما الفاضل
 ١١٩٠ ٢٥٠/١/٢ اذا غرم رجع على القايض بغيره العدة ويقبض الدين الذي اخذ المفضول
 ١١٩١ ٢٥٠/١/٢ في محوضه في زمة الفاضل

٢٥٩/٤/١ ١١٧٥ من تلف المفقود بناء على التعاقب جازية بالنفس فقرار إقامته عليه
وكذا الرقابة المفوض طاعة في العمل الفاضل له
٢٥٩/٤/١ ١١٧٦ إذا انتقل المفقود إلى مكانه بصورة من الصور المذكورة في هذا
الفصل وحده أنه عليه ملكة فتلحق في بده فلا شيء له على التعاقب فيما
يستقر عليه ضمانه لو كان غير المالك وكذا إذا زلت فيه الرجوع على صاحب
الباب الثاني من الألف
وفي أربعة فصول
الفصل الأول في الألف بآخرة
٢٦٨/٤/١ ١١٧٧ من تلف ما لا يمتد إلى غيره بالأثر مما يفرضه ضمة سوار كالمال لا يمتد
لغيره وبغير قصد وسوار كالمال المتلف مكلفاً أو غيره مكلفاً أما لو اتلف
سرجيناً نجاً أو طيناً أو آلات فهو فاضحان عليه
٢٦٩/٤/١ ١١٧٨ من قتل دابة عن نفسه حيواناً جازياً لا يمتد إلى الباقي ولو كان آرمياً
صغيراً أو كبيراً عاقراً أو مجنوناً لا ضمان عليه
٢٨٤/٤/١ ١١٧٩ من تلف ملك غيره بآثره لا ضمان عليه وكذا لو دفع شيئاً إلى مجنون
عليه الحطه فالتلف لا ضمان عليه
٢٦٦/٤/١ ١١٨٠ المباشرة أو إلى باهلة الحكم عليه من التسبب في التلف ولو دفع مفتاح الدار
إلى شخص فخرقه ما فيه ضمانه على المالك ولو دفع الدافع وكذا لو دفع قفص
الطائر فطار فقتله آخر فالضمان على الدافع
٢٦٩/٤/١ ١١٨١ للعبادة المباشرة مدلاً بحكمه إجماع الحكم عليه ويكون الضمان على التسبب
كأنه دفع مبرراً إلى قته أو أسير مقيد به فبراً القيد وأبقا ضمة الدافع وكذا
مذكره على تلف مال مما يفرضه ضمة فالتلف لا ضمانه على المذكر لا على المتلف
حتى لو أكره على التلف مال نفسه
٢٥٩/٤/١ ١١٨٢ لأقصاص في المال فهو آرمه ثوب أو ثقبه فضيحة أو قتل فرس ليس
لصاحبه الثوب أو الفرس أن يفعل مثل زنته بثوب المستحق أو بفروسه وإنما
عليه الضمان بالبيد أو الأرض على التفسير المتقدم في باب الفضيحة

٢٥٩/٤/١ ١١٨٣ ضمة المتلف كضمانه المفوض في لزوم المتى استلزامه ضمة أو القيمة يوم التلف
إستلزامه مقبوماً
الفصل الثاني
في الألف بآخرة
٢٦٩/٤/١ ١١٨٤ من تسبب في تلف مال الغير ضمة مثلاً لو فتح قفص طائر سجون
محرم أو اصطبل حتى فطار الطائر وسرقت الخيل ضمة الفاتح وكذا
لو حن سفيحة مربوطه ففادت على مالكها ففقد سوار فطر الطائر والخيول
وسير السفينة أم لا يفرضه الضمان على التسبب على نفسه كما لو طار الطائر
جائزاً فقتل عليه الضمان أو اتلف الطائر أو الخيل مالاً مفقوداً أو كسبه
الضمة على شيء دفن ضمة وكذا لو فتح الخيل أو أزال السوار إلى قتل عليه حيوانه
أو ملك ففاد على صاحبه أو جاز آخر فافرضه ضمة والقرار على الآخرة
٢٦٩/٤/١ ١١٨٥ يشترط في الضمان التعدي في الفعل الذي تسبب عنه التلف مثلاً لو
سقى الحوض أرضه فخرى الماء إلى ملك الغير فحاربه ضمة أنه فطر بفتح ما
كثيره يسرى مثلاً وبفعله أو نومه مع ترك الماء مفتوحاً وكذا أنه أجهج ناراً
في ملكه فتعدت إلى ملك غيره بفضه ما اتلفه أو أضرط بتأجيل نار كثيره
تسقى بماره بتأجيل في ري شديد أو بتدلاً مثلاً جمة الماء بفتح أرضه
غير تقريط أراجيح ناراً مثلاً فطرات ري شديد فالتلف مدح
الغير فالضمان
٢٦١/٤/١ ١١٨٦ إلا أجمع سبباً له أحدهما ففرضه الضمان بصاحبه مثلاً لو
جوزاً فخرقه آخر ففني أو اتلف فالضمان على المرفوع وكذا لو فتح قفص طائر
أو حن قفص ففسد ففقد ما كانه حتى نفه آخر فالضمان على المرفوع كطائر
من القفص على جداره ففقره آخر لا ضمان على المنقر
٢٦٥/٤/١ ١١٨٧ الألف يستوي فيه الطائر والعمد مثلاً لو فطر دابة فخرق
فتردت أو جفلة أو تلفت أو تفسدت أو أفسدت ضمة المفسر أو
علم الخ تلف بصاحبه أم لا يعلم

الفصل الثالث فيما يحد في الطبيعة العام ونحوه

١١٨٥ ٢٧٩/٢/١
 لكان ان جملة المور مجده وراية في الطبيعة ولا محله في طبيعة غيره
 بشرط السراية عن العدد انه اذا قدر الذي يحلله الترخيم فلو عثر
 برجه في الشيء المتعارف انما هو في الاصل عليه اذ احاطت به بانية
 عاقل بصير يراها او صاها فيخ له وهو مستدير ويحدها مخرفا
 فتلف بزيته او تلفت شيئا بما عليه من خطبة ونحوه لوضاها عليه
 اما لو كان الحى او طفلا او مجنونا او لا مخرف له او كان مستديرا لم
 يغيره فعله الضمانه

١١٨٦ ٨١٥/٢/٥
 ربط الداء واليقاض في الطبيعة عدوانه فيضه رابطا او موقفا ما
 يتلف او يتلف بسببه فعلا فلو رطنت بيد او رجل او كدت
 بضم او صدمته عارا او جعلت بسبب داء عاره او بالة او راتة
 فزله بزيته انما هو فالضمانه لازم

١١٨٧ ٢٧٢/٢/١
 الفرق في الطبيعة العام لغير مصلح الناس عدوانه فلو عثر لثقف
 او عثر فيه بامور او عثرها وتوفى قنار داره ضمه ما يتلف به وكذا
 لو عثرها حيا بانه سوا كان باجر ام لا جاهد لا يستملكه اما
 لو علم بانه طبيعة عام فالضمانه على انما لو عثر بها في ساحة
 واسعة لا انتفاع الناس به لا فرق عليهم فالضمانه عليه لكانت
 الطبيعة ضيقة او يفر الناس بغيرها فغير الضمانه

١١٨٨ ٢٦٢/٢/١
 وضع الشيء والبناء في الطبيعة العام لا مصلح الناس
 عدوانه فلو عثر في طبيعة او ضمتا او عثرها او جرت او نبت في نفسه
 ضمه ما يتلف بها اما لو نبت في طبيعة واسعة لثقف الناس به لا فرق
 الناس مبيد او كنيعة او جرت او وضع جرت في سبيل او طيلة لغير
 الناس عليه او من عثر ونحوه في حفة في الطبيعة لوضاها عليه لما يتلف
 به لكانت الطبيعة ضيقة او عثرها البناء بالمارة ضمه الضمانه
 الفرق في ملك الغير ببدنه اذ ان عدوانه فعله ضمه ما يتلف به

كما ساحة

نحوه وبناء واحدة فيه ولو امر عثر بالبناء او لغيره في حفة حاصلة بانه ملك
 الغير سوا كان له اجملا ام متبرعا فالضمانه على انما لو كان عاقل باو الضمانه
 على ان في البناء مطلقا

١١٩٠ ٢٧٢/٢/١
 يتعلقه ضمانه ما يفعله القه من البناء او الحفر في الطبيعة وملك
 الغير ببدنه اذ ان سيدة برقية في طلبة بغيره

١١٩١ ٢٧٢/٢/١
 الفرق في الموانع كما اذنه في شرعا فالضمانه على من عثر اذ نبت
 في التعلق او الانتفاع لا انتفاع الناس مطلقا

١١٩٢ ٢٧٢/٢/١
 لوضاها على المحسنة ضمه بطرف من موجه حصيدا او نحوه او علوه فيه
 قنديل او نبت في طصاحة المسكية لا يضمنه ما تلف به وانظر المارة (١١٨٧)
 والمارة (١١٨٨)

١١٩٣ ٢٧٥/٢/١
 لوضاها ما تلف بسبب فعل مباح مثالا لو حبس اذ عطل في حفة
 او في طبيعة دابة لا فرق على الناس فقتل انما هو اذ هو ان قتله به
 لوضاها عليه بخلاف ما لو كانت الطبيعة ضيقة او واسعة يتقرر انما
 يفعله فعله الضمانه

١١٩٤ ٢٧٥/٢/١
 اخراج الخناج والميزاب ونحوهما في الطبيعة النافذ او في هو
 بدونه اذ ان الامام اذ انبى عدوانه فلو سقط فالتف شيئا ضمه الخناج
 بخلاف ما لو اخرج به اذ ان الامام بالعرض فالضمانه عليه

١١٩٥ ٢٧٥/٢/١
 الطبيعة غير النافذ فاما لو سقط فليس لأحد طح عثر او بنا
 فيه او احداث خناج او ميزاب او نحوهما فيه او في هو بدونه اذ ان
 ياقوم فيضمه كل ما يتلف بزيته لكانه لو فعل ذلك بانه جملة فالضمانه
 منه حتى حارطه ما نال الى الطبيعة اذ ان جاره يضمنه ما تلف به

١١٩٦ ٢٧٥/٢/١
 لو سقط مطلقا اما لو بناه مستقيما فالحال حتى سقط فالضمانه عليه

١١٩٧ ٢٦٩/٢/٢
 نقر في الانسنة في ملكه بما يتعدى حرره الى جاره عدوانه مثله
 لو نبت في داره كنيعة او بركة ونحوها فقتل الجاهل جاره فادهاه وهدم
 ضمه الجاهل منه منه ردت الى الامم حتى حاجزا ككنا وكذا الدق
 الذي يهد الجدار مضمونه السراج

البناء

حرف

الفصل الرابع في جناب الحيوان والنبات

من اقلنى كلها عقورا او شيئا منه البلاء ثم الضاريه او الطيور
 الجارحة فعليه ضمانه ما تلفه خارج منزله اما انه فرقته قرب منه
 رخص منزله باذن ضمه اليه لم يبق له بوقت لكنه لو نبه في الاضمار
 عليه كما لا يفتحه ففعل بالذوق بدونه اذ
 لا ضمانه على المالك فيما تلفه البلاء ثم غير الضاريه والجارحة
 اذا لم تكن يده عليه مثلا لو انفلتت الفرس من غير تقريط صاحبها
 فالتفتت مالا او اصابته ارضا ليا لا ادع رافلا حتى يملكه
 ركب الدب وسائقها وقادها سوار كانه مالك او مستأجرا
 او جيرا او مستقيرا بضمه جنابة فخر ويدها ورجلها
 وحياته ولدها والاصغر اثنا عشر منهم اشتراكا في جنابته وانه
 وجبا لثلاثة اشتركوا ولا ضمان على احد منهم فيما نفعت به ولا
 بدونه تسببه منه اما لو تسبب في نفعا بخرق او فسخ في لوم
 او تقو زل في ضمه ولو اقبل غدرهم وتسبب في نفعا فافضله عليه
 رخصهم واذا تعدد الركب فالضمان على من يده يبردها
 والقدرة على الوقوف فخر واذا اشتركوا في زينة اشتركوا في الضمان
 الا ان المظنة في حكم الواحدة فعلى القائد ان يلاف جميعها
 يسأل في ضمانه يلاف الاضمار سائقه او رآه ارضا جميعا اما اذا
 كان الاضمار والرآه في الوسط سائر القائد في ضمانه ضمانا
 الوسط وما بعده والركب الاول فخر وسائقه في حكم القائد
 بضمه صاحب البعير الطواشي سواد كانه مالك او مستأجرا او
 مستقيرا او مورعا او ارحيا ما تفقد منه زرع او ثمر ونحوه يلاف
 في حفظه اما ما تفقد من ارضه او من مطلقا على
 احد جنهم الا اذا كان على يفرق حينئذ يلاف اما ان صاحب
 لها فيضمه ما تفقد سواد في اثنين او الثلاثة مطلقا

١١٩٨
٢٧٦/٢/١
١١٩٩
٢٧٦/٢/١
٢٧٨
٢٧٦/٢/١
١٢٠٠
٢٧٦/٢/١
١٢٠١
٢٧٦/٢/١
١٢٠٢
٢٧٦/٢/١
١٢٠٣
٢٧٦/٢/١
١٢٠٤
٢٧٦/٢/١
١٢٠٥
٢٧٦/٢/١
١٢٠٦
٢٧٦/٢/١
١٢٠٧
٢٧٦/٢/١
١٢٠٨
٢٧٦/٢/١
١٢٠٩
٢٧٦/٢/١
١٢١٠
٢٧٦/٢/١
١٢١١
٢٧٦/٢/١
١٢١٢
٢٧٦/٢/١
١٢١٣
٢٧٦/٢/١
١٢١٤
٢٧٦/٢/١
١٢١٥
٢٧٦/٢/١
١٢١٦
٢٧٦/٢/١
١٢١٧
٢٧٦/٢/١
١٢١٨
٢٧٦/٢/١
١٢١٩
٢٧٦/٢/١
١٢٢٠
٢٧٦/٢/١
١٢٢١
٢٧٦/٢/١
١٢٢٢
٢٧٦/٢/١
١٢٢٣
٢٧٦/٢/١
١٢٢٤
٢٧٦/٢/١
١٢٢٥
٢٧٦/٢/١
١٢٢٦
٢٧٦/٢/١
١٢٢٧
٢٧٦/٢/١
١٢٢٨
٢٧٦/٢/١
١٢٢٩
٢٧٦/٢/١
١٢٣٠
٢٧٦/٢/١
١٢٣١
٢٧٦/٢/١
١٢٣٢
٢٧٦/٢/١
١٢٣٣
٢٧٦/٢/١
١٢٣٤
٢٧٦/٢/١
١٢٣٥
٢٧٦/٢/١
١٢٣٦
٢٧٦/٢/١
١٢٣٧
٢٧٦/٢/١
١٢٣٨
٢٧٦/٢/١
١٢٣٩
٢٧٦/٢/١
١٢٤٠
٢٧٦/٢/١
١٢٤١
٢٧٦/٢/١
١٢٤٢
٢٧٦/٢/١
١٢٤٣
٢٧٦/٢/١
١٢٤٤
٢٧٦/٢/١
١٢٤٥
٢٧٦/٢/١
١٢٤٦
٢٧٦/٢/١
١٢٤٧
٢٧٦/٢/١
١٢٤٨
٢٧٦/٢/١
١٢٤٩
٢٧٦/٢/١
١٢٥٠
٢٧٦/٢/١
١٢٥١
٢٧٦/٢/١
١٢٥٢
٢٧٦/٢/١
١٢٥٣
٢٧٦/٢/١
١٢٥٤
٢٧٦/٢/١
١٢٥٥
٢٧٦/٢/١
١٢٥٦
٢٧٦/٢/١
١٢٥٧
٢٧٦/٢/١
١٢٥٨
٢٧٦/٢/١
١٢٥٩
٢٧٦/٢/١
١٢٦٠
٢٧٦/٢/١
١٢٦١
٢٧٦/٢/١
١٢٦٢
٢٧٦/٢/١
١٢٦٣
٢٧٦/٢/١
١٢٦٤
٢٧٦/٢/١
١٢٦٥
٢٧٦/٢/١
١٢٦٦
٢٧٦/٢/١
١٢٦٧
٢٧٦/٢/١
١٢٦٨
٢٧٦/٢/١
١٢٦٩
٢٧٦/٢/١
١٢٧٠
٢٧٦/٢/١
١٢٧١
٢٧٦/٢/١
١٢٧٢
٢٧٦/٢/١
١٢٧٣
٢٧٦/٢/١
١٢٧٤
٢٧٦/٢/١
١٢٧٥
٢٧٦/٢/١
١٢٧٦
٢٧٦/٢/١
١٢٧٧
٢٧٦/٢/١
١٢٧٨
٢٧٦/٢/١
١٢٧٩
٢٧٦/٢/١
١٢٨٠
٢٧٦/٢/١
١٢٨١
٢٧٦/٢/١
١٢٨٢
٢٧٦/٢/١
١٢٨٣
٢٧٦/٢/١
١٢٨٤
٢٧٦/٢/١
١٢٨٥
٢٧٦/٢/١
١٢٨٦
٢٧٦/٢/١
١٢٨٧
٢٧٦/٢/١
١٢٨٨
٢٧٦/٢/١
١٢٨٩
٢٧٦/٢/١
١٢٩٠
٢٧٦/٢/١
١٢٩١
٢٧٦/٢/١
١٢٩٢
٢٧٦/٢/١
١٢٩٣
٢٧٦/٢/١
١٢٩٤
٢٧٦/٢/١
١٢٩٥
٢٧٦/٢/١
١٢٩٦
٢٧٦/٢/١
١٢٩٧
٢٧٦/٢/١
١٢٩٨
٢٧٦/٢/١
١٢٩٩
٢٧٦/٢/١
١٣٠٠
٢٧٦/٢/١
١٣٠١
٢٧٦/٢/١
١٣٠٢
٢٧٦/٢/١
١٣٠٣
٢٧٦/٢/١
١٣٠٤
٢٧٦/٢/١
١٣٠٥
٢٧٦/٢/١
١٣٠٦
٢٧٦/٢/١
١٣٠٧
٢٧٦/٢/١
١٣٠٨
٢٧٦/٢/١
١٣٠٩
٢٧٦/٢/١
١٣١٠
٢٧٦/٢/١
١٣١١
٢٧٦/٢/١
١٣١٢
٢٧٦/٢/١
١٣١٣
٢٧٦/٢/١
١٣١٤
٢٧٦/٢/١
١٣١٥
٢٧٦/٢/١
١٣١٦
٢٧٦/٢/١
١٣١٧
٢٧٦/٢/١
١٣١٨
٢٧٦/٢/١
١٣١٩
٢٧٦/٢/١
١٣٢٠
٢٧٦/٢/١
١٣٢١
٢٧٦/٢/١
١٣٢٢
٢٧٦/٢/١
١٣٢٣
٢٧٦/٢/١
١٣٢٤
٢٧٦/٢/١
١٣٢٥
٢٧٦/٢/١
١٣٢٦
٢٧٦/٢/١
١٣٢٧
٢٧٦/٢/١
١٣٢٨
٢٧٦/٢/١
١٣٢٩
٢٧٦/٢/١
١٣٣٠
٢٧٦/٢/١
١٣٣١
٢٧٦/٢/١
١٣٣٢
٢٧٦/٢/١
١٣٣٣
٢٧٦/٢/١
١٣٣٤
٢٧٦/٢/١
١٣٣٥
٢٧٦/٢/١
١٣٣٦
٢٧٦/٢/١
١٣٣٧
٢٧٦/٢/١
١٣٣٨
٢٧٦/٢/١
١٣٣٩
٢٧٦/٢/١
١٣٤٠
٢٧٦/٢/١
١٣٤١
٢٧٦/٢/١
١٣٤٢
٢٧٦/٢/١
١٣٤٣
٢٧٦/٢/١
١٣٤٤
٢٧٦/٢/١
١٣٤٥
٢٧٦/٢/١
١٣٤٦
٢٧٦/٢/١
١٣٤٧
٢٧٦/٢/١
١٣٤٨
٢٧٦/٢/١
١٣٤٩
٢٧٦/٢/١
١٣٥٠
٢٧٦/٢/١
١٣٥١
٢٧٦/٢/١
١٣٥٢
٢٧٦/٢/١
١٣٥٣
٢٧٦/٢/١
١٣٥٤
٢٧٦/٢/١
١٣٥٥
٢٧٦/٢/١
١٣٥٦
٢٧٦/٢/١
١٣٥٧
٢٧٦/٢/١
١٣٥٨
٢٧٦/٢/١
١٣٥٩
٢٧٦/٢/١
١٣٦٠
٢٧٦/٢/١
١٣٦١
٢٧٦/٢/١
١٣٦٢
٢٧٦/٢/١
١٣٦٣
٢٧٦/٢/١
١٣٦٤
٢٧٦/٢/١
١٣٦٥
٢٧٦/٢/١
١٣٦٦
٢٧٦/٢/١
١٣٦٧
٢٧٦/٢/١
١٣٦٨
٢٧٦/٢/١
١٣٦٩
٢٧٦/٢/١
١٣٧٠
٢٧٦/٢/١
١٣٧١
٢٧٦/٢/١
١٣٧٢
٢٧٦/٢/١
١٣٧٣
٢٧٦/٢/١
١٣٧٤
٢٧٦/٢/١
١٣٧٥
٢٧٦/٢/١
١٣٧٦
٢٧٦/٢/١
١٣٧٧
٢٧٦/٢/١
١٣٧٨
٢٧٦/٢/١
١٣٧٩
٢٧٦/٢/١
١٣٨٠
٢٧٦/٢/١
١٣٨١
٢٧٦/٢/١
١٣٨٢
٢٧٦/٢/١
١٣٨٣
٢٧٦/٢/١
١٣٨٤
٢٧٦/٢/١
١٣٨٥
٢٧٦/٢/١
١٣٨٦
٢٧٦/٢/١
١٣٨٧
٢٧٦/٢/١
١٣٨٨
٢٧٦/٢/١
١٣٨٩
٢٧٦/٢/١
١٣٩٠
٢٧٦/٢/١
١٣٩١
٢٧٦/٢/١
١٣٩٢
٢٧٦/٢/١
١٣٩٣
٢٧٦/٢/١
١٣٩٤
٢٧٦/٢/١
١٣٩٥
٢٧٦/٢/١
١٣٩٦
٢٧٦/٢/١
١٣٩٧
٢٧٦/٢/١
١٣٩٨
٢٧٦/٢/١
١٣٩٩
٢٧٦/٢/١
١٤٠٠
٢٧٦/٢/١
١٤٠١
٢٧٦/٢/١
١٤٠٢
٢٧٦/٢/١
١٤٠٣
٢٧٦/٢/١
١٤٠٤
٢٧٦/٢/١
١٤٠٥
٢٧٦/٢/١
١٤٠٦
٢٧٦/٢/١
١٤٠٧
٢٧٦/٢/١
١٤٠٨
٢٧٦/٢/١
١٤٠٩
٢٧٦/٢/١
١٤١٠
٢٧٦/٢/١
١٤١١
٢٧٦/٢/١
١٤١٢
٢٧٦/٢/١
١٤١٣
٢٧٦/٢/١
١٤١٤
٢٧٦/٢/١
١٤١٥
٢٧٦/٢/١
١٤١٦
٢٧٦/٢/١
١٤١٧
٢٧٦/٢/١
١٤١٨
٢٧٦/٢/١
١٤١٩
٢٧٦/٢/١
١٤٢٠
٢٧٦/٢/١
١٤٢١
٢٧٦/٢/١
١٤٢٢
٢٧٦/٢/١
١٤٢٣
٢٧٦/٢/١
١٤٢٤
٢٧٦/٢/١
١٤٢٥
٢٧٦/٢/١
١٤٢٦
٢٧٦/٢/١
١٤٢٧
٢٧٦/٢/١
١٤٢٨
٢٧٦/٢/١
١٤٢٩
٢٧٦/٢/١
١٤٣٠
٢٧٦/٢/١
١٤٣١
٢٧٦/٢/١
١٤٣٢
٢٧٦/٢/١
١٤٣٣
٢٧٦/٢/١
١٤٣٤
٢٧٦/٢/١
١٤٣٥
٢٧٦/٢/١
١٤٣٦
٢٧٦/٢/١
١٤٣٧
٢٧٦/٢/١
١٤٣٨
٢٧٦/٢/١
١٤٣٩
٢٧٦/٢/١
١٤٤٠
٢٧٦/٢/١
١٤٤١
٢٧٦/٢/١
١٤٤٢
٢٧٦/٢/١
١٤٤٣
٢٧٦/٢/١
١٤٤٤
٢٧٦/٢/١
١٤٤٥
٢٧٦/٢/١
١٤٤٦
٢٧٦/٢/١
١٤٤٧
٢٧٦/٢/١
١٤٤٨
٢٧٦/٢/١
١٤٤٩
٢٧٦/٢/١
١٤٥٠
٢٧٦/٢/١
١٤٥١
٢٧٦/٢/١
١٤٥٢
٢٧٦/٢/١
١٤٥٣
٢٧٦/٢/١
١٤٥٤
٢٧٦/٢/١
١٤٥٥
٢٧٦/٢/١
١٤٥٦
٢٧٦/٢/١
١٤٥٧
٢٧٦/٢/١
١٤٥٨
٢٧٦/٢/١
١٤٥٩
٢٧٦/٢/١
١٤٦٠
٢٧٦/٢/١
١٤٦١
٢٧٦/٢/١
١٤٦٢
٢٧٦/٢/١
١٤٦٣
٢٧٦/٢/١
١٤٦٤
٢٧٦/٢/١
١٤٦٥
٢٧٦/٢/١
١٤٦٦
٢٧٦/٢/١
١٤٦٧
٢٧٦/٢/١
١٤٦٨
٢٧٦/٢/١
١٤٦٩
٢٧٦/٢/١
١٤٧٠
٢٧٦/٢/١
١٤٧١
٢٧٦/٢/١
١٤٧٢
٢٧٦/٢/١
١٤٧٣
٢٧٦/٢/١
١٤٧٤
٢٧٦/٢/١
١٤٧٥
٢٧٦/٢/١
١٤٧٦
٢٧٦/٢/١
١٤٧٧
٢٧٦/٢/١
١٤٧٨
٢٧٦/٢/١
١٤٧٩
٢٧٦/٢/١
١٤٨٠
٢٧٦/٢/١
١٤٨١
٢٧٦/٢/١
١٤٨٢
٢٧٦/٢/١
١٤٨٣
٢٧٦/٢/١
١٤٨٤
٢٧٦/٢/١
١٤٨٥
٢٧٦/٢/١
١٤٨٦
٢٧٦/٢/١
١٤٨٧
٢٧٦/٢/١
١٤٨٨
٢٧٦/٢/١
١٤٨٩
٢٧٦/٢/١
١٤٩٠
٢٧٦/٢/١
١٤٩١
٢٧٦/٢/١
١٤٩٢
٢٧٦/٢/١
١٤٩٣
٢٧٦/٢/١
١٤٩٤
٢٧٦/٢/١
١٤٩٥
٢٧٦/٢/١
١٤٩٦
٢٧٦/٢/١
١٤٩٧
٢٧٦/٢/١
١٤٩٨
٢٧٦/٢/١
١٤٩٩
٢٧٦/٢/١
١٥٠٠
٢٧٦/٢/١
١٥٠١
٢٧٦/٢/١
١٥٠٢
٢٧٦/٢/١
١٥٠٣
٢٧٦/٢/١
١٥٠٤
٢٧٦/٢/١
١٥٠٥
٢٧٦/٢/١
١٥٠٦
٢٧٦/٢/١
١٥٠٧
٢٧٦/٢/١
١٥٠٨
٢٧٦/٢/١
١٥٠٩
٢٧٦/٢/١
١٥١٠
٢٧٦/٢/١
١٥١١
٢٧٦/٢/١
١٥١٢
٢٧٦/٢/١
١٥١٣
٢٧٦/٢/١
١٥١٤
٢٧٦/٢/١
١٥١٥
٢٧٦/٢/١
١٥١٦
٢٧٦/٢/١
١٥١٧
٢٧٦/٢/١
١٥١٨
٢٧٦/٢/١
١٥١٩
٢٧٦/٢/١
١٥٢٠
٢٧٦/٢/١
١٥٢١
٢٧٦/٢/١
١٥٢٢
٢٧٦/٢/١
١٥٢٣
٢٧٦/٢/١
١٥٢٤
٢٧٦/٢/١
١٥٢٥
٢٧٦/٢/١
١٥٢٦
٢٧٦/٢/١
١٥٢٧
٢٧٦/٢/١
١٥٢٨
٢٧٦/٢/١
١٥٢٩
٢٧٦/٢/١
١٥٣٠
٢٧٦/٢/١
١٥٣١
٢٧٦/٢/١
١٥٣٢
٢٧٦/٢/١
١٥٣٣
٢٧٦/٢/١
١٥٣٤
٢٧٦/٢/١
١٥٣٥
٢٧٦/٢/١
١٥٣٦
٢٧٦/٢/١
١٥٣٧
٢٧٦/٢/١
١٥٣٨
٢٧٦/٢/١
١٥٣٩
٢٧٦/٢/١
١٥٤٠
٢٧٦/٢/١
١٥٤١
٢٧٦/٢/١
١٥٤٢
٢٧٦/٢/١
١٥٤٣
٢٧٦/٢/١
١٥٤٤
٢٧٦/٢/١
١٥٤٥
٢٧٦/٢/١
١٥٤٦
٢٧٦/٢/١
١٥٤٧
٢٧٦/٢/١
١٥٤٨
٢٧٦/٢/١
١٥٤٩
٢٧٦/٢/١
١٥٥٠
٢٧٦/٢/١
١٥٥١
٢٧٦/٢/١
١٥٥٢
٢٧٦/٢/١
١٥٥٣
٢٧٦/٢/١
١٥٥٤
٢٧٦/٢/١
١٥٥٥
٢٧٦/٢/١
١٥٥٦
٢٧٦/٢/١
١٥٥٧
٢٧٦/٢/١
١٥٥٨
٢٧٦/٢/١
١٥٥٩
٢٧٦/٢/١
١٥٦٠
٢٧٦/٢/١
١٥٦١
٢٧٦/٢/١
١٥٦٢
٢٧٦/٢/١
١٥٦٣
٢٧٦/٢/١
١٥٦٤
٢٧٦/٢/١
١٥٦٥
٢٧٦/٢/١
١٥٦٦
٢٧٦/٢/١
١٥٦٧
٢٧٦/٢/١
١٥٦٨
٢٧٦/٢/١
١٥٦٩
٢٧٦/٢/١
١٥٧٠
٢٧٦/٢/١
١٥٧١
٢٧٦/٢/١
١٥٧٢
٢٧٦/٢/١
١٥٧٣
٢٧٦/٢/١
١٥٧٤
٢٧٦/٢/١
١٥٧٥
٢٧٦/٢/١
١٥٧٦
٢٧٦/٢/١
١٥٧٧
٢٧٦/٢/١
١٥٧٨
٢٧٦/٢/١
١٥٧٩
٢٧٦/٢/١
١٥٨٠
٢٧٦/٢/١
١٥٨١
٢٧٦/٢/١
١٥٨٢
٢٧٦/٢/١
١٥٨٣
٢٧٦/٢/١
١٥٨٤
٢٧٦/٢/١
١٥٨٥
٢٧٦/٢/١
١٥٨٦
٢٧٦/٢/١
١٥٨٧
٢٧٦/٢/١
١٥٨٨
٢٧٦/٢/١
١٥٨٩
٢٧٦/٢/١
١٥٩٠
٢٧٦/٢/١
١٥٩١
٢٧٦/٢/١
١٥٩٢
٢٧٦/٢/١
١٥٩٣
٢٧٦/٢/١
١٥٩٤
٢٧٦/٢/١
١٥٩٥
٢٧٦/٢/١
١٥٩٦
٢٧٦/٢/١
١٥٩٧
٢٧٦/٢/١
١٥٩٨
٢٧٦/٢/١
١٥٩٩
٢٧٦/٢/١
١٦٠٠
٢٧٦/٢/١
١٦٠١
٢٧٦/٢/١
١٦٠٢
٢٧٦/٢/١
١٦٠٣
٢٧٦/٢/١
١٦٠٤
٢٧٦/٢/١
١٦٠٥
٢٧٦/٢/١
١٦٠٦
٢٧٦/٢/١
١٦٠٧
٢٧٦/٢/١
١٦٠٨
٢٧٦/٢/١
١٦٠٩
٢٧٦/٢/١
١٦١٠
٢٧٦/٢/١
١٦١١
٢٧٦/٢/١
١٦١٢
٢٧٦/٢/١
١٦١٣
٢٧٦/٢/١
١٦١٤
٢٧٦/٢/١
١٦١٥
٢٧٦/٢/١
١٦١٦
٢٧٦/٢/١
١٦١٧
٢٧٦/٢/١
١٦١٨
٢٧٦/٢/١
١٦١٩
٢٧٦/٢/١
١٦٢٠
٢٧٦/٢/١
١٦٢١
٢٧٦/٢/١
١٦٢٢
٢٧٦/٢/١
١٦٢٣
٢٧٦/٢/١
١٦٢٤
٢٧٦/٢/١
١٦٢٥
٢٧٦/٢/١
١٦٢٦
٢٧٦/٢/١
١٦٢٧
٢٧٦/٢/١
١٦٢٨
٢٧٦/٢/١
١٦٢٩
٢٧٦/٢/١
١٦٣٠
٢٧٦/٢/١
١٦٣١
٢٧٦/٢/١
١٦٣٢
٢٧٦/٢/١
١٦٣٣
٢٧٦/٢/١
١٦٣٤
٢٧٦/٢/١
١٦٣٥
٢٧٦/٢/١
١٦٣٦
٢٧٦/٢/١
١٦٣٧
٢٧٦/٢/١
١٦٣٨
٢٧٦/٢/١
١٦٣٩
٢٧٦/٢/١
١٦٤٠
٢٧٦/٢/١
١٦٤١
٢٧٦/٢/١
١٦٤٢
٢٧٦/٢/١
١٦٤٣
٢٧٦/٢/١
١٦٤٤
٢٧٦/٢/١
١٦٤٥
٢٧٦/٢/١
١٦٤٦
٢٧٦/٢/١
١٦٤٧
٢٧٦/٢/١
١٦٤٨
٢٧٦/٢/١
١٦٤٩
٢٧٦/٢/١
١٦٥٠
٢٧٦/٢/١
١٦٥١
٢٧٦/٢/١
١٦٥٢
٢٧٦/٢/١
١٦٥٣
٢٧٦/٢/١
١٦٥٤
٢٧٦/٢/١
١٦٥٥
٢٧٦/٢/١
١٦٥٦
٢٧٦/٢/١
١٦٥٧
٢٧٦/٢/١
١٦٥٨
٢٧٦/٢/١
١٦٥٩
٢٧٦/٢/١
١٦٦٠
٢٧٦/٢/١
١٦٦١
٢٧٦/٢/١
١٦٦٢
٢٧٦/٢/١
١٦٦٣
٢٧٦/٢/١
١٦٦٤
٢٧٦/٢/١
١٦٦٥
٢٧٦/٢/١
١٦٦٦
٢٧٦/٢/١
١٦٦٧
٢٧٦/٢/١
١٦٦٨
٢٧٦/٢/١
١٦٦٩
٢٧٦/٢/١
١٦٧٠
٢٧٦/٢/١
١٦٧١
٢٧٦/٢/١
١٦٧٢
٢٧٦/٢/١
١٦٧٣
٢٧٦/٢/١
١٦٧٤
٢٧٦/٢/١
١٦٧٥
٢٧٦/٢/١
١٦٧٦
٢٧٦/٢/١
١٦٧٧
٢٧٦/٢/١
١٦٧٨
٢٧٦/٢/١
١٦٧٩
٢٧٦/٢/١
١٦٨٠
٢٧٦/٢/١
١٦٨١
٢٧٦/٢/١
١٦٨٢
٢٧٦/٢/

كتاب الثاني عشر في الجور والاراء وفيه مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة في اصطلاحات الفقهاء

١٤٦/٢/١ الجور مع المال من تصرف في ماله سواء كان هذا المجرى قبل البيع كالجزء الذي على الصغير والمجنون او من قبل الحاكم كالجزء على العاقل والسفيه

١٤٦/٢/٢ العاقل من له عقله من ماله كمن له ماله الموصور

١٥٤/٢/١ والرشد في هذا الباب هو صلاح المال وحسنه السفيه

١٥٤/٢/٢ الصغير هو الذي لم يبلغ البلوغ يحصل بانه زال ادبيات اشهر الحشد حول العقل والبلوغ خمسة عشر سنة في الذكر والاشق او خمس او خمس في الانثى فقط

١٥٧/٢/١ المجنون هو المتمسك بالعقل والشيخ الكبير اذا عقل عقله بمنزلة المجنون

٢٨٤/٢/٢ المجنون الطبيعي هو الذي لا رضى افاقته

الباب الاول في الجور على وجهه ثلاثة فصول

الفصل الاول في نفس المجور عليه وتصرفاته وما يتعلق به من الاحكام

١٤٧/٢/١ الصغير والمجنون والسفيه مجبور عليهم في تصرفهم والمجور عليهم عام في احوالهم ودرهمهم

١٥٤/٢/١ الصغير والمجنون مجبور عليهم سراً ولا يحتاج فيه الى حكم الحاكم

١٥٤/٢/٢ متى عقل المجنون رشداً او بالغ الصغير رشداً او بالغ مجنوناً ثم عقل رشداً انقلب الجور على ما كان حكم الحاكم في ذلك حالها حالها

١٥٧/٢/١ لا يثبت الجور على منعه او حبه بعد بلوغه رشده الا حكم الحاكم ولا ينفك عنه الجور الا حكم الحاكم والولاية في احواله للحاكم

١٤١/٢/١ ينبغي ان يهرس الجور على منعه عليه الحاكم منعه او مجنوناً او عاقلان ولا يشترط عليه

١٥٤/٢/١ لا ضمان على مجور عليه في نفسه فيما لم ينفك يده مما دفع اليه ولو سبغ او فطر مثله لولا ان احداه

٢٢١/٢/٢ اوجبه او اعلمه او اودعه من صغيراً او مجنوناً او سفيه فلفظه يدهم او ينفكهم فهو ضمانه عليهم اطلاقاً

يدفع اليهم ولم يسلطوا عليه اذا انصفوه بغيره وكذا في حكم المصنوع

١٥٤/٢/١ على المجور عليه في نفسه ضمانه ضمانه على نفسه او طرف

١٨٦/٢/١ يبيع المبيع والضرر من الصغير المميز الذي ينفكها ولا يبيع فيه ابيض لكنه لا يبيع في بيعه مجنوناً لغيره او صنف

١٨٨ اوجونه ولو اذنبه الجور

١٥٤/٢/١ لا يبيع دفع المجور عليه في نفسه ماله لاجد يداينه عليه فلو فعل صار في ضمانه آخذة حتى يقضه الجور

٢٢١/٢/٢ الا اذا قضيه آخذته في نفسه على الضمان ولم يفرط فلا ضمان عليه وانه في نفسه

١٥٧/٢/١ للسفيه فعل لا يتقاه بالمال مقصورة بدارنه وليه فله ان يستقل بالعدادان السفيه كالمجور

٢٢٧/٢/٢ وحموه فانه اكرم من يبيع فرض زمتا السفيه منه ماله دفع الاتفة بغيره عليه في الظاهر ويبيع روجه

٥٩٨/٢/٢ يداينه وليه ضامه ومطالبته بالقبض وتفرقه على مال وطهرته وخلقه وحموه ولا يبيع بغير

المعصم ويقبل اذاره بما يوجب حداً كالرا او قدف اذاره سبب او طهرته او قصاص واداره

حكمه في الحال اما اذاره بالمال فله ان يبيعه في الابد فله المجر عليه

٢٢٧/٢/٢ يبيع من نفسه بغيره ووصيته لكنه لا يبيع بغيره من نفسه وصيته ووقف كما لا يبيع بغيره

٦٠٠/٢/٢ المالية من شركة وهوالة وحموه وكفالة

١٥٤/٢/١ من يبيع او تصرف في مال غيره فثبت كونه مطلقاً سبباً منه للبيع والتصرف بغيره

٥٨٩/٢/٢ العاقل اذا اذن بماله في المعاصي او توصل بها الى الفساد فهو سفيه والافضل

الفصل الثاني في دلي الجور عليه في نفسه وما يتعلق به من الاحكام

١٥٤/٢/١ الولاية على اموال الصغير ومبايع مجنوناً او صغيراً لاديه ثم لوصيه ثم للحاكم

١٥٧/٢/١ الولاية على اموال المجور عليه لسفه او مجنوناً لاديه ثم لوصيه ثم للحاكم

١٥١/٢/١ يشترط في الولي البلوغ والعقل والرشد والحرية ويكتفي بالعدالة الظاهرة فاذا فقد شي من ذلك

١٥٥/٢/١ اقام الحاكم اميناً عليه لكنه المكاتب له ولاية ولده التابع له رونه

١٥٥/٢/٢ ليس للولي الصرف الاعايفه المط للمجور عليه فهو دفع ماله الى الاعداء ولا يفرقه بغيره بغيره

٢٢٤/٢/٢ به منعه ماله اذنه او ما طاب به او ما اذنه النفقة على المدعي او رقه بغيره

١٥٩/٢/١ للولي ان يطالب بحقوقه المجورية ويدين بها ويقيم البيئات ويكلف الفقه له في دفع بعض

١٢٤/٢/١ ما على المجور من دينه دعيه اذا كانت به دينه ويقضه بعض ما للمجور له ثم كرهه دينه

١٨٨/٢/١ ليس للولي ان يبيع من نفسه ماله ولا يبيع ماله ولا يبيع ماله ولا يبيع ماله ولا يبيع ماله

١٥٥/٢/١ يوزن بدينه مال ابنه المجور عليه وانه يبيع ماله له وانه يترحمه بدينه لغيره ويتولى طرف

٢٢٤/٢/٢ العقد وليس لغيره من الاولياء ذلك

١٥٥/٢/١ للولي مطلقاً الا فيما عدا الجور عليه والبيع كله للمجور عليه ودينه ضمانه والبيع لغيره

٢٢٤/٢/٢ والريسة بغيره والتصرف بالصلوة والرهبة لدى ثقة خاصة وشراء عقار لا يستقل به ماله

بما جرت به عادة البيع وبيع عقاره بالصلوة والسفر ماله مع الؤمة ومكاتبه القس والقس على

مال ابنه كان في دينه ماله والاولاد للوصية البحرية

١٥٥/٢/١ للولي بداهة المجور عليه ولا ينفك منه ماله عليه وعلى من اذنه مؤدته بالمدون وله تعميل النفقة

لمدة جرت به العادة وتقبض المجنون له صيف عليه

٥٨/٢٨
للعلى غير الحاكم وامتنعه بالكل حاجة من ماله الاقل من حاجة مثله او لفاتية اما مع عدم الحاجة فليس
له الا ان ارضى له الحاكم شيئاً

٤/٤٤ لا يصح اقرار المولى على المتجوز مال ولا ان يوفى ونحوه لكنه اقراره بالمصروفات المتأخذة منه كاحترائه بجميع
اولا بطلبه ونحوها صحيح

١٥٩/٢
لولى الصفيه المحيد ايد اذنه له في التجارة فاذا اهلوا به او عيى جميع انواع البهاره ملك المحالعه والمعاكسه والبيع
المنقسم والدعوى والقارة والضياع وكلفه المصمم

٢٤/٢٨ المأزوق في التجارة لا يملك التبرعات ولا اليد في جرفه ولا انه يتوكل لغيره لكنه لا يدنو من جرفه
ورأى انه رأى مصاحبه

١٦٠/ع
للمنير المأرور عليه في التجارة انه يملك فيما يعجزه فيما لا يتولاه قطعه وفيما عذر الله ليس له ان يملك الا اذنه عليه
١٦١/ع
كسوة الولي عنه رخصته بفتح المجرور عليه لا يكون ذرا

١٥٩/٤٨
يتفق اذ هو القوي للمحمية والامانة والقدرة النوع المعينه له من لوازمه له الوفاء في التحريم له فليس
له ان يتمازرها او بالاختلاف البرهان فلهذا وجميع غيره فليس له جميع غيرها

١٦٤/ع/١ يصح اقرار المحيضة المأزومة في الحاجة في قدر ما اذنت له فيه

١٥٢/ع/١ منه ان رشفه اظاها لا دفعه اليه بالرضي ختمه على اليد به من الصفحات فاذا تحققه الولي صدر منه

دفع اليه ماله وحسن قبل الطبع

٢٩٠/٢	المجموعة والصغير غير المميز لا يصح تصرفاتها المادية ولا البعير
٢٩١/٢	المجموعة والصغير غير المميز لا يصح تصرفاتها المادية ولا البعير
٢٩٢/٢	المجموعة والصغير غير المميز لا يصح تصرفاتها المادية ولا البعير

١٥٤/٢/١ لفظہ الصغیر محکمہ فیضان شریعت - انوار شریعت

١٢٧/٢
 ٢٠٦/٢

١٢٧/٤/١
 ٢٠٦/٤/٢
 ١٢٧/٤/١
 ٢٠٦/٤/٢

اذا دخل المدينة بطلب اليه فلكاه امره الا ان ياتى فاني ابي حبه ويجب عليه ان ياتى اليه
اذا ابي المدينة لم يوسر دفع ما عليه عز راجه اصداغ الحاكم طاله وقضى ما عليه منه

لا يحل المدينة المؤقتة بحسب المدينة ولا يتقلد

[illegible]

١٤٩/٢/١ اذا كانت المدينة فليس لها من الزام بها المدينة اخذ حقه من الشركة بل الجار له ان يبيعه على حاله
١٥٠/٢/١ المديونه لا تمنع انتقال ركة المدينة الاخرى سواء كان المدينه لله او للمساكين وسواء اهلها او الشركة
٢١٩/٢/١

ثم لا يضحى تصرف المورث فيما يملكه الاقل من الثلث الا بالنية او الحيلة فانه تقدر وقائمه في العقد
الفصل الثاني في المقتسب والحكامه

اذا اطلب غراما والمفلس ولو بغيره المخرج عليه الزم الحاكم باطلا حتى يتم ولا يخرج عليه بدونه طلب احد من الغراماء
كما لا يخرج عليه بطلية نفسه

١٤٠ / ٢ / ١
١٤١ / ٢ / ١
٢٠٩ / ٢ / ٢

١٤١/٤٨
٢٠٩/٤٢

ينبغي إعطائه المخرج على المظالم والأشياء عليه

١٤١/٢/١	تصرفات المجلس قبل المرحلية لما قد ذكره وطلبا فلو ثبت على هو لزمه قبل المرحلية شارك صاحب الوفاة
١٤١/٢/٢	مجرد المرحلية المجلس يتفاد هو عملا على حالة الجوهر والحداد له بارش او كونه فله نص في اذنه له لانه ولا تصرف

فيه تصرفاً مستأنفاً بجميع اوقية او وقف او نحو ذلك اما التصرف بغير المستأنف كالنقل لعيب او نحوه فيما استراه قبل الحول الا انما يصح منه بدونه استئذان الوصي الا ان

٤٨٩/٥
ما لم يفسد لا يزول عنه ملكه قبل القسي فلو كان له تسعة في عاقل فباع شريكه تسعة تسعة وله الأخذ في دمه وأتاه وليس لقراء الأخذ بأولهم تسعة منه دفع التسعة منه له وتسعة ملكه لعل التسعة

تعلقت به عقود الوفاء

٥٧
٧
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

١٢٣/٤
 بشرط الرجوع لوجه العبد حالاً لم يخطط بما لا يتخير منه ولم يتغير صفاته بما يزيل اسمها أو ينقص
 ما يميزها فلو اختلفت أريت برئت أو لم يسم العبد أو قطع الثوب جميعاً أو جرح الشئ أو ألبس أو طهره الحب
 أو جرح العبد جرحاً ينقص به قيمته فلا يرجع فيه

127/5/1

ثم يحمد له عليه السلام ما كان فيه من الحكمة والبرهان على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء و
هو الغني عن العالمين ثم يذكر في هذا الفصل بعض ما ورد في الحديث من أن الله تعالى لا يخلق

٢٩٠/٤
أخيرا لعائيل وسيد في ملكه الأشرار على حب الشفعة لعدم وجوده بشرة أولاده لم يجد غير
لأهلية فيه الشراة أو لم لا يقدم معه المحل لضرورة لا يقطع شفعته

طلب الصفه للصغير والمجنون المصروع والسفيه كونه مريدا له ولزم الطلب اذا كانه في حفظ المصروع
واللازم الترتيب ولا يترتب الصفه بترك الطلب مطلقا ولا استقامته اما العسر عليه والمضرة غير المصروع فتستلزمها

٢٨٤/٥/١
٢٧٧/٥/٢

بشيء لا يشوب استغناءه كونه الشئ مبيعاً أو في حكمه كالقول بعرض معلوم المصالح به غير نقد أو عرض
أو ضمان أو وجه المال. فلا صفقة في حقه ولا في حقه بيع عرض ولا ضمان أو وجه غير مالي كالصداقة وبدل
المخرج وعرض المصالح عند ورودها معاملة أهل العدة أو معاملة

الأربعيناً مدونة الأرض
الأخذ المسبعة في معنى الشراء، وكل ما استعمل الأرض المسبعة في الأرض المنقوعة، فلو سعت الأرض

٤٨٧/٢/١

٢٨٨/٢/١ شتم طه وادعاه عليه علم جميع المفعول على الفصل السابق في فصل اطلب
٢٩٢/٢/١ شتم طه وادعاه عليه المفعول السابق لانه لاقى لوجهه فليس له ان يدعاه المفعول لانه

المستحق فيه أو غيره

ادوار المشركين ولا شفاعة لواحد من المشركين سبي ملك قحطانها او تعاضت بيتها

الفصل الثالث في ما يقطر الشفع وما لا يقطرها

لا تترك القصة الاصلية على قاطبة وندفع اليها هذه الساتع والمستمى في السبع الاثني عشر القصة
فصلها في الساطع على صفة ما في الساتع

الصفحة منه الجمل والقصص ما أخذ سبع عشرة الأولى عشرة وما يدور الثانية بقية الخمس وفي الثالثة
الخامسة بقية الخمس وفي الرابعة التي لها من الألف والواحد مائة وثلاثون وفي الخامسة بقية

اد استوهيه او استوره اياه او استاجره منه او قاسمه او ساقاه او حلب منه الحماكة او الحماكة والحورنك

لعله ما خالف الحقيقة الواقعة قد لا تخطئ فلا يجوز له ان يفتق من علم الواقع شيئا لو كانت غيبه عليه البيع لأفراها -

له قوة شعبة لانه اذا كان له شعبة 2 افعال احدى علمه واني قد علمت ان في الحال الواحد احدى علمه تحت شعبة
مطلقاً كما لو كانت علمه ان الشئ يبيع مما في فبانه ان كان او علم ان الشئ يبيع الشئ علمه واني قد علمت ان

٢٩٧/٩
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨

موت الشيخ قبل هذا الشفعة مع القعدة صلح لها المائة المثلث والأشهاد أربعة وعشرون من ذوات العقول والنفوس
الماتة تصرف للمدة في جميع حصة بقران على طاعة طاعت شفعة

$$\begin{array}{r} 2.4 / C / 1 \\ 2.2 / C / C \\ \hline 2.8 / C / 1 \end{array}$$

في البعض وكذلك في البعض ودلالة على انه في البعض كانت صفته في حكم ثلثه عود
 اذ بيع شقه من عقار به صفقة واحدة وكان البيع من الشقة فيها فله اخذها او اخذها
 كانه اخذ شقه من ماله الشقة فيه احد او مع ماله الشقة فيه وقسم الشقة على قيمتها في المال الشرا

٢٩٦/٤/١

الفصل الثاني في تصرفات الشفع

تصرفات الشفع في الشفع بعد ملكه لطلب الشفعة على وجه صحيح ولو لم ينفذ اطلاقه لم يصح
 تصرف الشفع في ملك الشفع به بيع كانه بشفعة قبل علمه ببيع شركه لوجه الشفعة صحيح
 لكنه لا ينقل شفته اذ علم ان اياها جميع الشفع به بعد علمه بذلك سقطت شفته وبيع البعض
 لا يقطع شفته وثبتت الشقة للشري الاول مطلقاً
 تصرف الشفع في ملكه بما لا ينقل الملك كالإطاعة والرهبة قبل طلب الشفعة او بعد الاذن بشفعة في الشفعة

٢٩٠/٤/١

٢٩٠/٤/٢

٢٩٠/٤/٣

الفصل الثالث في تصرفات الشفع منه

تصرف الشفع منه في الشفع قبل طلب الشفعة تصرفاً ناقضاً للملك مما لا يثبت به الشفعة ابتداء
 كالوقوف مطلقاً والرهبة بالعرض وعبد مراً او بدل قطع ونحوه صحيح ما عدا ذلك بطلت الشفعة
 اما ما لا ينقل الملك كالرهبة الأمانة فلا يخل من الشفع ونفسه من حيث هذه
 تصرف الشفع منه في الشفع قبل طلب الشفعة تصرفاً موجباً للشفعة صحيح وللشفع ان يخذل
 اي العقيدة سواء وكذا لو تعدت المقود فانه اخذ بالعقد الاول الشفع ماله به والخذل بالآخر
 لم يفسخ شيء وان اخذ بالتوسط الشفع ما يبيعه رتبة ما قبله وبيع المتأخر منه على بعضه من كل الطرفين الشقة
 تصرفات الشفع منه في الشفع بطلب الشفعة باطلاً مطلقاً
 فني بالبيع ليس في الشقة المبيعة قبل الاخذ بالشفعة لما عدا ذلك بطلت الشفعة
 استقطكها والبيع الزام الشري بقيمة البيع كما لو لم يشفع بذلك وانه اجمع هو الشري بالفصل بينه وبينه
 الشقة الذي وقع عليه العقد فترجع به دفع الأثرة على الآخر

٢٩٧/٤/١

٢٩٨/٤/١

٢٩٨/٤/٢

٢٩٨/٤/٣

٢٩٨/٤/٤

٢٩٨/٤/٥

٢٩٨/٤/٦

٢٩٨/٤/٧

٢٩٨/٤/٨

٢٩٨/٤/٩

٢٩٨/٤/١٠

٢٩٨/٤/١١

٢٩٨/٤/١٢

٢٩٨/٤/١٣

٢٩٨/٤/١٤

٢٩٨/٤/١٥

فني الشقة ببيع ليس في الشقة قبل الاخذ بالشفعة ليرجع على الشفع فله الاخذ بالشقة بالثمة الذي وقع عليه العقد
 وينقص الشفع وكذلك الحكم بوضع البيع بالاطالة اما الموضع البيع للأخذ في الشقة فالأخذ بالشقة الاخذ
 بالثمة الذي حلف عليه البائع

٢٨٧/٤/٢

٢٩٩/٤/١

بطل الشفع منه ونفسه في الشفع لرافاه اخذاً فله فله ذلك ولا يضره نقصاً ولا فيه الشفع منه

٥٠٠/٥/٢

٢٠٠/٤/١

اخذ ابناء او الفرس بقيمة حصة بشفعة او الفلاح فخره انقصه فله شفته

الفصل الرابع في اختلاف الشفع والشفع منه

اذا اختلف الشفع والشفع منه في قدر الشقة وفي قيمة الشقة فالأخذ بالشقة الذي حصل منها صفته الشفع
 منه صحيح في ذلك حيث لا يثبت له الاخذ بالشقة من ماله الشقة من ماله الشقة من ماله الشقة من ماله الشقة
 اذا اختلف الشفع والشفع منه في قدر الشقة في الأول عقد موجباً للشفعة وادعى الآخر عقد الاوجب
 به الشفعة صفته الشفع منه صحيح حيث لا يثبت له الشفعة فانه على او قامت بينة الشفع او انكر
 الشفع منه العقد واقر به البائع ثبتت الشفعة ويبقى الشدة في رتبة الشفع الا انه يطالب به الشدة
 اذا ان شفته

٢٠٧/٤/١

٢٠٧/٤/٢

٢٩٤/٤/٣

اذا اختلفا في الفراس والبناء الموصوفين في الشفع فادعى الشري ان الشفع فاقول الشري
 اذا ادعى شخص على من يبيعه نصيباً فله ان يشره فقال له ان يبيعه انما وليه فيه او متوجع فاقول له بيمينه

٢٩٤/٤/٤

٢١٨/٤/١

الكتاب الرابع عشر في الصلح والبراء وأحكام الجوار

وفيه مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة في المصطلحات الفقيرية

الصلح بما فيه يتوصل براء في موقعة بين متلفيه وهو نوعان	١٤٦٧
صلح عنه اقرار وصلاح عن انكار او سكوت	١٤٦٨
الصلح لهو المباشر لغيره	—
الصلح عنه لهو لشيء المتنازع فيه اذا قطع النزاع فيه بالصلح	١٤٦٩
الصلح عليه او المصالح به لهو بدل الصلح	١٤٧٠

الباب الاول في الصلح وفيه اربعة فصول

الفصل الاول في الصلح عن اقرار

الصلح عن المحرم المقرب به يبطل منه جنه صحيح وهو استيفاء	١٤٧١
لبعض المحرم ذبوا او لهبة في الباقي لكنه لو جبرى ذاب	١٤٧٢
بشرط اعطاء الباقي او بلفظ الصلح او باقلا آخر مما يدل على	—
المعارضه لم يصح مثله لو اقر له بيمين او دين فوضع عنه	—
فوزا او مائعا واخذ الباقي جاز لكن لو قال وضعت عنك النصف	—
على ان تعطيني النصف او صا لمحك عن المحرم ينصفه لم يصح	—
لا يصح الصلح عن دين مؤجل ينصفه حاله لو في دين الكتابي	١٤٧٣
اما لو صطلحا عن الدين الحال على وضع بعضه ربا جيل الباقي	١٤٧٤
صح الوضع ودين الناجيل	—
يصح الصلح عن دين خطا وقيمة مطلق وعن مائة بمض من غير	١٤٧٥
جنه وان كانت قيمة المض أكثر	١٤٧٦

١٤٧٤
١٤٩/١٠/١
لويحي ابلح عن صوكية خطا اوسيه عمد او عمد لا قدر فيه
ارقيه متلف غير متاي باكره منه مقله من جنسه

١٧٧٥ ربيع' الصالح عن متلف مثقال بالآلة من قنينة من اهل السقاية

١٤٧٦
١٤٧٦/١
نور الدين ابي علي بن ابي طالب الملقب بـ "نور الدين" او "نور الدين"

ولا على ابن سبي المقلقة غرضه طوقه

١٢٧٧
٩٥٠٩١
الصالح عن احمد المقرئ علو غير جنه ما وصية صالح بلقفا

إصلاح فالصالح عنه فقد ينقد حرون وعنه فقد يصحح^{دعوى} أو عن

عرض عرض عرض عرض
عرض نقد او عن عرض بيع او عن عرض نقد او نقد بنفسه

اجازة فيشره لصحة ما يشتره لصحة هذه المقررة

فيه مكارم الفصاحة في محملها

١٢٧٨ لا يصح الصلوة معه جنبه أو طاهر الكثر منه أو طاهر طاهر

منذ وصره على وجه الأبرار والبرية صم على ما سوه في الخافه ١٢٥/٢١

(115)

١٢٧٩ رضي الله عنه الدية فخره ^و طلقاً ^و سدر في الذمة رضا

ما به مصالحی عن وشارف وفتیله ورویه منه فتمت الزیمة لیکن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الفصل الثاني في الصلح عن انكار

١٢٨٠
١٢٦٩/١
الصالح عن الف نفا ر عن مال صحيح والكوا بر او في صورة الم عن عليه بيع

في صفة المدعى مالم يكن إصلاح على بعض المدعى به مثلاً لو ادعى على

۴ خضر عینا و دینا فانکر امدی علیہ ثم صالی علی نقد او عین بھار ولا

شفقة في المصالح عنه لو كان ^{بها} ~~تقصيرا~~ فقار ولا يفيحه المدعى عليه

سَيِّئاً لِّلرَّجَدِ بِأَلْصَاحِ عَنْهُ عَسِياً أَمَّا لِّلْأَلْحِ بِهِ نَسِيتُ فِيهِ الشُّفْعَةَ

وَأَمَّا الْمَدْعَى بِهٖ عِيَارًا وَفُتْحًا، أَلْصَقُ أَوْ رَقَعَ الصَّلَاةَ عَنْ عَيْنِهِ وَلَا

طالب پیدا کئے اور قلعہ الصالح علی بن فضال المدینہ فتح فرمادے والا

فَيَحْمَدُ الْمَدْعَى لِمَا سَمِعَا

١٤٨١ اَصْلُهُ عَنْ 'سَكُوتٍ مَعَ' الْجَبْرِيلِ بِالْمَدِّ عَنِ بَدِ زِي عَالِمٍ اَصْلَهُ عَنْ 'فَطَارِ

فأمرهم عليه بحقه فقلت أي لم يقر ولم ينكر جاء الصواب صدق

لدى في وعاء ثم صالحي عنه حتى وله حكم المادة السابقة

١٤٨٢
١٤٨٢

۱۳۷/۹/۱
۱۳۷/۹/۲

۱۹۶۱/۶۱۵
۱۱ صوعه صوعه با او فله

١٤٨٤. قالوا: يا منى، انظر الى يدك انظر الى لحيته لا تفهمي

١٢٨/٦١
صافي اربعين رطل بغيره ثمانون رطلاً

الاول فان المسمى به كذا يظهر ان المسمى به كذا

عن سقيا ولها ارجسية قد ربح مع ذلك اما لرضي الله عنه
منه عمنه من انما لا يشك في انما لا يشك في انما لا يشك في

فذلك ثم تجزئها استقامت لها غير بين الامصار والسج

بيع الدين لغيره لاصح منه او على دينه على آخره

١٩٤٢/٢ چيني لفظ ليلون اطلب له لا يصح مطلقا سواء كان الارجسي

معرفة الله تعالى

منه اوعى على آخر وديقه او قرصا او لفريلما 2 وديقه او لفريلما 2

الفصل الثالث في الصلح عماليس عمال

١٢٨٦
١٢٨٦
يصح اصلاحه عند كل ما يجوز اخذ الموصوفه عنه سواء كان محابو زبيله ام لا

١٤٨٧ يصح الصلح عن قوم مع الوفر أو لا فطار بنقد أو غرض قليل أو كثير حال

او موجد قلعة لوران العرض لمسي محمد لا بطالت لتسمية وروحيه الدية

اما المكان المسمى مطلقا كقوله "ويعبر صم وله الوسط"

١٤٨٨
والصالح المصطفى عن خوارزمي في رسم اشارة الايام في سنة ولا

عن عبد قنن ولا يلزم المضى ولكن تسقط هذه المحقرة ~

١٢٠٥
١٩٦/٩٤
منه صلح عن مال بعض صلحا عن نظار ثبات بعض مستحقا بطول
الصلح ورجع المدعى بدعواه

الباب الثاني في الابرار والحكامه

١٢٠٦
١٩٠/٩١
الابرار من الدين يصلح بملقه او بما يؤدى منها فلو قال سقطت
او تركت او قصه قسبه او وقبته او شاة في صل منه صلح وبرى الدين منه
يصلح الابرار من الدين حال اذ كان او مؤجلا لكن لا يصلح الابرار من الدين
قبل وجوبه

١٢٠٧
١٩٠/٩١
الابرار اسقاطا فهو يفتقر الى لقبه ولا يطل بالرد حتى ابرأه من دين
برئته ومنه يدين من رد لفظ الابرار فهو تسريح وعلى الذن به

١٢٠٨
١٩٠/٩١
لا يصلح الابرار منه لا يصلح تبرعه فهو يصلح منه ناظر الوقف ولا الوصى
وتحكما ولا يصلح ادمه المظلف الرشيد

١٢٠٩
١٩٠/٩١
لا يصلح الابرار المعلقة بشرط لكن لو علقه على موته كان وصية تجرى
فيه احكاما

١٢١٠
١٩٠/٩١
لا يشترط في صحة الابرار علم قدر الدين ولا صفة فيسبح من المجهول لكن
يشترط علم الحمل المؤدى عليه الابرار فلو قال لفرجه ابرأته محال عليك
لصوابه قدره او صفة سواء فقد رجمه ام لا صلح لكن لو قال ابرأته احد
غرماني او برأت فدا نامة هذا لمدنيين لم يصلح

١٢١١
١٩٠/٩١
لو قصح البروة عن الوعيان فلو قال ابرأته منه لفظه لا يلزم يصلح
الابرار في مرض الموت المخوف وصية تجرى فيه احكاما

الباب الثالث في احكام الجوار وفيه فصلان

١٢١٢
١٩٠/٩١
الفصل الاول في احكام ما هو مشترك بين الجارين
الطريقه غير النافذ مشترك بين اهلها فيجوز لاحدهم مصالحه لباقيين

١٢١٣
١٩٠/٩١
عن اخراج جناح او ميزاب او حداث بئر او باب ولا سطره وليس له

١٢١٤
١٩٠/٩١
فصل اول في بدون رضائهم لكن لو فتح متفق للفسخ والبرء بدون رضائهم فلو
حل ذى باب في زقاقه غير نافذ شريك لبقية اهلها فيه الى حد بابه ولو صدق
له فيما دخل عنه ضمن كان له باب في آخره كله نقلة الى اوله او وسطه بشرط

١٢١٥
١٩٠/٩١
عدم الضرر على الغير اما لو كان فيه ضرر كان فتحه مقابل باب غيره او فتحه
عاليا يشترط من منعه ورجاؤه منع منه ولا يسقط بذلك حقه لولا عادته
الى مكانه الاول

١٢١٦
١٩٠/٩١
اذا نهى اهل الطريق غير النافذ لا بد لهم بفتح باب او دخاله او نحو ذلك للحارة
لا بد منه وليس لهم الرجوع عن الادون بعد فتحه ما دام مفتوحا لكن لو سد
ثم اذ فتحه لم يملك ذلك الاداؤن جديدا

١٢١٧
١٩٠/٩١
لا يجوز التصرف في المشترك بغير اذن سائر الشراكا وليس لاحدهم فتح
كوة او طاقه او باب في حائطه مشترك ولا ان يبنى عليه ولا ان يحد
فوق سرة ونحوها

١٢١٨
١٩٠/٩١
يجوز الشريك على العمارة مع شريكه في الاصلان والادقان المشتركين
في ذلك بين الحائط والسقف والدر والسور والدراب والنافذة والقبلة
المشتركة ونحوها او اقامت عمارة او تنظيف المخرج او اصلاح حائط او نحو

١٢١٩
١٩٠/٩١
ذلك مما ينفع الشراكا بتركه فان ابنى اخذ الحاكم منه ماله ونفقة ولا يقرض
عليه اذون الشريك بالعمارة ليرجع بحصة الشريك بالمستحق من النفقة على حصته من
البناء

١٢٢٠
١٩٠/٩١
اذا اقصى الشريك على بناء حصته شريكه باذنه اذون الحاكم او نفقة بنية الرجوع
رجع على حصته شريكه وكان له البناء بينهما

١٢٢١
١٩٠/٩١
اذا بنى الشريك لنفسه ما اذنهم من المشترك بالة فهو مشترك بينهما لما كان
وليس له منع شريكه من الاستفاد به قبل اخذ حصته من النفقة وليس له نقض

١٢٢٢
١٩٠/٩١
ساكنه اما للبناء بغير آله فهو له وله نفقة الواو دفع لا الشريك حصته منه
القيمة وليس لغير الباقي نفقة ولا الزام باقية بنفقه

أو يشترط بترك رخيص ضرره وجب نقضه فان اى احد الشرا
 اجبره الحاكم كعامة المترك
 متى اضم احد الشرا وشرطاً غشياً سقطه ووجب لهده فلو
 شى عليه ولا يرجع على شرا باجرة عهدهم من المردم ان ترى
 الربيع اما لو اضم لغير ذلك لزمه اعادته كما كان
 اذا اضم الشرا فاعطوا المترك له بعمره ويكون له فيه حصه
 ثلثة مائة كربع وخمسة مئة

١٤٤١
 ٢٠٠/٤/٢
 ١٤٤٢
 ٢٠٠/٤/١
 ١٤٤٣
 ٢٠٠/٤/١

الفصل الثاني في احكام ما ليس بمشترك
 بين الجيران

مالك الدار والارض يملك لهواؤها ونحوها فلو امتدت اليه اقصان
 شجر جاره او عودها فلا صاحب الدار والارض الزام بردها او
 قطعها فان اى فله قطعها ولا ضمان عليه
 ولا يجوز التصرف في ملك الغير الا باذنه فليس لاحد فتح كوة
 او طاقه او ضرب وتد او عمل رف في جدار جاره ولا وضع سدة
 عليه ولا اضراع جناح او ميزاب في ملك الغير بدون اذنه ولا يصح
 اصلاح عن ذلك

١٤٤٤
 ٢٠٠/٤/١
 ١٤٤٥
 ٢٠٠/٤/١
 ١٤٤٦
 ٢٠٠/٤/١

للمالك ان يتصرف في ملكه كيف شاء ولكن اذا اضر ذلك بجاره
 كان له منه مثوا لو كان يقى بستان او حديقة سقطا يتدى الى
 وجاره فيؤلفها او يعمل عمالاً او صناعة يضر الحيطان لطاهنة وعمل
 حذوة او سورا يتدى دخانه الى الجار او كنيفاً او بالوعة يفسد به
 جاره او يولص حائطه فللجار منه والزمه بالتمسك ان لم يمكن دفع
 الضرر او يبرأ لكن لو كان الذي حصل منه الضرر سابقاً على ملك
 الجار كما لو كان السور او الطاهنة او الكنيف من قبل بناء الجار
 داره او حفرة بئر او قبل ملك الجار الدار المجاورة فليس له شئ ولا

يلطف بالنقل والذلة
 ليس لاحد ان يتصرف في ملكه تصرفاً يطل او يمنع حق الجاره مثلاً
 لو كان لجاره حوض اجدر على سطح جاره او في ارضه فليس لصاحب
 السطح تعلية سطحه بما يمنع جيران الماء ولا لصاحب الارض
 ان يبني فيسطح ما يمنع جيرانه

١٤٤٧
 ٢٠٠/٤/١
 ١٤٤٨
 ٢٠٠/٤/١

لكل احد تعلية داره ولو افضى الى سدة الفناء وجب له جاره او خيف
 نقص اجرة داره

١٤٤٩
 ٢٠٠/٤/١
 ١٤٥٠
 ٢٠٠/٤/١

لصاحب الملوحة لقرار على السطح فلو اضرهم الفضل اجبره صاحب السطح
 بناءً وليس على صاحب الملوحة شئ من نفقة بناء ما اضرهم او ضرب به الفضل
 ليس لاحد وضع جذوع سقطه على حائط جاره بهواؤه الا عند الضرورة
 بان لا يمكن له التقيف الا به فيجوز ولو كان الحائط لغيره وجب
 اوقفه وليس للجار منه من ذلك ولا اخذ عرض عنه فلو منه الجار
 اجبره الحاكم لكن لو كان الحائط يتصرف به بضم الخب عليه لولاه ونحو ذلك
 فلو يوضع بدون رضاه ماله

١٤٥١
 ٢٠٠/٤/١
 ١٤٥٢
 ٢٠٠/٤/١

منه ملك وضع جذوعه على حائطه فزال فله اعادتها حيث لا يمكن
 التقيف الا به بهو ضرر فلو خيف سقط الحائط بسد وضعه
 لزم ازالته

١٤٥٣
 ٢٠٠/٤/١
 ١٤٥٤
 ٢٠٠/٤/١

صاحب الحائط الذي سقى الجار وضع جذوعه عليه لا يملك التصرف
 فيه على وجه يفسد منه جاره فليس له اضمه لغير حاجته اما لو احتاج
 الى اضمه لحرق سقطه او لتحويله الى مكان اخر لفرض صحيح كان له ذلك
 انظر في المرافعة المبرهنة من التقديم انزل وضعت بحسب منه وجد
 جذوعه على جدار جاره او وجد مسيل ماء على سطح غيره ونحو ذلك
 ولم يعلم سببه كان بقاءه مقامه حتى لو زال ذلك فله اعادته

١٤٥٥
 ٢٠٠/٤/١
 ١٤٥٦
 ٢٠٠/٤/١

١٤٥٧
 ٢٠٠/٤/١
 ١٤٥٨
 ٢٠٠/٤/١

$$\frac{2424}{24100}$$

1480
1475.1

187/5/1
188/5/5

1547

$$\begin{array}{r} 1447 \\ \hline 147151 \end{array}$$

1/1/1

$$\begin{array}{r} 1224 \\ \hline 44012/1 \end{array}$$

220/2/1

$$\begin{array}{r} 1427 \\ \hline 2204 \end{array}$$
$$\begin{array}{r} 1249 \\ \hline 821/2 \end{array}$$

859/2

144.

$\frac{122}{229/2}$

2. v. 2

1441
1440.14

22.12
20.12

11

1225

24.75

5

1428
440/5

$$\begin{array}{r} 220/4 \\ 1555 \\ \hline 220/4 \end{array}$$

120/8

١٩٩٥
٤٩٩/٩/١

لا يقبل تفسير لقرار بما يخالف الظاهر فلو قال له في هذه الحال
الفا في هذه الحال نصفي الزم بقراره ولا يقبل انه يريد ان يربح
ذلك وكذا لو قال له في ميراث ابى مائة فشرها بقرار بدين ولا يقبل تفسيره
بالربح

١٩٩٦
٤٩٩/٩/١

تفسير الكلام بما يقتضيه مقبول سواء كان بكلام متصل ومنفصل
متمم لوقال له عندي الف وضربه مائة او منفصلا بدين او ودية قبل

الفصل الثاني في تعليق الاقرار

١٩٩٧
٤٩٩/٩/١

الاقرار اجبا ربحه سابعه فهو يتلوه بشرط متقبل فلو قال ان قدم
فكون اوان جاء راس الشرار اذا جاء المطر فليزيد على كذا اوان شره
بركة الحمد زيد فزئوا ما لاه لم يكن مقرا بذلك

١٩٩٨
٤٩٩/٩/١

الشرط المتأخر المتصل بالاقرار اذا امتد ان يارب احد الحمد لم يطل
الاقرار كما لو قال له على كذا اذا جاء راس الشرر ويقبل قول المقر بسمية
في تفسير ذلك بالاجل او قصه الوصية

١٩٩٩
٤٩٩/٩/١

تعليق لقرار بمسئمة الله لا يطله اما تعليقه بمسئمة غيره فيسطل به فلو
قال له على كذا ان شاء الله او في مسئمة الله صح

١٩٥٠
٤٩٩/٩/١

الفصل الثالث في وصل الاقرار بما يغايره

ان وصل بالقرار ما يرفع جميع القربة صح لقراره ولو وصل به فلو قال له
على الف الفه ثم بيع لم يقضه اولا على الف استوفاه او ابر في فله كان
تقرا بالالف في هذه الصورة

١٩٥١
٤٩٩/٩/١

يصح استثناء النصف فاقبل لا ما زاد على ذلك فلو قال له على مائة الا خمسين
او اوعشرين كما به ثواب خمسين في الاول وبما نيز في الثانية اما لو قال له على مائة
الا خمسين او اوعشرين كما به ثواب مائة ويغفر الاستثناء لكنه اذا كان المستثنى نفيا
بالاستثناء صح استثناء الاكثر كما لو اقر لزيد بركة الدار الا هذا البيت وكان البيت
الكلها صح ذلك

١٩٥٢
٤٩٩/٩/١

لا يصح الاستثناء من غير الجنس ولا من غير النوع فلو قال له على مائة درهم
او ثوبا او لادنيا كان مقرا بالمائة ويغفر الاستثناء

١٩٥٣
٤٩٩/٩/١

يشترط صحة الاستثناء ان لا يفصل بينه وبين المستثنى من كلامه جنبا
او بساكنة من بملكة الكلام فيه فلو فصل بذلك لغا الاستثناء

١٩٥٤
٤٩٩/٩/١

ان وصل لقرار ببيان صفة المقر به لزم بالصفة البينة متمم لوقال
له على مائة مؤجلة الا كذا او اذلة او ناقصة او مفقودة لزمه بذلك
بصفة

١٩٥٥
٤٩٩/٩/١

ان وصل الاقرار بما ينفى المقر به ويريد البطلان او الاستحالة اعتبر بذلك
و يكون مقرا بالبطلان متمم لوقال له هذه الدار ملكا لها اولا هذه الفرس
عارية او هبة كما به مقرا بالنسبة او بالعارية والرسبة وتعتبر حينئذ
شرط العارية والرسبة وكذا لو قال له على اذني زنى الف قبل تفسيره
بالودية اذا كان متصلا

١٩٥٦
٤٩٩/٩/١

لا يقبل الاضرب في الاقرار ويلزم بالاول فلو قال له على مائة على مائتان اوقال مائتا له
بل مائة لزمه مائتان

الفصل الرابع في الاقرار بالمحمل والمحمول

١٩٥٧
٤٩٥/٩/١

يصح لقرار بالمحمول والمحمول المقرب تفسيره بما يحتمل فان لم يحسن
حتى يفسره

١٩٥٨
٤٩٥/٩/١

من اقران عليه لفدون حقا او شيئا او كذا قبل منه تفسيره بما قبل مال او
بحمد غير مال مما يؤول الا مال او بما رتب في الذمة او يطالب به فان
فسره بحد قذ في او بصفة او بما يجب رده وان لم يكن مالا كطلب الصية
والحاشية قبل منه ولا يصح تفسيره بحمة نعمة ولا بحمد رداءه ورتب
الماطس ونحو ذلك ولا بما ليس بمحمول عاق كزارة وجبة بر

١٩٥٩
٤٩٥/٩/١

يلغوا لقراره بحمدك اذا ما المقر قبل تفسيره ولا يبرأخذ ورثة بيتي بطلقا

١٤٦٠
٤٥٠/٩/١

منه قر بجال قبل تفسيره باقل منقول عادة وان كان قد وصف بالكثرة
والنظم واللقائ

١٤٦١
٤٥٠/٩/١

اقل الجمع ثلثة فلو اقر بقرويه صح تفسيره بثلاثة فالكثرة والوضوح
بالكثرة

١٤٦٢
٤٥٠/٩/١

منه اعترف بشرته مطلقه في ماله اربسهم مبرهم طالحون قال فلو ان شر بكن
في لفظ المال اوله سرهم فيه قبل تفسيره باقل جزوه منه

١٤٦٣
٤٥٠/٩/١

منه قر بعدد منه غير ذكر المعدود قبل تفسيره بحسن و باجتناس مختلفه مما
ثبت في الذمة مثله لوقال له على الف الف درهم بالقر وسه و بالريالات

او بالسياب او بالريان ونحو ذلك لما يقبل منه لوقال خمائة من الفرويه
ومائة من الريالات ومائة من السياب والواحدة مائة من الريان

١٤٦٤
٤٥٠/٩/١

منه قر بصله منه غير بيان المعدود وذكر منه جناسه المعدودات باللفظ
بغير او بد منه فالتكثير بحسن فذلك المعدود ومثله لوقال له على الف ومائتا

ريال او الف ريال او عشرون ريال او مائة او ثلثون ريال او نصف او
عشرة ونصف ريال او مائة وعشرون ريال لزم الجميع من الريالات

١٤٦٥
٤٥٠/٩/١

الاستثناء معيار المعصوم فتمت عليه جنس المستثنى ان يكون يستثنى منه
من جنسه فلو قال له على الف الف دينار فالتل وناخير

١٤٦٦
٤٥٠/٩/١

ويصح استثناء المجزئ منه لوقال له على الف الف دينار او قليل قبل تفسيره
بمستثنى المجزئ بما دون النصف ولا يقبل تفسيره بالنصف ولا بالثمنه

وكذا لوقال له على جبل الف او نظام الف او قريبه من الف قبل تفسيره للمقربة
بالكثرة بالنصف

١٤٦٧
٤٥٠/٩/١

منه قر بجمل ثم قال لو علم في ما اقرت به حلفا بطلب المقر له والزم بما
يصدق عليه الاسم

الباب الثاني في الاقرار والحكامه وفيه خمسة فصول

الفصل الاول في شرط الاقرار

١٤٦٨
٤٥٠/٩/١

يشترط لصحة الاقرار ان يكون المقر مطلقا فلا يصح منه مجنون ولا مسكر
في حاله ولا منه صنف غير ما ذورن اما الصنف المميز لما ذورن له
في التجاع فيصح اقراره في قدر ما ذورن له فيه

١٤٦٩
٤٥٠/٩/١

يشترط لصحة الاقرار ان يكون بما يمكن صدقه فلو اقر بجنونه
بما فيه في السنة بطل اقراره وكذا لو اقر بجنون بانه اقرضه كذا ونحو
ذلك مما لا يحتمل صدقه

١٤٧٠
٤٥٠/٩/١

يشترط ان يكون المقر به بيد المقر او تحت ولايته او اختصا به فلا يصح
اقراره على الغير بما لا يملك انشاء عليه فلا يصح اقراره بحال مجموع
انه لفنون ولا بجال موكلة ان لفنون او اذا كان وكيله في الاقرار

١٤٧١
٤٥٠/٩/١

يشترط لصحة الاقرار ان يصدر باختيار المقر فلا يصح منه مبرم ولا نائم
ولا منفي عليه ولا منه زال عقده بسبب مباح او منه ورثه بكن يصح الاقرار
منه زال عقده بحسب كثره مسكر محمد به لا حاجة اليه

١٤٧٢
٤٥٠/٩/١

لا يصح الاقرار بماله عليه ويصح اقراره بشيء ماله على الاقرار به كما
والله على الاقرار به بدية فاقربا او الله عليه انه يقدر لزيد فاقربا لبلكر
صحي اقراره

١٤٧٣
٤٥٠/٩/١

كما لا يشترط ان يكون المقر به معلوما لا يشترط ان المقر له معلوما
فلو اقر المجزئ لزم التقيية مثله لوقال لفلان المالك لفلان

١٤٧٤
٤٥٠/٩/١

لفضيه الشخصية او فضيه من حدتها صح الاقرار والزم تقيية المالك
ليدفع اليه ويحلف للاخر انه او عاه فان لم يبينه وقال لا اعلم للمالك
منه فان صدقاه انه لا يعلم للمالك منعه انتزع منه وطاعه فافيه
فخصميته وان كذبه وقال كل منعه ان يعلم انه ملكي حلفا لهما جميعا

واحدة انه لا يعلم فان نزل اسم لأحدهما بقرعة وغرم للآخر قربة

الفصل الثاني في اقرار المريض واحكامه

اقرار المريض مرض الموت المخوف بجمعه عليه الفيد وارث او باستيفاء دينه

الذي على غيره وارث في حاكم اقرار الصحيح فيصح منه

يصح اقرار المريض مرض الموت المخوف بوارث كان يقول الفيد وارثي او

يقول للمجهول النسب الفيد اخي او عني وارثي

لا يقبل اقرار المريض مرض الموت المخوف بحال الوارث الا باجازة

بأخ الورثة فهو يقبل اقراره للزوجة بالكد منه مكرها او ما قدر مكره

المثل فهو واجب عليه بمقتضى عقد النكاح ولا تأثير لقراره به

كل دينه ثابت على وارث لا يقبل اقرار المريض مرض الموت المخوف ببراءة

الا باجازة بأخ الورثة مثلا لو اقرته في مرضه من غير المخوف انزل

استوفى مهرها منه زوجا او براءة منه او اقرار المريض باستيفاء دين

له على وارثه لم يقبل ذلك الا باجازة بأخ الورثة

الصبر فيكون المقدم وارثا وفيه وارث بحال لا اقرار لا بوقت الموت

بمعنى انه لو اقر له بمرته لومات حية الاقرار لم يلزم اقراره ولو غرم

منه لارث وقت الموت كما لو اقر للزوجة ثم بانزل اقره لاولده

لوضيه ثم ولد لم يلزم الاقرار الا باجازة الورثة ويصح اقراره

لعه لارثه لومات حين الاقرار ثم صار وارثا له وقت الموت كعه

اقر لوضيه حين وجود ولد ثم مات الولد صح اقراره

الفصل الثالث في اقرار الرقيق والاقراء عليه اوله

يصح اقرار القن بالطهارة وبما يجب عهدا او تغذيرا او كفارة او قودا

في النفس اذا دون على وليه باعترافه في الحال لكن اعترافه بالقود في

النفس لا ينفذ به الا بعد عتقه

١٤٧٩
٢٢٦/٩/١

١٤٨٠
٢٢٦/٩/٢

١٤٨١
٢٢٦/٩/٣

١٤٨٢
٢٢٦/٩/٤

١٤٨٣
٢٢٦/٩/٥

١٤٨٤
٢٢٦/٩/٦

١٤٨٥
٢٢٦/٩/٧

١٤٨٦
٢٢٦/٩/٨

١٤٨٧
٢٢٦/٩/٩

١٤٨٨
٢٢٦/٩/١٠

١٤٨٩
٢٢٦/٩/١١

١٤٩٠
٢٢٦/٩/١٢

١٤٩١
٢٢٦/٩/١٣

١٤٩٢
٢٢٦/٩/١٤

١٤٩٣
٢٢٦/٩/١٥

١٤٩٤
٢٢٦/٩/١٦

١٤٩٥
٢٢٦/٩/١٧

١٤٩٦
٢٢٦/٩/١٨

١٤٩٧
٢٢٦/٩/١٩

١٤٩٨
٢٢٦/٩/٢٠

١٤٩٩
٢٢٦/٩/٢١

١٥٠٠
٢٢٦/٩/٢٢

لا يقبل اقرار السيد على قن الا بحال او بما يرجبه فهو يصح اقراره عليه

بالطهارة ولا بما يرجبه قضا او عقوبة او كفارة ويصح اقراره

عليه بحال وبجناية خطأ او عدا ما لم يرجبه قضا او عهدا ويخير السيد بين

فداءه وبينه وتسليمه في الدشمه

اقرار القن المأذون له في التجارة بحال ينطه بالتجارة يتبع به

بعد عتقه اما غيره المأذون له فيلزم اقراره بحال او بما يرجبه بجناية

خطا او شبه عدا او بالتوف مال او غصب لا يقبل على سيده ويتبع به ليه

عتقه مطلقا

اقرار القن بالسرقة يقبل في حقه القلع ولو كذب سيده دون المال

فلا يتبع به الا بعد عتقه

غير المكاتب من اقراره لا يملك شيئا مطلقا وكل ما في يده مبيع

لبيه فهو يصح اقراره لبيه ولا اقرار سيده له بحال مطلقا سواء في

ذلك اسم الولد والمدير والقن اما المكاتب فيملك ليه ومضافه فيصح

اقراره لبيه بحال واقرار سيده له به

الاقرار لقن الفيد بحال اقرار لبيه فان صدقة لزم وان كذب

بطل اما الاقرار له في نكاح او صداق او تغذير لقذف يصح سواء

صدقة السيد او كذب له والمجد للعبه وله المطالبة به والعقد ليس لبيه شيئا

من ذلك

لا يقبل اقرار الرقيق بركة لغيره لكونه يبع

اقرار المكاتب بالجناية صحيح وتتعلقه بذمة ورقبة جميعا فان عتقه

عتقه اتبع بركه ولا فراه في رقبة لما لو شئت بالسبينة ولا يصح اقرار

سيده عليه بجناية ولا بفير لها

١٤٨٠
٢٢٦/٩/١

١٤٨١
٢٢٦/٩/٢

١٤٨٢
٢٢٦/٩/٣

١٤٨٣
٢٢٦/٩/٤

١٤٨٤
٢٢٦/٩/٥

١٤٨٥
٢٢٦/٩/٦

١٤٨٦
٢٢٦/٩/٧

١٤٨٧
٢٢٦/٩/٨

١٤٨٨
٢٢٦/٩/٩

١٤٨٩
٢٢٦/٩/١٠

١٤٩٠
٢٢٦/٩/١١

١٤٩١
٢٢٦/٩/١٢

١٤٩٢
٢٢٦/٩/١٣

١٤٩٣
٢٢٦/٩/١٤

١٤٩٤
٢٢٦/٩/١٥

١٤٩٥
٢٢٦/٩/١٦

١٤٩٦
٢٢٦/٩/١٧

١٤٩٧
٢٢٦/٩/١٨

١٤٩٨
٢٢٦/٩/١٩

١٤٩٩
٢٢٦/٩/٢٠

١٥٠٠
٢٢٦/٩/٢١

١٥٠١
٢٢٦/٩/٢٢

١٥٠٢
٢٢٦/٩/٢٣

١٥٠٣
٢٢٦/٩/٢٤

١٥٠٤
٢٢٦/٩/٢٥

الفصل الرابع في الاقرار بالنسب

١٤٨٧
٢٢٨/٩/١
٢٠٤/٩/٢
مردوف النسب لا يصح اقراره بغير ادب والزوج والمولى
فلا يقبل اقراره بابن ابن ولا بجد ولا باخ ولا دم ولا ذل ولا يقبل
منه مجهول النسب
١٤٨٨
٢٢٨/٩/١
٢٠١/٩/٢
الاقرار بابن اوجه او زوج او مولى صحيح ولو سقط به او رثا فعرفا
بشرط ان لا يكون له محس وان لا يدفع به نسباً لغيره وان يصدق
لغيره مثلاً لو اقر باحد من البرية بمسكين فالثواب بينه
منه لغيره بمسكين فالثواب بينه وبين المسكين
١٤٨٩
٢٢٨/٩/١
لا يقبل في تصديقه ولو اقر بولد وعلم ان له غيره اقر
بمجهول النسب بمولى اعتقه اقرت امرأة بزوج نصدة المقر لهم في الفقه
الصحيح قبل اقرارهم وثبت لهم الارث بمقتضى الاقرار حتى لو كان للمقر
اخوة في الصدورين والدولية صحبوا بالمقر
١٤٩٠
٢٢٨/٩/١
٢٠١/٩/٢
لا يشترط تصديقه المقر له في المارة السابقة اذا كان متبناً او صغيراً
او مجنوناً طالما لا يشترط كذبها بعد الكبر والنقل
١٤٩١
٢٢٨/٩/١
لا يقبل الاقرار بمجهول النسب على غير مقر مثلاً لو اقر باخ في حياة الاب
او بعم في حياة الجدة ولهما غير مقرين بذلك لم يقبل لهذا الاقرار
١٤٩٢
٢٢٨/٩/١
٢٠٤/٩/٢
١٤٩٣
يقبل اقرار المرأة حتى السفيرة من نفسها بالنكاح ولو تعدد دعوى وجبته
جوت الكيفية لا يجب جوت زوجية ام لا لا يشترط بنوع اخوة غير التوام
مثلاً لو اقر بنوع زيد فثبت له من لم تثبت زوجية ام لا بنوع اخوة
زيد كان توأم تثبت بنوعه
١٤٩٤
٢٢٨/٩/١
كما يقسم الورثة مقام الوارث في مال والديون التحال عليه رثة الدعاوى
يقومون مقامه في الاقرار بالنسب مثلاً لو اقر جميع الورثة بنسب من
لواقر به مورثهم ثبت له قبل منهم وثبت له باقرارهم ايضاً

١٤٩٥

النسب لا يتبين فلا يشترط باقرار بعض الورثة لا في حصة المقر
ولا في حصة غيره لكنه يشارك المقر المقر في الميراث بقدر ما يخصه
فيعلم له ما فضل بيد المقر حصة بمقتضى اقراره مثلاً لو مات زيد
عبدانين فاقرا أحدهما باخ ارحم لم يثبت له ويقسم المال بينهما
نصفاً لم يقر والنصف الاخر بين المقر والمقر فيعلم المقر في
الصورة الا ان يلقى النصف والثانية اربعة أخماس والباقي للمقر

٢٢٨/٩/١

٢٠٥/٩/٢

١٤٩٦

اقرار المولى المجرب بنكاح من يملك نكاحاً صحيحاً صحيح ولا عبرة لقولنا
اما اذا لم يكن مجرباً فلا يقبل اقراره الا اذا اقرت بالاذن له
يكتفى بالسكوت في تصديقه اقرار الزوجية لاقرار بالزوجية وثبت
بالأدلة

٢٢٨/٩/١

١٤٩٧

٢٢٨/٩/١

١٤٩٨

لا أثر للمجرد اقرار الزوجية ولا لغيره اقرار بالزوجية اذا صدق له
ذلك قبل موت المقر ميتة الترات بينهما اما اذا بقي على الكذب
متمات المقر فلا يقبل تصديقه بعد ذلك فلا يرد

٢٢٨/٩/١

١٤٩٩

لا يقبل اقرار كلف بنكاح منيرة بيعه وفسخه الحاكم

٢٢٨/٩/١

٢٠٤/٩/٢

الفصل الخامس في احكام عامة

١٥٠٠

من مملوك انشاء شيء مملوك اقراره فيصح اقرار المولى على مجموع
المستوفى على الوقف بما يملك انشاء ما يصح اقرار المولى على موط
فيما وطل فيه فلو اقر المولى ببيع مملوك المجهول او اقر المالك ببيع
الوقف او اقر المولى ببيع وقبض ونحوهما بان تصرف بذلك قبل
ذلك منهم

٢٢٨/٩/١

٢٢٥/٩/١

٢٨٠/٩/٢

١٥٠١

يصح اقرار المورث على مورثه فيما يملك حصته فاقرا جميع الورثة بدينه عليه
نافذ ويلزمهم قضاءه له لتركه وان اقر به بعضهم بالوساطة لزم

٢٢٨/٩/١

المقرض بقدر رائه فان ورث النصف لزمه نصف الدين وورث الربع لزمه الربع وهكذا وكذلك الاقرار بالوصية

١٥٠٤
٤٤٤/٩١
او ضافة قد يكون لود في موصية فتو في الاقرار للمفتر بما ضافة المقر
الى نفسه مثلاً لو قال واري اوفري لفلان اوله من ماله اوفيه لفلان
اوله من ميراثي من ابي الف او قال ويني الذي على فلان لفلان يدي اقراره
للميراث لفسره بالبرية قبل منه فتو يجب على المقر ان يباضة

١٥٠٥
٤٤٤/٩١
الاقرار بالدين يتعلق بالذمة والاقرار بالعين يتعلق بذات فلان قريدين
لشخصين وبيان لا يفرق بين العين احدى ولو لم يملك المقر مال غيرها

١٥٠٦
٤٤٤/٩١
الاقرار بشئ يتضمم دعوى او حجات حقه على الغير يقبل فيما عليه لوضا له مثلاً
لو قرأ انه خال لفلان امرأة على الف بائنة منه والقرال لفلان في نفس العرض وكذلك لو

١٥٠٧
٤٤٤/٩١
اقر بدار انما لفلان من زينة في الف او اقر بدار لزيد وقال استاجرته من سنة
او شرب وقال خطبته او صفتته بكذا

١٥٠٨
٤٤٤/٩١
يطلب الاقرار برود المقر او بكذا في فلو اقر بمال في يد لزيد فكذا يطلب
يطلب الاقرار بقرال في يد ويقبل الرجوع المقر وعوده به لنفسه بعد تكذيب

١٥٠٩
٤٤٤/٩١
المقر له اما دعوى المقر به ورجوعه بعد التكذيب الى نفسه يوعه فلو يقبل
لا يزعم ارباب الديون الثابتة بمحض اقرار الورثة ارباب الديون الثابتة

١٥١٠
٤٤٤/٩١
باقرار المورث كما لا يزعم لفلان ولا لفلان ارباب الديون الثابتة
بالسنة فتقدم الديون الثابتة بالبيات ثم الديون الثابتة باقرار المورث

١٥١١
٤٤٤/٩١
على ما اقر به الورثة
لو يقبل الرجوع عنه الاقرار بحقوقه العباد كما لا يقبل الرجوع عنه الاقرار بحقوقه

١٥١٢
٤٤٤/٩١
الله التي لا تدعو بالشكرات اما ما طان هذا فله فيدرا بالرجوع
ما جرت العادة بالاقرار بقبضه او قباضه قبل حقيقة القبض او انكر

١٥١٣
٤٤٤/٩١
المقر حقيقة القبض من غير محذور لا قراء وطلب اهلون خصمه حلف فان
نقل قضى عليه

١٥٠٩
٤٤٤/٩١
منه باع او ولعب او نحو ذلك ثم ادعى انه وقع ذلك تكليفه ولو بينه
له وطلب اهلون خصمه لزمه الحلف فان نقل قضى عليه

١٥١٠
٤٤٤/٩١
منه اقر بقبض ثم ادعى فساده وانما اقر به على ظنه صحة لم يقبل منه
ذلك وله تحليف المقر فان نقل حلف المقر بطلان دونه وبرئ منه

١٥١١
٤٤٤/٩١
منه تصرف في شئ تصرفاً جعل لغيره فيه حقا ثم اقر بما يمنع من
تصرفه لو يقبل اقراره كما لو باع او عتقه او ولعب ثم اقر بالحقود المقر

١٥١٢
٤٤٤/٩١
عليه لغيره او اقر ان البيع لفلان او المصقة ام ولد لم يقبل ذلك
في صحة الشراء او المصوبة له او المصقة ولو يورث على تصرفه ككسبه لزمه

١٥١٣
٤٤٤/٩١
ان يقرم بدمه للمقر له
منه تصرف في شئ تصرفاً يثبت على المورث ثم ادعى انه لم يكن ملكه

١٥١٤
٤٤٤/٩١
حيث التصرف لم يقبل قوله مطلقاً ولكنه تسحب بينة ان لم يكن
ملكه بالزنا باقراره بملكه ولو ادعى تسحب بينة

١٥١٥
٤٤٤/٩١
او ادعى ائتمان ورا في يد مالك انزلها شركة مع الشيوخ فاقتر
ذو اليد يبيها لواحدها فاما المقر به بينها

١٥١٦
٤٤٤/٩١
الاقرار بالدين يقبل ويؤخذ به فلو اقر بشئ في يد انه اخذ
منه زيد او فصبه منه فقد اقر له باليد فيلزم تسليمه اليه لكنه لو قال

١٥١٧
٤٤٤/٩١
قبضته فله يذريه او وصل الى فلان في يد لم يكن ذلك اقراراً
له باليد

١٥١٨
٤٤٤/٩١
الاقرار لسندو يقتضي التسوية بينهم عند علم المزاعم مثلاً لو قر
الورثة بالذكة لزيد وبكر ما بملقط واحد خفي لهما بالسوية او اخر

١٥١٩
٤٤٤/٩١
بالذم جماعة بملقط واحد خفي لاهم بالسوية بينهم
منه اقر بجرية عبد او شرب بذر فزوت شراوته ثم اشتره مسيب

١٥٢٠
٤٤٤/٩١
عتقه عليه حاله لا ولا ولا له

١٥١٧
٤٩٨/٤١
١٥١٨
٤٩٨/٤١

القرار ببقاء الجماعة حال ليس قراراً بمحله
منه قرينة بطلان قراره كان مقراً بالاولى منهما دون الثاني
منه لوقال له عندي سيف في قرار او مائة ريال في صندوقه او بيت فيه
واحدة او فرس على سرج او سرج مع ذبابة كان مقراً بالملطوية الاولى
منه اقر بغير لفظة وقال لم او ما قلت قبل منه بميمية
القرار اخبار فهو قابل للتكرار فلو اقر بالثاني او فاته مستددة منه
غير ذكر ما يقتضي تعدد المقربة للزمه الف واحدة اما لو ذكر ما يقتضي
التعدد من اسباب مختلفة او اجمال متغايرة او فروع او اوصاف متباينة
او اختلفت تراخي القبض في ذلك على تعدد المقربة ولو قيد في بعض
الوقاير وطلسه في الباقي عمل المظن على المقية

١٥٢١
٤٩٩/٤١

حالة مجلس صلاح الحالة واحدة بالنسبة لقرار الترتيب بديون المحورث
فتعتبر كل اقرار بالواقعة في مجلس واحد كما قرار واحد من اقر
على التساقب في مجلس واحد مدبرهم بمائة ثم بمائة ثم بمائة
وكانت ليرة ثمانية قسم ليرة بنسبة لديون المقربين في خط
في كل الاول سبعة والثاني نصفه والثالث ثلثها اما لو لم يخط
على التساقب كذلك في ثبوت مجلس اعطى الاول مائة كاملة والثاني
مائتين ولا يعطى الثالث من شيء

كتاب السادس عشر في الفقه
من جملة الفقهية
لشيخنا أحمد بن محمد
رحمه الله
قوله في الفقه
في الفقه
في الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الكتاب الـدس عشر في الشركة وفي مقدمة خمسة ابواب
 المقدمة في اصطلاحات الفقهية

الشركة هي اجتماع شخصين فأكثر في استحقاق او في تصرف وهي قسمان شركة مال وشركة عقد	١٥٤٤	١٩٩/٢/١
شركة المال هي الاجتماع في استحقاق عين بمضاف او بدون مضاف او في استحقاق المنافع دون العين	١٥٤٥	١٩٩/٢/١
شركة العقد هي الاجتماع في التصرف وهي قسمان شركة القنان وشركة الفخارة وشركة الوجوه وشركة الابدان وشركة الفسخة	١٥٤٤	١٩٩/٢/١
شركة القنان هي عقد شركة بين عدل واحد من كل من ماله معلوم لكل منهم قدر معين ليعمل فيه جميعهم عدلان يكون لكل منهم من البرج جزء مشاع معلوم	١٥٤٥	١٩٩/٢/١
شركة الفخارة هي وضع مال معين معلوم لمن يتجر فيه بجزء مشاع معلوم له من ربح ولسي قراضا	١٥٤٤	٢٠٠/٢/١
شركة الوجوه هي اشتراك شخصين فأكثر في ربح ما يشتريانه في وجه واحد	١٥٤٥	٢٠٠/٢/١
بما هما		
شركة الابدان هي اشتراك اثنين فأكثر فيما يتملكانه بابدانهم من مباح او شبهه	١٥٤٨	٢٠٠/٢/١
في ذمهما من عمل		
شركة المناضلة نوعان الاول تنوذه كل من الشريكتين الرضا به شراء وبيعا ومضاربة وتوكيلا ومساوق بالمال وارثا او ضمانا وتقبل ما يرد من الارواح وهذا النوع جمع بين جميع انواع الشركة والنوع الثاني هو الاشتراك في كل ما ثبت لها او عليها	١٥٤٩	٢٠٠/٢/١
القسمية تتميز بغير انشاء الشركة من بعضه وانما انشاءها وهي نوعان	١٥٤٠	٢٠٠/٢/١
قسم التراضي هي القسمية الخاصة بين الشركاء مع ضرر اقدم او رده من بعضهم لبعض	١٥٤١	٢٠٠/٢/١
للمضطرر للفقير		

قسم الاجبار هي القسمية التي لا ضرر فيها على احد من الشركاء ولا ردها	١٥٤٢	٢٠٠/٢/١
القسمية هي الاصلح التي يستحقها التاسم مقابل عمله	١٥٤٣	٢٠٠/٢/١
الكومات هي الارض المنقولة من الاخذصاصات وملك معصوم	١٥٤٤	٢٠٠/٢/١
احياء الكومات هي الارض المنقولة من الاخذصاصات وملك معصوم	١٥٤٥	٢٠٠/٢/١
او باجر ماء او بحف بغير ماء او بغير شيء او بغير النور او بغير ما ينفق	١٥٤٦	٢٠٠/٢/١
الكومات هي قسمية المنافع بالزمان بان ينفع احد هامة والآخر مدة او بالمكان بان ينفع احد هامة والآخر مكان	١٥٤٧	٢٠٠/٢/١
الاجتماع دفع المال الى من يتجر به على ان كل البرج لرب المال	١٥٤٨	٢٠٠/٢/١
تفويض المال امارته بعد التحكيم فيه الرهنين راس المال	١٥٤٩	٢٠٠/٢/١
الباب الاول في شركة الملك وفيه مصلان		
الفصل الاول في قسمية هذه الشركة وابوابها		
اذا استقر جماعة الرضا به كسبه وعنده وحطت ونحو ذلك فاختاروا دفعه واحدا وهو مشترك بينهم بالسوية	١٥٤٩	٢٠٠/٢/١
اذا اتملك اثنين فأكثر عينا او منفعة بسبب من اسباب الملك كشرا او ارباب وارث واستجار وقبول وحقية ونحو ذلك فلكل العين او المنفعة مشتركة بينهم شركة ملك	١٥٤٠	٢٠٠/٢/١
اذا اختلف جماعة من اصفياء او سقوا مائة من زبد كبد ملكه مشترك بينهم على حسب حلو ونفقة وكذا اذا اصبوا ارضهم مواتا	١٥٤١	٢٠٠/٢/١
اذا اختلف ما من شخصين من جنس واحد بحيث لا يميز مال احد هامة الاخر وهو مشترك بينهما وكذا اذا اختلف الغاصب المضمون الذي لا يميز بينهما وهو مشترك بينهما ويلزمه فله من الخلو اما اذا اختلف بدون او جندقة من جنس او اختلف بغير جنس على وجه التميز فالملك مشترك في الخلو بقرينة	١٥٤٢	٢٠٠/٢/١
لو اختلف درهم تشبه بدرهمين لا فرق بينهما في حجب عروجه لا يمكن مع التميز قلقت اثنان منها فالدرهم الباقي مشترك بينهما	١٥٤٣	٢٠٠/٢/١

٢٤٦/٤١
 ٢٥١/٤٢
 اذا اقتضت ثوبا فوضعت في ارضه فبقدرها او لم تزد ولم تنقصه فرب الثوب
 والاصح شريكان بقدر ما لهما وان زاد من ثوبهما فلهما فلا زيادة لهما
 وان كانت الزيادة بالعدل فهو بينهما
 ١٥٤٥
 ٢٤٧/٤١
 اذا اقتضت صبغا فوضعت ثوبا لم يصبه صبغ الا بقدر حقيقته
 ١٥٤٦
 ٢٤٧/٤١
 اذا اقتضت ثوبا من ثوبين فوضعت صبغا من صبغين فرب الثوبين
 شريكان بقدر حقيقتهما
 الفصل الثاني في تصرفات الشراكا وشروط ملكته
 ١٥٤٧
 ١٢٤/٤١
 ليس لاحد الشريكتين التصرف في المنة الا باذن الآخر فليس لاحدهما
 بيع المنة ولا اجارته ولا عاقبته ولا زيادة البناء عليه وليس لاحد الشراكا
 الانتفاع بقدر حصته لنفسه سكت او زراعتا بل لا اذن الاخر فلو سكت في المنة
 ضمن الآخر مثل حصته شريكه
 ١٥٤٨
 ١٢٤/٤١
 ١٢٤/٤١
 للشريك ان يفتق المنة انتفاعا لا يمكن التي زفت بلا ضرر كالانتفاع بالزاد
 المنة والاستعمال لادبه ونحو ذلك وكالاخذ من اكله المنة في ثوبه ونحوه
 وغسله وغسل ثيابه ونحو ذلك لا يؤثر ويجوز له من مال الامهات
 ١٥٤٩
 ١٢٤/٤١
 للشريك ان يهدم حائط المنة في جداره وان قل اذا خيف سقوطه ولو
 عليه شريكه واما اذا لم يخش سقوطه فليس له ذلك ولو فعل لزم اعادته
 كالمكان
 ١٥٥٠
 يجب للشريك على موافقة شريكه في دفع مصلحه ولو اذنت منفعة
 الفصل الثالث في الدين المشترك وامكامه
 ١٥٥١
 ٢٥٧/٤٢
 هو الدين الذي اخذت منه ثلثه سبب واحد دين مشترك بينهما
 شريك ملكه اما اذا اقتضت سبب انتفاع فليس بشركة فلو كان ثوبه
 من دينه لم يفرق بين شريكه في دينه بسبب انهم شركاء في ملكه
 الدين الذي يشترط القساق
 ١٥٥٢
 ٢٥٧/٤٢
 من ممتلك ما لا يشترط كالمدين الشخصي فله من قيمته اتم من دينه مشترك
 بينهم بنسبة ملكهم

١٥٥٣
 ٢٥٧/٤١
 اذا بيع اواصر المنة بصفقة واحدة فالتفت والوجه دين مشترك
 بين الشراكا فذلك كمال وكذا العاقبة فاشان سلا منة فاشانها
 دين مشترك
 ١٥٥٤
 ٢٥٧/٤١
 اذا اقر احد الشريكتين في الدين المشترك المالك مقبض جاز وليس ان يقر
 حقه شريكه وهذه الاقضية لا تخفى من مطالبة ولا من قسامة الا ان
 الآخر ضايقه من الدين المشترك
 ١٥٥٥
 ٢٥٧/٤١
 اذا اقتضت احد الشريكتين من الدين المشترك يد ومعاذون شريكه فلهما
 الاخران باخذ من القاضية بنسبة حصته ولو اقرجه الدين من مدين
 فوجهه دين ونحو اخذ من مدين مدينه
 ١٥٥٦
 ٢٥٧/٤١
 ما اقتضت احد الشريكتين من الدين المشترك باذن شريكه اقتضت به
 وليس للآخر ان ياخذ منه شيئا ولم مطالبة الغنم بحصة
 ١٥٥٧
 ٢٥٧/٤١
 ٢٥٧/٤١
 اذا اقتضت شريكان ديناً مشتركاً فلهما اقتضت احداهما قسمه بينهما
 على الاخر قسمه فاقضيه يكره لهما ما بينهما من مدينه
 ١٥٥٨
 ٢٥٧/٤١
 اذا املت ما اقتضت احد الشريكتين من الدين المشترك فريده ليس للآخر
 ان يطالب بحصته ما اقتضت ولم مطالبة الغنم بحصة
 ١٥٥٩
 ٢٥٧/٤٢
 ليس للمدين ديناً مشتركاً بسبب متى ان يقره ثوبه في ثوبه فلهما
 او يقره اما اذا لم يقره المدين مشتركاً بان اختلفت السبب فلهما قسمه
 في القساق وليس للغنم الاقر من ثوبه الا ان يقره
 ١٥٦٠
 ٢٥٧/٤٢
 ابراء احد الشريكتين في الدين المشترك ينفذ فوجهه دون حق شريكه
 الفصل الرابع في امكام حاشية
 ١٥٦١
 ١١٧/٤١
 من اقتضت ديناً مشتركاً لاثنين فخر احداهما او ابراء لم يبرأ من الآخر ولا
 الكفالة بالدين
 ١٥٦٢
 كل واحد من الشريكتين امين في حصته الاخر فليس لاحدهما ان يقر حصته
 من الدين ولا ان يسويها ولا ان يجامع في حصته شريكه بطلان

اذا ادرت اشياء او اخرجها وعيب او شرط فرضي احد طرفي العقد
 اما اذا اشترى شخص من عدة واحدة شيئا فلا عيب له ولو عيبه في ذلك
 لا يفسد في ان يفرض عيبه من الشراء اذا كان مكلفا او موزونا يستقيم
 من بدائع او مودع وحقه في عيبه الشراء او اقتضاه بدون اذن ولا اذن
 الحاكم اما اذا كان لا يستقيم له ان يوزن او يوزن من مودع وحقه في عيبه
 الا باذن الشراء او اذ كان
 لا يفسد في عيبه ببيع ما لا يقسم الا بالتراضي من منفرد او عاقل ويجوز
 الشراء في البيع مع فان ابرأه الحاكم وقسم الثمن وكذا لو طيسه لغيره
 اجبر على الاخذ ولو كان شراؤه وقت فان ابرأه الحاكم وقسم الاجرة
 ففقدت الاجارة الشراء عيبا ولا يفسد في عيبه سواء الجوار وقيل
 فلا يحتاج الى الفاقة الشراء في العاقل في عيبه الشراء بقدر حقوقه وما
 عيبه في شراؤه عند الاستخراج فان شرط في المالك والنفقة لا يفسد في
 الشراء
 ثانياً الشراء ولو لم يكن بين الشراء عيبه في ملكه سواء في ذلك العيب
 النادر وغيره
 الباب الثاني في شركة العقد وفيه سبعة فصول
 الفصل الاول في شرائط عامات الشركة
 لا يقسم الشركة الا من جهة العقد فلا يقع من صفته ولا يفسد
 شراؤه في الشركة ان يبرأه الحاكم وصفته في الشركة عيبه
 من عيبه او مع الكفاية فلو لم يبرأه الحاكم وصفته في الشركة
 من عيبه في الشركة ولو لم يبرأه الحاكم يفسد في الشركة
 لا يصح اشتراط عدم فسخ الشركة مدة كذا او ابرأه او يفسد في الشركة
 لا يصح اشتراط ما ينافي مقتضى العقد فيفسد في الشركة شرط احد الطرفين في الشركة
 ضمان الذي او شرط عليه من الضميمة او من راس المال او شرط ان يبيع او لا يبيع
 في الشركة او شرط ان يكون الربح كله للاحد

١٥٦٣ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٦٤ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٦٥ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٦٦ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٦٧ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٦٨ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٦٩ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٧٠ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٧١ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١

لا يصح اشتراط ما ليس من مقتضى العقد كما لو شرط احد الطرفين في الشركة
 ان يكون داترا وليس ثوبا او شرط ان لا يبيع او شرط ان لا يبيع الا في
 بقت فيفسد في الشركة
 شراؤه في شركة الغنائم والفساد ان يكون راس المال الشركة قد راها من النقص
 الكسوف في مالها من عيبه او من عيبها ولا يفسد في الشركة
 شراؤه في شركة الغنائم والفساد ان يكون راس المال الشركة فلا يقع عيبه
 فانه او عيبه في الشركة
 الوكالة التي تفوضها الشركة ليست كالوكالة المفوضة فلا يشترط ان يصح
 الدعوى في الشركة ما يشترطه ولا في الشركة ولا في الشركة ولا في الشركة
 من شئ من شئ
 الفصل الثاني في احكام عامة لشركات العقد
 تنفذ الشركة بكل ما يبرأه على الاضمان مع قول او فعل يدل على اذن كل من الشركاء
 في التصرف واتمانه ولا يشترط قبول العاقل باللفظ بل بغيره في العمل
 الشركة منبئة على الوكالة والامانة ولفظ الشركة تنفذ الاذن بالتصرف فاشترط
 احد الشركاء في الشركة الا ان يبرأه الشراء في الشركة
 يقبل قول شريك في الشركة في الشركة او العشرة
 الاذن بالتجارات لا تنفذ الا بالبراء والاقوال فلو ابرأ احد الشركاء من دين
 او اقر عين او دين للاحد قبل فسخ الشركة ونوم من نصيب خصته دون
 نصيب الشراكة الا ان اقر بها تتعلق بالشركة كاجرة دلال او مخزن لاملوك
 الشركة ونحو ذلك ونوم من مال الجميع
 الشركة من العقد الجائز في كل واحد من الشركاء عيبه في الشركة سواء
 كان له في الشركة او من مالها فلو فسخ الشراكة او فسخ احد الشركاء
 وبطلت الوكالة من الطرفين اما اذا اقر احد الشركاء في الشركة بغيره
 الغزو او نصيبه في الشركة وهم تصرف العاقل في الجميع

١٥٧٢ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٧٣ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٧٤ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٧٥ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٧٦ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٧٧ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٧٨ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٧٩ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١
 ١٥٨٠ ٢٩٠/٦١
 ٢٩٠/٦١

١٥٨١ ٢٠٧/٤/١
 اذا انعقدت الشركة بين شركتين متجانستين او متلافين ضمن سواء كانت الشركة
 صحيحة او فاسدة ويكون ربح ذللك المال الذي حصل منه التقدير لربحهما
 الموضوعة الى مصلحة الشركة سواء كانت تملك او فترسان ضمن او غير ذلك
 تقع على راس المال ففي العنان تكون على الشركة بنسبة اموالهم دون الايمان
 وفي المصاريف على راس المال فقط وفي شركة الكهنة على الشاغل على راس المال
 فيما يشترطه حسب شرطهم
 ١٥٨٢ ٢٥٩/٤/٢
 تطول الشركة بمسيرة احد الشركتين وحسبونه المظنون وبالحج عليه لغة وبكل
 ما يظن له الحكم
 ١٥٨٣
 الشركة تنقسم الى قسمين قسم خاص بالبيع والبيع والبيع والبيع
 فلو شرط احد الشركتين على الآخر ان لا يتجى الا في نوع خاص او في بلد معين
 او ان لا يبيع الا بنقود كذا وان لا يبيع يعاقب خلافا وان لا يبيع في بلد
 صغر شرط وليس للشركتين مخالفة وكلمة الشركاء والابان طلبت اجماع العدل
 الذي قبله احداهم وفيه خلاف بيننا في الرفع
 ١٥٨٤ ٢٠٥/٤/١
 اشتراط ما يؤول الى الربح من الشركة فلو شرط الاجتناب والامتناع
 دراهم معلومة او ربحي مائة معينة فسد
 ١٥٨٥ ٢٠٤/٤/١
 ليس للشركتين اجماعا من الشركة ما لم يقره واليه
 والعقود الا باذن بقية الشركاء
 ١٥٨٦ ٢١٧/٤/١
 ربح لا احد الشركتين شراء حصته شركته وان اشترى الجميع اجمع الا في حصته
 البائع
 ١٥٨٧ ٢٩٨/٤/١
 ما يشترط في الشركة هو ملك بينهما على ما شرطت وتوافق ضلوا والذين
 الربح بينهما على ما اتفقا عليه اما الخزان فينوزع عليها قدر الملك فلو شرط
 ان يكون ملك ما يشترط بينهما من المضاف او ان لا يشاركوا في ارباحا فالوصية
 قد لا يوافق
 ١٥٨٨ ٢٠١/٤/١
 لكل من الشركاء ان يعيد ما هو من اموال التجار وفان لم يبيع وشترى وبيع
 ويحيد ويحيد ويبيع ويستأجر

١٥٨٠ ٢٠١/٤/١
 لكل من الشركاء ان يعيد ما هو من اموال التجار وفان لم يبيع وشترى وبيع
 هو او شركته ولو عرض بشركته وان يقابل وان يشترى اراجله واليمن
 والاثران والاباح الى جهة والى جهة بالدين والخصومة فيه وجب الغريم
 ولو ابر الشراء
 ١٥٨١ ٢٠١/٤/١
 لكل من الشركاء ان يعيد ما هو من اموال التجار فله البيع بناء والاقرار
 يعيب ما يبيع من مال الشركة ولا اعطاه الا في البيع والخط من الثمن وقبور البيع
 اذا دس اليه يعيب وان يقر بالثمن او يرضى او يبيع حاله وكبح وان
 يقر ولا يملكه او شركته وان يملكه في الاثرين في مثل نفسه او يرضى
 عنه وان يباخره بالمال مع الامن
 ١٥٨٢ ٢٠٤/٤/١
 ليس للشركتين على ما ليس من التجار المعهودة ما يشترط فليس له اخذ
 سفينة ولا اعطاه ولا الزراعة ولا المضاربة ولا الاستكثار ولا الخط
 مال الشركة اجماعا او على غير ذلك ولا الاضمار ولا الحمايات ولا الاستدانة
 على شركته بان يشترى الشركة من راس مال الشركة المداوزة بغيره
 او يقر لهم اجماعا
 ١٥٨٣ ٢٠٥/٤/١
 على كل من الشركاء ان يتولى بنفسه ما جرت العادة بتوليها لانفسهم
 كما جاز مال الشركة وقبضه ففقدوا استأجر منه ففقدوا ختمهم
 اما ما جرت العادة بالاستئابة فيه فلم ان يستأجر له من الشركة
 كحل المال والنداء على المساج فلو فعله بنفسه لم يستحق عليه اجماع
 للشركين ان ينفق على ما في الشركة كذا الخفاق والفقر وتحتجب
 على ما في الشركة
 ١٥٨٤ ٢٠٥/٤/١
 معجب العقد المطلق في الشركة التساوي في العمل واجبة فلو عمل واحد
 اكثر ولم يبيع بالزيادة كان له حصة الملكية بالزيادة
 كما يبيع الجميع بين جميع انواع الشركات ويبيع جميع بعضها
 اقرار احد الشركاء بما في يده قبيل عده جميع الشركاء ولا يقبل اقراره بما
 في يده غير ذلك ولا يبرهن على شركائه

لا يشترط اتحاد عينيه راس اموال الشركاء ولا اتصافه في نفسه فلو اجمعت
 احدى شركتيه ففرضه والاخر ذهابا مع ولو كان لا يملكها مائة ولا اثمن
 ما كان جميع

للاضاربة اجماع شركة الغنائه فيما يحق للعامل ان يفعل او لا يفعل وفيما
 يلزمه من العمل بنفسه وفي الشوط الصحيح والظنفة والنفقة للعقده

العاملان من فلا ضمان عليه فيما تلفت ببلاده ولا تقصير ولو كان البعق
 فاسدا او قبيحا قول فيما يربيه من الهلاك او ضلالا ولو ادعى الهلاك
 باو ظاهرا كلف بيينة تشريه تم يحلف على كلفه وفقر ما يربيه عليه من
 خيانه او تعد او تقصير او مخالفة شيئا مما شرط عليه وفرائم لم ينهه رب
 المال من شراء كذا او عن البيع نسا لو اختلفا في شيء من ذلك

القول قول العامل في قدره على المال والكبر

اذا فسد من شريك قسم البرم على قدر اموال الشركاء وكذا المصنفه
 ويرجع كل شريك على بقية الشركاء باجره مثل عمله فيما لم يملكه من الشركاء
 ثلاثة رجع كل شريك باجره ثلثي عمله ولو كانوا اربعة رجع كل شريك
 ارباع اجره عمله وهكذا وفي شركة ثلاثة ان قسم اجره بالتساوي بالسيو

الفصل الثالث في شركة الغنائم

صفة شركة الغنائم ان يحضر كل واحد من الشركاء من ماله قدر اقلها

من النفقة والنفقة ليعمل فيه كلهم عدا ان يقسم البرم بينهم مشاعا

لو اجمع كل من الشركاء ماله ليعمل فيه الجميع عدا ان يكون للعامل من البرم
 اكثر من ربح ماله فهو شركه ضامنا وضاربة معا اما لو اتفقا
 على ان يكون للعامل من البرم بقدر ماله او اقل او لا يكون له من البرم
 شئ ولم يصح العقد

لا يشترط خلط اموال الشركه ولا ان تكون بايدي الشركاء

موجب الشركه بقله الضمان والزيادة بالشركاء فيما تلفت من اموالهم
 قبل الخلط او قبل التصرف فهو من ضمان الجميع وما زاد فهو لهم

١٩٨ / ٤ / ١ ١٥٨٨

٢٠٩ / ٤ / ١ ١٥٨٨

٢٢٤ / ٤ / ١ ١٩٠٠
٢٢٩ / ٤ / ٢

٢٢٩ / ٤ / ١ ١٩٠١

٢٠٩ / ٤ / ١ ١٩٠٢

١٩٧ / ٤ / ١ ١٩٠٢
٢٥٢ / ٤ / ٢

١٩٠٢

١٩٩ / ٤ / ١ ١٩٠٥

١٩٩ / ٤ / ١ ١٩٠٩

الفصل الرابع في شركة المضاربة

لا يشترط في المضاربة دفع راس المال عينا الى العامل بل يلحق ما يقوم مقام الركن
 مثلا لو كانت له وديعة او عارية او فريضه لادى العامل من النفقة والنفقة
 ففقد المضاربة عندا صححت

لا يصح المضاربة بالدين الذي في ذمة العامل او غيره لكن لو وكله في القبض
 وعلق المضاربة صح كما لو قال له اقبض ودين من بكر ومضارب به اوقال وكلتك
 في قبضه ودين من نفسك فاذا اقبضته فقد جعلته بيدك مضاربة ففقد جميع
 ومثل ذلك لو كانت له وديعة او عارية او فريضه من النفقة والنفقة فوكله
 في قبضه ودين وعلق المضاربة صح كلفه لو تلفت المضمون او الوديعة او العارية
 على وجه يوجب الضمان لم تجز المضاربة عليه عوضا

لا يشترط في المضاربة تجزئتها فصح معلقة وموقته فلو قال له اذ اقدم الحاج
 او ما اشترى كذا فمضارب بهذا المال صححت وكذا لو قال مضارب بهذا المال
 سنة وكذا لو قال له بيع هذا العوض ومضارب ببقته صح

فصح المضاربة من المرفوض وضد المرفوض والخوف ولو سعى للعامل ان يشتري ما
 منتهى من كل ماله ويقوم على العوض

فصح المضاربة واحد لعاملين فان شريك عقد واحد كما في مضاربة اثنين فان شريك
 لعامل واحد بعقده واحد وكذا اتفقوا في البرم صح

فصح المضاربة مع شريك محلي من المال او غلامه او انتفاع به وانه ويرجع
 الشطر اربعا

تنقضي المضاربة بتلف كل مال قبل التصرف فلو اشتري العامل للمضاربة
 شيئا بعد ذلك فهو مضارب فلو كان ما اشتراه له خاصة وعليه ثمنه سواء

علم بالتلف قبل ذلك او لا ماله بخلافه ربح المال شراء فلو كان له اما
 لو كان تلفه بعد شرائه في ذمته او بعد العمل مع ما اشتراه في مضاربه محلا
 والتفت راس ماله بطلت به كل مضاربه واذا غرم العامل رجع على دينه كذا
 تنقضي المضاربة فيما تلف من ماله قبل العمل وبقية ما بقيه ويكدر الباقي راس ماله

٢١٢ / ٤ / ١ ١٩٠٧

٢١٣ / ٤ / ١ ١٩٠٨

٢١٤ / ٤ / ١ ١٩٠٩
٢١٤ / ٤ / ٢

٢١٠ / ٤ / ١ ١٩١٠

٢١٦ / ٤ / ١ ١٩١١

٢١٤ / ٤ / ١ ١٩١٢
٢١٤ / ٤ / ٢

٢٢٩ / ٤ / ١ ١٩١٣
٢٢٩ / ٤ / ٢

٢٢٠ / ٤ / ١ ١٩١٤

تفني المضاربة بالمجان وتبقي ربح المال وتبقي من المال
 اذا انقضت المضاربة بموت العامل او مغبته او الحجر عليه لغير الوارث
 او لم يبيع عرضها الا باذن المالك وليس له ان يبيعها بدون اذنه
 او لو لم يبيعها الا باذن المالك لا يضره الا ان يبيعها في غير ما كان
 اذا انقضت المضاربة بموت ربه المال او مغبته او الحجر عليه لغير
 يتبع وارثه او وليه في الامكان المتبعة على نفسه من تقريره للمالك
 من الربح في الحال وقد يبيع على سائر الفياض وعلى البنية ببيع عوضه
 واقتضاؤه بغيرها وليس للعامل شراء شيء بعد موته الا باذن ورثته
 فان اراد الوارث او الورثة المضاربة للعامل على نفسه الحال لم يضره الا بعد
 تفنيضه
 المضاربة القاسية كالاجرة القاسية والربح كله لرب المال وللعامل اجرة
 شاة ولو عرس المضاربة الا اذا حمل متبرعا من الاصل كالمقارن في الحال
 هذه هي المضاربة وكل ربح له خلاصة للعامل
 ليس للعامل شراء شيء من مال المضاربة لنفسه ان ظهر في ربح ولا يضره
 شراءه من مال المضاربة باذن المالك اما ربح المال فلا يضره شراءه
 شيئا من مال المضاربة
 ليس للعامل نفقة الا بشرط فيهم اشتراطا في دفعه من ماله ولو قد
 ربه الحال او كان مع العامل مال يجرى به نفقة او مضاربة لاخر بشرط
 انفقته فخرج على قدر ما كان الا اذا شرط على نفسه عالا بالمال اخذت
 اطلاق النفقة يقتضي جميع ما هو من الضرورية المعقوفة فلما اشتراط
 له النفقة بطلت او اختلفت كان له نفقة مثله من طعام وكسوة
 ليس للعامل حق في الربح حتى يبيع راسه الى ربه ويملك حصته من الربح
 بغير ظهوره ملكا غير مستحق فليس له اخذ الا باذن من ربه
 الربح المبرور قبل تفنيضه الحال وقاية لراسه الى فلا يجبر ربه الى حله
 ولو اتفقا على دفعه كل الربح او بعضه او عدا به باخذ كل منهما كل يوم قدر
 معلوم باجاز

١٤١٥ ٢٤٧ / ٢٢
 ١٤١٦ ٢٤٨ / ٢٢
 ١٤١٧ ٢٤٩ / ٢٢
 ١٤١٨ ٢٥٠ / ٢٢
 ١٤١٩ ٢٥١ / ٢٢
 ١٤٢٠ ٢٥٢ / ٢٢
 ١٤٢١ ٢٥٣ / ٢٢
 ١٤٢٢ ٢٥٤ / ٢٢
 ١٤٢٣ ٢٥٥ / ٢٢
 ١٤٢٤ ٢٥٦ / ٢٢
 ١٤٢٥ ٢٥٧ / ٢٢
 ١٤٢٦ ٢٥٨ / ٢٢
 ١٤٢٧ ٢٥٩ / ٢٢
 ١٤٢٨ ٢٦٠ / ٢٢
 ١٤٢٩ ٢٦١ / ٢٢
 ١٤٣٠ ٢٦٢ / ٢٢
 ١٤٣١ ٢٦٣ / ٢٢
 ١٤٣٢ ٢٦٤ / ٢٢
 ١٤٣٣ ٢٦٥ / ٢٢
 ١٤٣٤ ٢٦٦ / ٢٢
 ١٤٣٥ ٢٦٧ / ٢٢
 ١٤٣٦ ٢٦٨ / ٢٢
 ١٤٣٧ ٢٦٩ / ٢٢
 ١٤٣٨ ٢٧٠ / ٢٢
 ١٤٣٩ ٢٧١ / ٢٢
 ١٤٤٠ ٢٧٢ / ٢٢
 ١٤٤١ ٢٧٣ / ٢٢
 ١٤٤٢ ٢٧٤ / ٢٢
 ١٤٤٣ ٢٧٥ / ٢٢
 ١٤٤٤ ٢٧٦ / ٢٢
 ١٤٤٥ ٢٧٧ / ٢٢
 ١٤٤٦ ٢٧٨ / ٢٢
 ١٤٤٧ ٢٧٩ / ٢٢
 ١٤٤٨ ٢٨٠ / ٢٢
 ١٤٤٩ ٢٨١ / ٢٢
 ١٤٥٠ ٢٨٢ / ٢٢
 ١٤٥١ ٢٨٣ / ٢٢
 ١٤٥٢ ٢٨٤ / ٢٢
 ١٤٥٣ ٢٨٥ / ٢٢
 ١٤٥٤ ٢٨٦ / ٢٢
 ١٤٥٥ ٢٨٧ / ٢٢
 ١٤٥٦ ٢٨٨ / ٢٢
 ١٤٥٧ ٢٨٩ / ٢٢
 ١٤٥٨ ٢٩٠ / ٢٢
 ١٤٥٩ ٢٩١ / ٢٢
 ١٤٦٠ ٢٩٢ / ٢٢
 ١٤٦١ ٢٩٣ / ٢٢
 ١٤٦٢ ٢٩٤ / ٢٢
 ١٤٦٣ ٢٩٥ / ٢٢
 ١٤٦٤ ٢٩٦ / ٢٢
 ١٤٦٥ ٢٩٧ / ٢٢
 ١٤٦٦ ٢٩٨ / ٢٢
 ١٤٦٧ ٢٩٩ / ٢٢
 ١٤٦٨ ٣٠٠ / ٢٢
 ١٤٦٩ ٣٠١ / ٢٢
 ١٤٧٠ ٣٠٢ / ٢٢
 ١٤٧١ ٣٠٣ / ٢٢
 ١٤٧٢ ٣٠٤ / ٢٢
 ١٤٧٣ ٣٠٥ / ٢٢
 ١٤٧٤ ٣٠٦ / ٢٢
 ١٤٧٥ ٣٠٧ / ٢٢
 ١٤٧٦ ٣٠٨ / ٢٢
 ١٤٧٧ ٣٠٩ / ٢٢
 ١٤٧٨ ٣١٠ / ٢٢
 ١٤٧٩ ٣١١ / ٢٢
 ١٤٨٠ ٣١٢ / ٢٢
 ١٤٨١ ٣١٣ / ٢٢
 ١٤٨٢ ٣١٤ / ٢٢
 ١٤٨٣ ٣١٥ / ٢٢
 ١٤٨٤ ٣١٦ / ٢٢
 ١٤٨٥ ٣١٧ / ٢٢
 ١٤٨٦ ٣١٨ / ٢٢
 ١٤٨٧ ٣١٩ / ٢٢
 ١٤٨٨ ٣٢٠ / ٢٢
 ١٤٨٩ ٣٢١ / ٢٢
 ١٤٩٠ ٣٢٢ / ٢٢
 ١٤٩١ ٣٢٣ / ٢٢
 ١٤٩٢ ٣٢٤ / ٢٢
 ١٤٩٣ ٣٢٥ / ٢٢
 ١٤٩٤ ٣٢٦ / ٢٢
 ١٤٩٥ ٣٢٧ / ٢٢
 ١٤٩٦ ٣٢٨ / ٢٢
 ١٤٩٧ ٣٢٩ / ٢٢
 ١٤٩٨ ٣٣٠ / ٢٢
 ١٤٩٩ ٣٣١ / ٢٢
 ١٥٠٠ ٣٣٢ / ٢٢
 ١٥٠١ ٣٣٣ / ٢٢
 ١٥٠٢ ٣٣٤ / ٢٢
 ١٥٠٣ ٣٣٥ / ٢٢
 ١٥٠٤ ٣٣٦ / ٢٢
 ١٥٠٥ ٣٣٧ / ٢٢
 ١٥٠٦ ٣٣٨ / ٢٢
 ١٥٠٧ ٣٣٩ / ٢٢
 ١٥٠٨ ٣٤٠ / ٢٢
 ١٥٠٩ ٣٤١ / ٢٢
 ١٥١٠ ٣٤٢ / ٢٢
 ١٥١١ ٣٤٣ / ٢٢
 ١٥١٢ ٣٤٤ / ٢٢
 ١٥١٣ ٣٤٥ / ٢٢
 ١٥١٤ ٣٤٦ / ٢٢
 ١٥١٥ ٣٤٧ / ٢٢
 ١٥١٦ ٣٤٨ / ٢٢
 ١٥١٧ ٣٤٩ / ٢٢
 ١٥١٨ ٣٥٠ / ٢٢
 ١٥١٩ ٣٥١ / ٢٢
 ١٥٢٠ ٣٥٢ / ٢٢
 ١٥٢١ ٣٥٣ / ٢٢
 ١٥٢٢ ٣٥٤ / ٢٢
 ١٥٢٣ ٣٥٥ / ٢٢
 ١٥٢٤ ٣٥٦ / ٢٢
 ١٥٢٥ ٣٥٧ / ٢٢
 ١٥٢٦ ٣٥٨ / ٢٢
 ١٥٢٧ ٣٥٩ / ٢٢
 ١٥٢٨ ٣٦٠ / ٢٢
 ١٥٢٩ ٣٦١ / ٢٢
 ١٥٣٠ ٣٦٢ / ٢٢
 ١٥٣١ ٣٦٣ / ٢٢
 ١٥٣٢ ٣٦٤ / ٢٢
 ١٥٣٣ ٣٦٥ / ٢٢
 ١٥٣٤ ٣٦٦ / ٢٢
 ١٥٣٥ ٣٦٧ / ٢٢
 ١٥٣٦ ٣٦٨ / ٢٢
 ١٥٣٧ ٣٦٩ / ٢٢
 ١٥٣٨ ٣٧٠ / ٢٢
 ١٥٣٩ ٣٧١ / ٢٢
 ١٥٤٠ ٣٧٢ / ٢٢
 ١٥٤١ ٣٧٣ / ٢٢
 ١٥٤٢ ٣٧٤ / ٢٢
 ١٥٤٣ ٣٧٥ / ٢٢
 ١٥٤٤ ٣٧٦ / ٢٢
 ١٥٤٥ ٣٧٧ / ٢٢
 ١٥٤٦ ٣٧٨ / ٢٢
 ١٥٤٧ ٣٧٩ / ٢٢
 ١٥٤٨ ٣٨٠ / ٢٢
 ١٥٤٩ ٣٨١ / ٢٢
 ١٥٥٠ ٣٨٢ / ٢٢
 ١٥٥١ ٣٨٣ / ٢٢
 ١٥٥٢ ٣٨٤ / ٢٢
 ١٥٥٣ ٣٨٥ / ٢٢
 ١٥٥٤ ٣٨٦ / ٢٢
 ١٥٥٥ ٣٨٧ / ٢٢
 ١٥٥٦ ٣٨٨ / ٢٢
 ١٥٥٧ ٣٨٩ / ٢٢
 ١٥٥٨ ٣٩٠ / ٢٢
 ١٥٥٩ ٣٩١ / ٢٢
 ١٥٦٠ ٣٩٢ / ٢٢
 ١٥٦١ ٣٩٣ / ٢٢
 ١٥٦٢ ٣٩٤ / ٢٢
 ١٥٦٣ ٣٩٥ / ٢٢
 ١٥٦٤ ٣٩٦ / ٢٢
 ١٥٦٥ ٣٩٧ / ٢٢
 ١٥٦٦ ٣٩٨ / ٢٢
 ١٥٦٧ ٣٩٩ / ٢٢
 ١٥٦٨ ٤٠٠ / ٢٢
 ١٥٦٩ ٤٠١ / ٢٢
 ١٥٧٠ ٤٠٢ / ٢٢
 ١٥٧١ ٤٠٣ / ٢٢
 ١٥٧٢ ٤٠٤ / ٢٢
 ١٥٧٣ ٤٠٥ / ٢٢
 ١٥٧٤ ٤٠٦ / ٢٢
 ١٥٧٥ ٤٠٧ / ٢٢
 ١٥٧٦ ٤٠٨ / ٢٢
 ١٥٧٧ ٤٠٩ / ٢٢
 ١٥٧٨ ٤١٠ / ٢٢
 ١٥٧٩ ٤١١ / ٢٢
 ١٥٨٠ ٤١٢ / ٢٢
 ١٥٨١ ٤١٣ / ٢٢
 ١٥٨٢ ٤١٤ / ٢٢
 ١٥٨٣ ٤١٥ / ٢٢
 ١٥٨٤ ٤١٦ / ٢٢
 ١٥٨٥ ٤١٧ / ٢٢
 ١٥٨٦ ٤١٨ / ٢٢
 ١٥٨٧ ٤١٩ / ٢٢
 ١٥٨٨ ٤٢٠ / ٢٢
 ١٥٨٩ ٤٢١ / ٢٢
 ١٥٩٠ ٤٢٢ / ٢٢
 ١٥٩١ ٤٢٣ / ٢٢
 ١٥٩٢ ٤٢٤ / ٢٢
 ١٥٩٣ ٤٢٥ / ٢٢
 ١٥٩٤ ٤٢٦ / ٢٢
 ١٥٩٥ ٤٢٧ / ٢٢
 ١٥٩٦ ٤٢٨ / ٢٢
 ١٥٩٧ ٤٢٩ / ٢٢
 ١٥٩٨ ٤٣٠ / ٢٢
 ١٥٩٩ ٤٣١ / ٢٢
 ١٦٠٠ ٤٣٢ / ٢٢
 ١٦٠١ ٤٣٣ / ٢٢
 ١٦٠٢ ٤٣٤ / ٢٢
 ١٦٠٣ ٤٣٥ / ٢٢
 ١٦٠٤ ٤٣٦ / ٢٢
 ١٦٠٥ ٤٣٧ / ٢٢
 ١٦٠٦ ٤٣٨ / ٢٢
 ١٦٠٧ ٤٣٩ / ٢٢
 ١٦٠٨ ٤٤٠ / ٢٢
 ١٦٠٩ ٤٤١ / ٢٢
 ١٦١٠ ٤٤٢ / ٢٢
 ١٦١١ ٤٤٣ / ٢٢
 ١٦١٢ ٤٤٤ / ٢٢
 ١٦١٣ ٤٤٥ / ٢٢
 ١٦١٤ ٤٤٦ / ٢٢
 ١٦١٥ ٤٤٧ / ٢٢
 ١٦١٦ ٤٤٨ / ٢٢
 ١٦١٧ ٤٤٩ / ٢٢
 ١٦١٨ ٤٥٠ / ٢٢
 ١٦١٩ ٤٥١ / ٢٢
 ١٦٢٠ ٤٥٢ / ٢٢
 ١٦٢١ ٤٥٣ / ٢٢
 ١٦٢٢ ٤٥٤ / ٢٢
 ١٦٢٣ ٤٥٥ / ٢٢
 ١٦٢٤ ٤٥٦ / ٢٢
 ١٦٢٥ ٤٥٧ / ٢٢
 ١٦٢٦ ٤٥٨ / ٢٢
 ١٦٢٧ ٤٥٩ / ٢٢
 ١٦٢٨ ٤٦٠ / ٢٢
 ١٦٢٩ ٤٦١ / ٢٢
 ١٦٣٠ ٤٦٢ / ٢٢
 ١٦٣١ ٤٦٣ / ٢٢
 ١٦٣٢ ٤٦٤ / ٢٢
 ١٦٣٣ ٤٦٥ / ٢٢
 ١٦٣٤ ٤٦٦ / ٢٢
 ١٦٣٥ ٤٦٧ / ٢٢
 ١٦٣٦ ٤٦٨ / ٢٢
 ١٦٣٧ ٤٦٩ / ٢٢
 ١٦٣٨ ٤٧٠ / ٢٢
 ١٦٣٩ ٤٧١ / ٢٢
 ١٦٤٠ ٤٧٢ / ٢٢
 ١٦٤١ ٤٧٣ / ٢٢
 ١٦٤٢ ٤٧٤ / ٢٢
 ١٦٤٣ ٤٧٥ / ٢٢
 ١٦٤٤ ٤٧٦ / ٢٢
 ١٦٤٥ ٤٧٧ / ٢٢
 ١٦٤٦ ٤٧٨ / ٢٢
 ١٦٤٧ ٤٧٩ / ٢٢
 ١٦٤٨ ٤٨٠ / ٢٢
 ١٦٤٩ ٤٨١ / ٢٢
 ١٦٥٠ ٤٨٢ / ٢٢
 ١٦٥١ ٤٨٣ / ٢٢
 ١٦٥٢ ٤٨٤ / ٢٢
 ١٦٥٣ ٤٨٥ / ٢٢
 ١٦٥٤ ٤٨٦ / ٢٢
 ١٦٥٥ ٤٨٧ / ٢٢
 ١٦٥٦ ٤٨٨ / ٢٢
 ١٦٥٧ ٤٨٩ / ٢٢
 ١٦٥٨ ٤٩٠ / ٢٢
 ١٦٥٩ ٤٩١ / ٢٢
 ١٦٦٠ ٤٩٢ / ٢٢
 ١٦٦١ ٤٩٣ / ٢٢
 ١٦٦٢ ٤٩٤ / ٢٢
 ١٦٦٣ ٤٩٥ / ٢٢
 ١٦٦٤ ٤٩٦ / ٢٢
 ١٦٦٥ ٤٩٧ / ٢٢
 ١٦٦٦ ٤٩٨ / ٢٢
 ١٦٦٧ ٤٩٩ / ٢٢
 ١٦٦٨ ٥٠٠ / ٢٢
 ١٦٦٩ ٥٠١ / ٢٢
 ١٦٧٠ ٥٠٢ / ٢٢
 ١٦٧١ ٥٠٣ / ٢٢
 ١٦٧٢ ٥٠٤ / ٢٢
 ١٦٧٣ ٥٠٥ / ٢٢
 ١٦٧٤ ٥٠٦ / ٢٢
 ١٦٧٥ ٥٠٧ / ٢٢
 ١٦٧٦ ٥٠٨ / ٢٢
 ١٦٧٧ ٥٠٩ / ٢٢
 ١٦٧٨ ٥١٠ / ٢٢
 ١٦٧٩ ٥١١ / ٢٢
 ١٦٨٠ ٥١٢ / ٢٢
 ١٦٨١ ٥١٣ / ٢٢
 ١٦٨٢ ٥١٤ / ٢٢
 ١٦٨٣ ٥١٥ / ٢٢
 ١٦٨٤ ٥١٦ / ٢٢
 ١٦٨٥ ٥١٧ / ٢٢
 ١٦٨٦ ٥١٨ / ٢٢
 ١٦٨٧ ٥١٩ / ٢٢
 ١٦٨٨ ٥٢٠ / ٢٢
 ١٦٨٩ ٥٢١ / ٢٢
 ١٦٩٠ ٥٢٢ / ٢٢
 ١٦٩١ ٥٢٣ / ٢٢
 ١٦٩٢ ٥٢٤ / ٢٢
 ١٦٩٣ ٥٢٥ / ٢٢
 ١٦٩٤ ٥٢٦ / ٢٢
 ١٦٩٥ ٥٢٧ / ٢٢
 ١٦٩٦ ٥٢٨ / ٢٢
 ١٦٩٧ ٥٢٩ / ٢٢
 ١٦٩٨ ٥٣٠ / ٢٢
 ١٦٩٩ ٥٣١ / ٢٢
 ١٧٠٠ ٥٣٢ / ٢٢
 ١٧٠١ ٥٣٣ / ٢٢
 ١٧٠٢ ٥٣٤ / ٢٢
 ١٧٠٣ ٥٣٥ / ٢٢
 ١٧٠٤ ٥٣٦ / ٢٢
 ١٧٠٥ ٥٣٧ / ٢٢
 ١٧٠٦ ٥٣٨ / ٢٢
 ١٧٠٧ ٥٣٩ / ٢٢
 ١٧٠٨ ٥٤٠ / ٢٢
 ١٧٠٩ ٥٤١ / ٢٢
 ١٧١٠ ٥٤٢ / ٢٢
 ١٧١١ ٥٤٣ / ٢٢
 ١٧١٢ ٥٤٤ / ٢٢
 ١٧١٣ ٥٤٥ / ٢٢
 ١٧١٤ ٥٤٦ / ٢٢
 ١٧١٥ ٥٤٧ / ٢٢
 ١٧١٦ ٥٤٨ / ٢٢
 ١٧١٧ ٥٤٩ / ٢٢
 ١٧١٨ ٥٥٠ / ٢٢
 ١٧١٩ ٥٥١ / ٢٢
 ١٧٢٠ ٥٥٢ / ٢٢
 ١٧٢١ ٥٥٣ / ٢٢
 ١٧٢٢ ٥٥٤ / ٢٢
 ١٧٢٣ ٥٥٥ / ٢٢
 ١٧٢٤ ٥٥٦ / ٢٢
 ١٧٢٥ ٥٥٧ / ٢٢
 ١٧٢٦ ٥٥٨ / ٢٢
 ١٧٢٧ ٥٥٩ / ٢٢
 ١٧٢٨ ٥٦٠ / ٢٢
 ١٧٢٩ ٥٦١ / ٢٢
 ١٧٣٠ ٥٦٢ / ٢٢
 ١٧٣١ ٥٦٣ / ٢٢
 ١٧٣٢ ٥٦٤ / ٢٢
 ١٧٣٣ ٥٦٥ / ٢٢
 ١٧٣٤ ٥٦٦ / ٢٢
 ١٧٣٥ ٥٦٧ / ٢٢
 ١٧٣٦ ٥٦٨ / ٢٢
 ١٧٣٧ ٥٦٩ / ٢٢
 ١٧٣٨ ٥٧٠ / ٢٢
 ١٧٣٩ ٥٧١ / ٢٢
 ١٧٤٠ ٥٧٢ / ٢٢
 ١٧٤١ ٥٧٣ / ٢٢
 ١٧٤٢ ٥٧٤ / ٢٢
 ١٧٤٣ ٥٧٥ / ٢٢
 ١٧٤٤ ٥٧٦ / ٢٢
 ١٧٤٥ ٥٧٧ / ٢٢
 ١٧٤٦ ٥٧٨ / ٢٢
 ١٧٤٧ ٥٧٩ / ٢٢
 ١٧٤٨ ٥٨٠ / ٢٢
 ١٧٤٩ ٥٨١ / ٢٢
 ١٧٥٠ ٥٨٢ / ٢٢
 ١٧٥١ ٥٨٣ / ٢٢
 ١٧٥٢ ٥٨٤ / ٢٢
 ١٧٥٣ ٥٨٥ / ٢٢
 ١٧٥٤ ٥٨٦ / ٢٢
 ١٧٥٥ ٥٨٧ / ٢٢
 ١٧٥٦ ٥٨٨ / ٢٢
 ١٧٥٧ ٥٨٩ / ٢٢
 ١٧٥٨ ٥٩٠ / ٢٢
 ١٧٥٩ ٥٩١ / ٢٢
 ١٧٦٠ ٥٩٢ / ٢٢
 ١٧٦١ ٥٩٣ / ٢٢
 ١٧٦٢ ٥٩٤ / ٢٢
 ١٧٦٣ ٥٩٥ / ٢٢
 ١٧٦٤ ٥٩٦ / ٢٢
 ١٧٦٥ ٥٩٧ / ٢٢
 ١٧٦٦ ٥٩٨ / ٢٢
 ١٧٦٧ ٥٩٩ / ٢٢
 ١٧٦٨ ٦٠٠ / ٢٢
 ١٧٦٩ ٦٠١ / ٢٢
 ١٧٧٠ ٦٠٢ / ٢٢
 ١٧٧١ ٦٠٣ / ٢٢
 ١٧٧٢ ٦٠٤ / ٢٢
 ١٧٧٣ ٦٠٥ / ٢٢
 ١٧٧٤ ٦٠٦ / ٢٢
 ١٧٧٥ ٦٠٧ / ٢٢
 ١٧٧٦ ٦٠٨ / ٢٢
 ١٧٧٧ ٦٠٩ / ٢٢
 ١٧٧٨ ٦١٠ / ٢٢
 ١٧٧٩ ٦١١ / ٢٢
 ١٧٨٠ ٦١٢ / ٢٢
 ١٧٨١ ٦١٣ / ٢٢
 ١٧٨٢ ٦١٤ / ٢٢
 ١٧٨٣ ٦١٥ / ٢٢
 ١٧٨٤ ٦١٦ / ٢٢
 ١٧٨٥ ٦١٧ / ٢٢
 ١٧٨٦ ٦١٨ / ٢٢
 ١٧٨٧ ٦١٩ / ٢٢
 ١٧٨٨ ٦٢٠ / ٢٢
 ١٧٨٩ ٦٢١ / ٢٢
 ١٧٩٠ ٦٢٢ / ٢٢
 ١٧٩١ ٦٢٣ / ٢٢
 ١٧٩٢ ٦٢٤ / ٢٢
 ١٧٩٣ ٦٢٥ / ٢٢
 ١٧٩٤ ٦٢٦ / ٢٢
 ١٧٩٥ ٦٢٧ / ٢٢
 ١٧٩٦ ٦٢٨ / ٢٢
 ١٧٩٧ ٦٢٩ / ٢٢
 ١٧٩٨ ٦٣٠ / ٢٢
 ١٧٩٩ ٦٣١ / ٢٢
 ١٨٠٠ ٦٣٢ / ٢٢
 ١٨٠١ ٦٣٣ / ٢٢
 ١٨٠٢ ٦٣٤ / ٢٢
 ١٨٠٣ ٦٣٥ / ٢٢
 ١٨٠٤ ٦٣٦ / ٢٢
 ١٨٠٥ ٦٣٧ / ٢٢
 ١٨٠٦ ٦٣٨ / ٢٢
 ١٨٠٧ ٦٣٩ / ٢٢
 ١٨٠٨ ٦٤٠ / ٢٢
 ١٨٠٩ ٦٤١ / ٢٢
 ١٨١٠ ٦٤٢ / ٢٢
 ١٨١١ ٦٤٣ / ٢٢
 ١٨١٢ ٦٤٤ / ٢٢
 ١٨١٣ ٦٤٥ / ٢٢
 ١٨١٤ ٦٤٦ / ٢٢
 ١٨١٥ ٦٤٧ / ٢٢
 ١٨١٦ ٦٤٨ / ٢٢
 ١٨١٧ ٦٤٩ / ٢٢
 ١٨١٨ ٦٥٠ / ٢٢
 ١٨١٩ ٦٥١ / ٢٢
 ١٨٢٠ ٦٥٢ / ٢٢
 ١٨٢١ ٦٥٣ / ٢٢
 ١٨٢٢ ٦٥٤ / ٢٢
 ١٨٢٣ ٦٥٥ / ٢٢
 ١٨٢٤ ٦٥٦ / ٢٢
 ١٨٢٥ ٦٥٧ / ٢٢
 ١٨٢٦ ٦٥٨ / ٢٢
 ١٨٢٧ ٦٥٩ / ٢٢
 ١٨٢٨ ٦٦٠ / ٢٢
 ١٨٢٩ ٦٦١ / ٢٢
 ١٨٣٠ ٦٦٢ / ٢٢
 ١٨٣١ ٦٦٣ / ٢٢
 ١٨٣٢ ٦٦٤ / ٢٢
 ١٨٣٣ ٦٦٥ / ٢٢
 ١٨٣٤ ٦٦٦ / ٢٢
 ١٨٣٥ ٦٦٧ / ٢٢
 ١٨٣٦ ٦٦٨ / ٢٢
 ١٨٣٧ ٦٦٩ / ٢٢
 ١٨٣٨ ٦٧٠ / ٢٢
 ١٨٣٩ ٦٧١ / ٢٢
 ١٨٤٠ ٦٧٢ / ٢٢
 ١٨٤١ ٦٧٣ / ٢٢
 ١٨٤٢ ٦٧٤ / ٢٢
 ١٨٤٣ ٦٧٥ / ٢٢
 ١٨٤٤ ٦٧٦ / ٢٢
 ١٨٤٥ ٦٧٧ / ٢٢
 ١٨٤٦ ٦٧٨ / ٢٢
 ١٨٤٧ ٦٧٩ / ٢٢
 ١٨٤٨ ٦٨٠ / ٢٢
 ١٨٤٩ ٦٨١ / ٢٢
 ١٨٥٠ ٦٨٢ / ٢٢
 ١٨٥١ ٦٨٣ / ٢٢
 ١٨٥٢ ٦٨٤ / ٢٢
 ١٨٥٣ ٦٨٥ / ٢٢
 ١٨٥٤ ٦٨٦ / ٢٢
 ١٨٥٥ ٦٨٧ / ٢٢
 ١٨٥٦ ٦٨٨ / ٢٢
 ١٨٥٧ ٦٨٩ / ٢٢
 ١٨٥٨ ٦٩٠ / ٢٢
 ١٨٥٩ ٦٩١ / ٢٢
 ١٨٦٠ ٦٩٢ / ٢٢
 ١٨٦١ ٦٩٣ / ٢٢
 ١٨٦٢ ٦٩٤ / ٢٢
 ١٨٦٣ ٦٩٥ / ٢٢
 ١٨٦٤ ٦٩٦ / ٢٢
 ١٨٦٥ ٦٩٧ / ٢٢

الفصل الثاني عشر في شركة الموهوب
 ٢٤٨/٤١ ١٦٢٧ صفة شركة الموهوب ان يشترى انسان فاكهة من غير ان يكون لها واس من مال
 في شراء شئ بماله او في شئها ويبيعانه على ان يكون الموهوب فيها ارضا
 او انلا ثا او نحو ذلك
 ٢٤٨/٤١ ١٦٣٨ صفة شركة الموهوب على الكفاية فكل من الشريكين وكل من الاقارب
 في البيع والشراء وكيفية التفت
 الفصل الثالث عشر في شركة المبردان
 ٢٤٩/٤١ ١٦٣٩ صفة شركة المبردان ان يشترى انسان فاكهة بدون راس مال في قبيل
 الاعمال في ذمها بالوجه او في عملها الجاه حكا لا صليها على ان يكون
 الكسب بينها ارضافا او انلا ثا او اربا عا او نحو ذلك
 ٢٤٩/٤١ ١٦٤٠ تقسم الى صلا ما تملك الشراكا او موضع او من اجماع عمل قبيل علم او
 موضع على ما شرطوه من ثواب او فاق عمل ولو كان الكسب كله من عمل
 من عمل واحد منهم
 ٢٤٩/٤١ ١٦٤١ صفة شركة المبردان على الكفاية فيما قبيل بعض الشراكة من العمل يكون
 في ضمان جميعا في الكفون به ويلزمهم عمله
 ٢٤٩/٤١ ١٦٤٢ كل ما تملك من الاعيان او الاجرة يتقصدوا جميعا او قروضا او غنما
 على وجه يوجب الضمان فيهم عليه وهذه اما الاجرة اذا اقتضوا اجمعهم
 وتلق بلا قدر ولا قصير وفيهم ضمانهم جميعا
 ٢٤٩/٤١ ١٦٤٣ لا يشترط في شركة المبردان اتحاد صفة الشراكة فيهم ضمانهم اجمعهم او
 وتجار وغيلا وصانغ
 ٢٤٩/٤١ ١٦٤٤ لا يشترط معرفة الشريكين الصفة التي يتقبلون لها العمل فكل من
 من لا يعرفون انما طمته مثلا يتقبلوا اما انما طمته ويدفعوا ذلك الى
 من يعملها وما يقرب من الاجرة يكون بينهم
 ٢٤٩/٤١ ١٦٤٥ اذا اوضح احد الشريكين او ثرون العمل او كان غير عارف بالصفة لمزم
 ان يقام مقامه من يعمل عمله في الجاه في الشريكين الا في خلاف الضم

٢٤١/٤١ ١٦٤٦ اذا قبلوا في ذمتها فكل شئ معلوم الموهوب معلوم فلو كان عملها في ذمتها
 او ماله في ذمتها او عملها في ذمتها اما انما طمته فاكهة او غير ذلك
 انما طمته فاكهة او غير ذلك فكل من الشريكين في ذمتها او غير ذلك
 ٢٤٩/٤١ ١٦٤٧ اذا قبلوا في ذمتها فكل شئ معلوم الموهوب معلوم فلو كان عملها في ذمتها
 او ماله في ذمتها او عملها في ذمتها اما انما طمته فاكهة او غير ذلك
 انما طمته فاكهة او غير ذلك فكل من الشريكين في ذمتها او غير ذلك
 ٢٤٩/٤١ ١٦٤٨ اذا قبلوا في ذمتها فكل شئ معلوم الموهوب معلوم فلو كان عملها في ذمتها
 او ماله في ذمتها او عملها في ذمتها اما انما طمته فاكهة او غير ذلك
 انما طمته فاكهة او غير ذلك فكل من الشريكين في ذمتها او غير ذلك
 ٢٤٩/٤١ ١٦٤٩ اذا قبلوا في ذمتها فكل شئ معلوم الموهوب معلوم فلو كان عملها في ذمتها
 او ماله في ذمتها او عملها في ذمتها اما انما طمته فاكهة او غير ذلك
 انما طمته فاكهة او غير ذلك فكل من الشريكين في ذمتها او غير ذلك
 ٢٤٩/٤١ ١٦٥٠ اذا قبلوا في ذمتها فكل شئ معلوم الموهوب معلوم فلو كان عملها في ذمتها
 او ماله في ذمتها او عملها في ذمتها اما انما طمته فاكهة او غير ذلك
 انما طمته فاكهة او غير ذلك فكل من الشريكين في ذمتها او غير ذلك
 ٢٤٩/٤١ ١٦٥١ اذا قبلوا في ذمتها فكل شئ معلوم الموهوب معلوم فلو كان عملها في ذمتها
 او ماله في ذمتها او عملها في ذمتها اما انما طمته فاكهة او غير ذلك
 انما طمته فاكهة او غير ذلك فكل من الشريكين في ذمتها او غير ذلك
 ٢٤٩/٤١ ١٦٥٢ اذا قبلوا في ذمتها فكل شئ معلوم الموهوب معلوم فلو كان عملها في ذمتها
 او ماله في ذمتها او عملها في ذمتها اما انما طمته فاكهة او غير ذلك
 انما طمته فاكهة او غير ذلك فكل من الشريكين في ذمتها او غير ذلك
 ٢٤٩/٤١ ١٦٥٣ اذا قبلوا في ذمتها فكل شئ معلوم الموهوب معلوم فلو كان عملها في ذمتها
 او ماله في ذمتها او عملها في ذمتها اما انما طمته فاكهة او غير ذلك
 انما طمته فاكهة او غير ذلك فكل من الشريكين في ذمتها او غير ذلك

٢٠١/٤١	١٩٨١	تلقم القصة بخروج القصة ولو كان في القصة ضرر ودمع من سائر القصة
٢٠١/٤١	١٩٨٢	او تقاسم ولا يقدر فيها لهم
٢٠١/٤١	١٩٨٣	اذا خد احد الشريكين في القصة فكل اخذ من القصة شئ بلا قسمة ولا قسمة
٢٠١/٤١	١٩٨٤	تلقم القصة برضاها وتفرقها بالوديعة وتطرحها في الجاهل
٢٠١/٤١	١٩٨٥	اذا اتى سهم الشريك بانفردا واشترى على رضاءها فلا تسقط دعوى احداهما
٢٠١/٤١	١٩٨٦	خطا او حيفا ولا تقبل بينة ولا حلف في حقها اما اذا قسم ما لم اوقا سهم
٢٠١/٤١	١٩٨٧	رضيا به فليس دعوى الغلط بيتت فان كان بينة حلف الشريك
٢٠١/٤١	١٩٨٨	اذا قسم الشريك بين الشريكين ثم استحق احد الشريكين او بعضه معين
٢٠١/٤١	١٩٨٩	او اخفقت حصته شائفة ولو في الشريكين طلبت القصة سواء كانت قسمة
٢٠١/٤١	١٩٩٠	تراعى او اجبارا اما اذا استحق قدر معين بعد القصة مع حصته الشريكين
٢٠١/٤١	١٩٩١	على السوا لم ينظر القصة في اجبار الا اذا كان ضرر في ذلك المعين المستحق فلا يلزم
٢٠١/٤١	١٩٩٢	احدهما اكثر من السوا او حصة او حصة او حصة او حصة او حصة او حصة
٢٠١/٤١	١٩٩٣	اذا ادعى كل من الشريكين بعد القصة شيئا من حصة وانكر الآخر تحلف
٢٠١/٤١	١٩٩٤	وقد قسمت القصة
٢٠١/٤١	١٩٩٥	من بينه او فرس في نصيبه بعد قسمة الترافع فاستحق وقلم بانة او في ربيع
٢٠١/٤١	١٩٩٦	غير شريك في نصيبه قسمة التباء او الفجر اما اذا كانت القصة اجبارية فلا يلزم
٢٠١/٤١	١٩٩٧	شئ
٢٠١/٤١	١٩٩٨	تلقم قسمة الشريك مع الشريك قبل فضائه ولا يلزمها ظهور دين عند القصة بعد قسمة
٢٠١/٤١	١٩٩٩	الشريك بين القسمة وانما يرجع الدين على كل واحد بالشريك بينة ما قسمة من
٢٠١/٤١	١٩٩٠	الشريك اذا كان الدين اقرب من الشريك والاربع عليهم بقدر ما قسما فان اقتضا
٢٠١/٤١	١٩٩١	من وفائه بطلت القصة ويبعث الشريك فان في البعض منهم اشتراك
٢٠١/٤١	١٩٩٢	في نصيبه وبيع نصيبه المتخلفين
٢٠١/٤١	١٩٩٣	اذا اتى بالشريك في عبدا او خور اخذ من كل واحد منها نصفه وكسبه زوجه
٢٠١/٤١	١٩٩٤	لكنه ليس القادر لا يختص به احداهما مطلقا
٢٠١/٤١	١٩٩٥	اذا مات الجور في نصيبه الشريك في الربا فلا ضمان عليه
٢٠١/٤١	١٩٩٦	لا يجوز في نصيبه الدين في الذمة

٢٠١/٤١	١٩٨١	تلقم قسمة ما يتجر منه الشريك فيها وقسمة ما يحال وزنا والعباس ولو تفرق
٢٠١/٤١	١٩٨٢	قبل القصة
٢٠١/٤١	١٩٨٣	تلقم قسمة ما يتجر منه الشريك في نصيبه في العباس ولو لم يقسم القسمة في العباس
٢٠١/٤١	١٩٨٤	يقيم قسمة العباس مثلا لو كان له من شاة عاظم قسمة شريكه ولو لم يقسم اذ
٢٠١/٤١	١٩٨٥	المرتين واخترت قسمة العباس ولو كان عند الشريك قسمة العباس انفق نصيب
٢٠١/٤١	١٩٨٦	فان كان العباس لا تقسم القصة فلا تقاسم منه ولو في واحد نصيب من
٢٠١/٤١	١٩٨٧	وفاء واللام في قسمة ويقتضي بدله نصف ولها ونصف وربعة
٢٠١/٤١	١٩٨٨	تلقم قسمة شريك في نصيبه وقت ولو فيه ملك بل لا بد من نصيبه في ملك
٢٠١/٤١	١٩٨٩	اما اذا كانت يد من نصيبه لم تقم مطلقا واذا كانت يد من نصيبه من اهل الوقت
٢٠١/٤١	١٩٩٠	صحة بالشرط
٢٠١/٤١	١٩٩١	تلقم قسمة موقوف سواء كان موقوفا على جهة واحدة او اكثر بل لا بد من نصيب
٢٠١/٤١	١٩٩٢	اما اذا لم يمكن التقيد بالادب دعوى فلا تقم مطلقا
٢٠١/٤١	١٩٩٣	اذا كان بين الشريكين ارضاء في بعض شئ من نصيبه او نصيبا
٢٠١/٤١	١٩٩٤	يشرب سحبا او نصيبا يشرب بطلاق وطلب احداهما قسمة كل من عدة
٢٠١/٤١	١٩٩٥	وطلب الآخر قسمة اعيانا بالقيمة قد لم يطلب قسمة كل عين على حد ذات
٢٠١/٤١	١٩٩٦	اكتفت القسمة في حيد وروية والاقسمة اعيانا بالقيمة ان امكن
٢٠١/٤١	١٩٩٧	التقدير بالقيمة والملاجه
٢٠١/٤١	١٩٩٨	اذا كان بين الشريكين داران او نحوها ما تنفق كل عين منها باجماعها
٢٠١/٤١	١٩٩٩	وطلب احداهما ان يبيع نصيبه فاحدهما ويجعل الباقي نصيبا للآخر او طلبان تجل
٢٠١/٤١	١٩٩٠	كل دار والمجيد الحق ولو في نصيبه
٢٠١/٤١	١٩٩١	لا يصح قسمة رطب منه شئ بيا مسر فلو كان بينه رطب وريش او رطب
٢٠١/٤١	١٩٩٢	فاخذ احداهما الباقى والآخر الرطب لم يصح
٢٠١/٤١	١٩٩٣	اذا كان بين الشريكين داران او نحوها فطلب احداهما قسما يجعل العاقل
٢٠١/٤١	١٩٩٤	والآخر الاخر او طلب قسمة العاقل دون العاقل او العاقل او قسمة كل منهما
٢٠١/٤١	١٩٩٥	على حدة فلا اجبار اما لو طلب قسمة ما معا ولم يكن ضرر ولا دعوى جبر
٢٠١/٤١	١٩٩٦	الممنوع ومعدل بالقيمة

الكتاب السابع عشر في السقافة والخاصة والخاصة

قوله في السقافة
الخاصة
١٢٩٧/٤

كتاب البيع في المساقاة والمناصب والمزارعة

وفيه مائة وثلاثة أبواب

المقدمة في المساقاة

المساقاة دفع شجرة موزونة معلومة ذوقها ما كور لمن يعمل فيه بخمسة عشر معلوم
من ثموم وفيها لرب الشجر مساق والملاطع عامل

المناصب والمناصب دفع شجرة معلومة ذوقها ما كور غير موزونة بخمسة عشر
للمنفعة ويعمل فيه بخمسة عشر معلوم منه او من ثموم او غيرها

المزارعة والمناصب دفع ارض وعمل من يزرع ويقوم عليه او مزرعة
لعمل عليه بخمسة عشر معلوم من العمل

الباب الاول في المساقاة وفيه مائة وثلاثة

الفضل الاول في شروط المساقاة

لا يصح المساقاة على ما لا ساق له ولا على ما لا ثمر له غير ما كور فلا يصح على الثمار
والطعام والنفوس ولا على الفطن والصفى ما كان في يده من ثمره

يشترط لصحة المساقاة من ثمرها ما شرط فاسد لغيره الى البركة كما شرط اشد
منه الثمر لمن لا عمل له ولا ملك

لو دفع ارضه لمن يزرعها من الارض والنفوس يزرعها في القعدة وكذا لو دفع اليه
الشجر كغرس مساقاة يكون الاصل والثمر في يده

اذا كان الشجر لشخصين متصنفين فانتقاه العمل على ان تكون الشجرة بينهما
بالنقطة فلهما وكذا عكسه لكن اذا ساقوا احداهما الاخر وجعل للعامل من الثمر

الترصص من ثمره المساقاة اما اذا جعل له قدر حصته او اقل منها او لم يجعل
له شيئا او جعل له كل الثمر فله وتكون الشجرة بينهما كملك ولا يثبت

العامل شيئا الا في السنة الاخرى فان لم يجره مثله
لا يشترط لوقت المساقاة ويصح توقيف المدة بمقتضى ايراد الشجر كما يصح

اي الجذارة والارادان ولا يصح المدة لا بمقتضى ايراد الشجر

٢٣٥ / ٤١ ١٧٠٨

لا يشترط في المساقاة اتحاد نوع الاشجار ولا تساوي ما يجعل للعامل من ثمرها
الاشجار المختلفة فلو ساقاه على اشجار مختلفة معلوم فيه ثمره وثمران

٢٧٧ / ٤٢ ١٧٠٩

على ان يكون للعامل ثلث الثمر وربع العنب وثلث الثمران من
رجوعه ان يباقي عاملين على شتان واحد ولو مع عدم التساوي بينهما في الرصيد

٢٧٧ / ٤١ ١٧١٠

كان جعله لاجلها السدس والملاطع المربع
اذا جعل في المساقاة للعامل ثمن شجرة غير الشجر الذي وقعت المساقاة عليه

٢٧٨ / ٤٢ ١٧١١

او ثمنه غير السنة التي ساقاه عليها فيا لم يصح المساقاة
لا يصح المساقاة الا على شجرة معلومة للعاقبة من بالرة او السنة التي لا تختلف

٢٧٩ / ٤١ ١٧١٢

معها فلو ساقاه على شتان لم يرب ولم يرب منه لم او على احداهما لم يصح
اذا افسد في المساقاة فالشجر كله لرب الشجر وعليه اجرة مثل العامل

٢٧٩ / ٤٢ ١٧١٣

يملك العامل حصته من الثمر في كل سنة ولو من ثمر الشجر نفسه اجمعا او انما كانت
بجزء اجمعا او نحوه بعد ظهورها في يده ما شرطه ويلزم العامل

٢٨٠ / ٤١ ١٧١٤

او وارثه اقام العمل اما اذا ظهر ثمره لغيره بعد الكسب فلا يثبت للعامل
اذا انقضت المساقاة قبل ظهور الثمر فان كان ذلك في نفس العامل او ربه

٢٨٠ / ٤٢ ١٧١٥

فلا يثبت له اما اذا كان في يده ربه الشجر او يزرع اجمعا بعد شروع العامل
في العمل فله اجرة مثل عمله

٢٨٠ / ٤٢ ١٧١٦

يقوم وارثه العامل بعد موته من ثمره في الملك والعمل فان اراد ان يرضى
ويجعل لم يجبر ويحتاج الحاكم من التركة من يعمل فان لم يكن تركة او تقدر

٢٨٠ / ٤٢ ١٧١٧

الاستعانة بغيره من ثمره من الشجرة التي لا يرضى ما يحتاج اليه لتجديد العمل
ما استمر منه يعمل

٢٨٠ / ٤٢ ١٧١٨

ولا يصح ان يشترط العامل اجرة للامانة والذوق يحتاج الى الاستعانة به من ثمره
التي سوا ذوقه الا بغيره او لم تقدر

٢٨٠ / ٤٢ ١٧١٩

الفضل الثاني فيما يتعلق بالعاقبة
الجذارة على العامل ورب الشجر بغيره من ثمره في كل سنة في كل حال

صحيح والزم

٢٨/٤١ ١٧١٨ للعامل او اذ بيع نصيبه من الشئ لم ينعقد مقامه بالعقل بشرطه وهو كلام
 او كره المشتري ماله لا يصل
 ٢٩/٤١ ١٧١٩ اذا بان الشئ لمساويه مستحقا منه مستحق مع شئ ولا شئ عليه
 للعامل واذا بيع باجر مثل حله على الفاعل
 الباب الثاني في المزارعة والمقارعة وفيه فصلان
 الفصل الاول في المزارعة واحكامها
 ٣٠/٤١ ١٧٢٠ بشرط لصحة المزارعة العلم باليد وقدره وكونه من ربه الا في المزارعة
 المزارعة ان كان اليد من العامل او غيرها او من ثلث
 ٣١/٤١ ١٧٢١ فبشرط ان يكون له شرط من الرب الا في المزارعة فبشرط ان يكون له
 او شرط لا يحد قدر معلوم من الثمن المزرع او دراهم معلومة او ربع ناهية
 معلومة او مائة السواد والحد او اربعة اوتوا او مائة او اربعة
 ٣٢/٤١ ١٧٢٢ اليد راضيا للزراعة فان لم يرضه المزارع كان المزرع له ما جرت عليه
 للعامل اجرة مثله ولرب الارض اجرة مثله
 لو قال رب الارض واليد والزرع انا المزرع المزرع يزرع ويؤمل ويحصد
 بما تيسر والزرع بيننا لم يصح
 ٣٣/٤١ ١٧٢٣ اذا مضى العامل باختياره او بغيره العقل قبل المزرع او بعده قبل ظهوره فلا
 ولا يجوز بيع ما عليه اعلان اذ جرت عليه اجرة مثله على ما افق
 في الارض واذا فسخت المزارعة بعد ظهور المزرع فللعامل نصيب المزرع
 وفيه اتمام العمل كما سبق في المساقاة
 ٣٤/٤١ ١٧٢٤ انما اخرج على شئ وساق على شئ به صوم لم يكن حيلة على بيع الشئ
 قبل برونه
 ٣٥/٤١ ١٧٢٥ يصح في المزارعة ان تكون المزارعة والكبيرة والعلم من واحد ونصف العمل
 والاذن من الآخر
 الفصل الثاني في المقارعة
 ٣٦/٤١ ١٧٢٦ اذا ائتمنت على حصة وقد ظهر في يده ما عليه ما شرطه وعلى العامل دوام
 العمل ان تيب الاشجار والنفوس

١٧٢٨ المقارعة تشبه المساقاة فلها ما في احكامها
 ١٧٢٩ ٢٧٨/٤٠ بشرط ان يكون له نصيب من الارض والاذن من الآخر فلا يملكه الا
 من العمل فلها حصة الارض فلو كان مع حصة من النقص او ملكها بالقيمة والعمل
 اختيار العمل وان اتفقا على ابقائها مع دفع العامل اجرة الارض جاز
 لو دفع ارضه لم يزرع او عدان الارض والنفوس من ربه
 ١٧٣٠ ٢٧٩/٤١ المقارعة بيع نصيب من الشئ ويصح فله حصة
 ١٧٣١ ٢٨٠/٤١ الباب الثالث في المساقاة وفيه فصلان
 الفصل الاول في المساقاة واحكامها
 ١٧٣٢ ٢٨١/٤١ المساقاة والمزارعة من العقود بشرط ان يكون العاقبة من جازي الترخيم
 المساقاة والمزارعة من العقود العارية قبلة ما تيسر له العلم من ربه
 ١٧٣٣ ٢٨٢/٤١ احد العاقبتين او هيون او هيون لغيره وكل منها مستحقا من ثمنه
 تنفذ المساقاة والمزارعة بشرط ان يكون له نصيب من الارض ولا ينفذ
 ١٧٣٤ ٢٨٣/٤١ ان يقول لفلان وكل في الشئ في العقل وكل ما يزرع من مزرعة القبول
 ١٧٣٥ ٢٨٤/٤١ يصح المساقاة والمزارعة على اشجارها ثم يزرع ويحصد ويؤمل والزرع
 بالعلم اما اذا علمت الشئ وقدره من العمل ما لم يزرع به المزرع كما يجوز ونحو
 لم يصح عقد المساقاة والمزارعة
 ١٧٣٦ ٢٨٥/٤١ بشرط لصحة المساقاة والمزارعة تقدير نصيب العامل بينه وبين ربه معلوم
 من الشئ فلو جعل له حصة من الارض او دراهم معلومة او ثلث اشجار معلومة
 او قدر معين من الثمن كذا في المساقاة
 ١٧٣٧ ٢٨٦/٤١ على وجه المال كل ما هو من حصة العمل من سواد الارض والنفوس او
 حصة يزرع او ثمر او ما وسمه دولابا وما يزرع منه انه واداه وتخصيصه
 سوا في وزيل وما يلحق به
 ١٧٣٨ ٢٨٧/٤١ اجرة الارض والنفوس المزارعة الحاصية من ربه هي اما الكلفة المداينة
 فان وقع فيها شرط بين العاقبة من حله والاربع الكوفة والعادة

يلزم العامل كل ما فيه صلاح الشئ ويزاد ما فيه صلاح غيره وصلاحه جاري الماء
 وحشيش وآلة وقطع ما يحتاج الى قطع من غيره النخل والشجر اليابس والثرث
 والحشيش والاصطوخاذه والطحس كفاي ونخله وتسوية الثمن وادارة الدواب والشمس
 وقطره في زبل وسائر وفعل شئ الى الجرين وتجنيفه وحفظه في الشئ والحيث
 الرعيه القسم وعليه الجهاد والرياس والتمضية واللقاط
 العامل امين في كل ما مضى فيما يقبل او يرد قوله وفيما يملك العقد وفي الخرج
 المشروط اذا اختلفا لم يهر
 اذا ثبت ضمانه العامل باقرار امينه او تكول ريعه اية مشرف فان تعذر ذلك
 يعين عامل مكانه واجبرهما على العامل
 اذا اترق ربه المال العامل بخيانته لم تثبت فله تخليفه ولا بد من ضم امين معه
 للحفظ باجره من نفسه
 العمل مستحق على العامل فعليه اكمال فان عجز عنه العمل بالكلية اقيم مقام
 منه بعمل غيره وان ضعفه عنه العمل ضم اليه من يعينه واجبرهما على العمل
 ليس للعامل ان يعامل غيره على عمله في الشئ بدون اذن ربه
 للموقوف عليه في اكل الوقف ان يباقر وينزع اذا اراد مصلحته
 اذا شرط في المساقاة والزارعة على احد العاقدين ما يلزم الاخر في العقد
 اذا كان شريكا في ارضه وينزع فزارع احداهما الاخر يشترط ان يكون له عمل
 اكثر من نصيبه
 الفضل الثاني في احوال تحت جرح المساقاة والزارعة
 لو وقع شئ من دابة وآلة ارضه بغير رعيته منه امره ان يباقره ولا يوضع
 اليه متاعا ليعينه في رعيته ومنه ربحه لكونه له امره ان يباقره او امره لغيره الا ان
 والاخر ينفذ او يبيع هذا التام والحق ينشأ لم يبيع
 لو وقع في شئ من ارضه ونخله فصارا في رعيته او في رعيته او في رعيته
 معلوم في ارضه بغيره جاز ولا يوضع الاخر من ارضه ينشأ له ان لا يجره
 من مشروعه معلوم من ربحه او من خبثه

٢٢٩/٦١
 ٢٢٩/٦٢
 ١٧٣٩
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤٠
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤١
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤٢
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤٣
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤٤
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤٥
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤٦
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤٧
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤٨
 ٢٢٩/٦١
 ١٧٤٩
 ٢٢٩/٦١

اذا وقع شئ من ارضه او زرعته او زرعته بغيره جاز له ان يباقره ولا
 استبقاء له بغيره لكونه ارضه للعامل على غيره المشاء وارضه معلوم او معلوم
 لم يباقره بغيره بغيره المشاء لم يبيع العقد
 من دفع رايته من رعيته بغيره معلوم على ان لا يباقره بغيره معلوم
 الموضع جاز له ان يباقره ويكون ثمنه ملكا لهما جميعا ملكا لهما اما اذا لم يبيع
 العقد او كان لغيره للعامل جز منه ثمنه ملكه ولا يملكه العامل لم يبيع وتحت
 العامل ارضه بغيره

٢٢٧/٦٢
 ٢٢٧/٦١
 ١٧٥٠
 ٢٢٧/٦٢
 ١٧٥١
 ٢٢٧/٦١

١٢٧

الكتاب في الفقه مشرف المصنف

فريد في الأصول
١٢٧٥

الكتاب الثامن عشر في الدعوى
وفي مقدمته وبابا
المقدمة في الدعوى

٢٠٢/٦١	١٧٥٢	الدعوى هي طلبية ان مقامه في دفع من هو عليه او دفعه وليس الطالب مدعيه والاطلوب منه مدعي عليه والحق المطلوب مدعي به
١٧٥٣		الناظر ان ياتي المدعي او المدعي عليه بما يثبت ما سبق منه
١٧٥٤		الدفع هو دفعه ياتي به المدعي عليه في جوابه تدفع دعوى المدعي
		الباب الاول فيما يتعلق بالدعوى من الامكام وفيه فصلان الفصل الاول في شروط صحة الدعوى
٢٠٢/٦١	١٧٥٥	يشترط لصحة الدعوى ان تصدر من جازا في تصرف فلا تصح من صغير ولا مجنون ولا سفيف وانما يدعي تحقيق الدعوى
٢٧٦/٦١	١٧٥٦	يشترط لصحة الدعوى ان تكون محقة بحيث يثبت الحكم حقا فلا بد من عvidence ذكره في بين وبينه ولو لم يثبت وذكر ان المدعي عليه منه التزم بما يقع به بينه كالم او نصفه او ربعه ونحو ذلك
٢٧٦/٦١	١٧٥٧	يشترط ان يكون المدعي به معلوما فلا تصح الدعوى بمجهول الا في دعوى وصية او اقرار مجهول او طلاق او فسخ على مجهول
٢٧٦/٦١	١٧٥٨	اذا كان المدعي به منقولا عما مضى فلا يشترط عليه كافيته وان كان غائبا عن البلد او الغا او زينا في الدقة لزم وصفه وصف السلام لكنه اذا كانت لا تضيح صفة فيلزم فيه ذكر القيمة
٢٧٦/٦١	١٧٥٩	يشترط لصحة الدعوى ان تكون منفصلة عما يكثر فلا بد من فعله على غيره قبل عشرين سنة ونحوه وانما لم يقبل
٢٧٦/٦١ ٢٠٢/٦١	١٧٦٠	يشترط لصحة الدعوى ان تكون متعاقبة بالمال بان يكون للمدعي حق الطلب بالمدعي فلا تصح الدعوى بدين مؤجل قبل حلول اجله ولا دعوى انفساء عند الخصم قبل تسليم الخصم بدينه لكنه تصح الدعوى بالتدبير ونحوه وبالحكم به وان تأخر انصر

٢٧٧/٦١	١٧٦١	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٧/٦١	١٧٦٢	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٧/٦١	١٧٦٣	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٧/٦١	١٧٦٤	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٧/٦١	١٧٦٥	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٨/٦١	١٧٦٦	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٨/٦١	١٧٦٧	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٨/٦١	١٧٦٨	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٨/٦١	١٧٦٩	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٨/٦١	١٧٧٠	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٨/٦١	١٧٧١	اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة
٢٧٨/٦١		اذا كان المدعي به غائبا عن البلد لزم امرضاها بجلست الحكم واذا لم يكن عليه ما به يدعي شيئا وانكر المدعي لزم امرضاها وان انكر ان يبيد وثبت دعواه بدينه او يكون له دين من غيره لزم امرضاها او تدعي تلفها فيصدق في ذلك ويلتزم بذكر القيمة

لا يتوجه الدعوى بطلب الامانة او العارية ونحوها بفيد بلها
 الزيد في الدعوى لا يقع صحته فلا داعي فحسب موضوع في قيمة ثلثه وقال
 اطلب ردها ان كان باقيا او دفع قيمة ان كان الناصحة كدعوى وحكم فيها
 بدفع العين ان كانت باقية او دفع القيمة اذا تبين تلفها
 رضي الدعوى بحق او يبي على الغائب عن البلد تطاقت الدعوى من غير عمل
 لقاضي وحكم المستر ولو بالبلد وعلى الميت وغدا الحكم بلا حصر في حكم
 وحكم عليه كما سياتي في كتاب القضاء
 الفصل الثاني في تناقضه وامكانه
 التناقض مانع من سماع الدعوى الا خرج مثلا لو ادعى مدعي اقرانه قسمة
 اخاه او انه سرق منه كذا او نحو ذلك من مقتضى ابراهيم او على اقرانه شاركه
 فيه او انزله به لم تسع الشك فيه لكن اذا كذب الاول او قال غلطت فيها
 قبلت ولفقت الاول
 من اقرانه لغيره ولو لم يجز له او نقاه عن نفسه بان قال ليس لي ثم ادعى
 بعد ذلك لنفسه لا تقبل الا اذا ادعى تلقى الملك بعد اقراره قبلت
 بتحقق التناقض بين كلام الشخصين اللذين كانا في حكم الواحد كالقول
 والكل والوارث والورثة اما اذا لم يكنا في حكم الشخص الواحد
 فلا يتحقق بين كلاميهما كقول المستحقين في الوقت
 اذا وقت الخصم بين كلاميه التناقضين فوفيقا صحيحا ابراهيم التناقض
 مثلا لو ادعى المدعي عليه بقبضه او ضمن مبيع بانه ما اقرضت منه شيئا او
 ما اشترى منه شيئا ثم ادعى القضاء او الابداء لم تقبل منه لقناقض
 لكن لو قال ان القضاء او الابداء حصل بعد ان ربح المال راكبا قبل ربحه
 ينقب
 من ادعى عليه اثباتا قبيح في يد مدعيه فاجاب بانزاعه من يده وهو
 عليه شبهة الاستحقاق وحكم به لم يكن ذم من مابعد حصول دعواه
 على الباقي بالثبوت

١٧٧٤ ٩٠/٦١
 ١٧٧٢ ٩٧/٦١
 ١٧٧٤ ٩٨/٦١
 ١٧٧٥ ٩٧/٦١
 ١٧٧٧ ٩٨/٦١
 ١٧٧٨ ٩٦/٦١
 ١٧٧٨ ٩٠/٦٢
 ١٧٧٨ ٩٩/٦١
 ٩٠/٦٢

الباب الثاني في الخصم وهوام وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول فيمن يكون خصما ومن لا يكون

الخصم في دعوى العينة هو ذاك الذي له او له اليد بالخاصة ملك
 كان الحق له او لخصمه سواء قال انما ساجر او مستقرا ام لا اما ان اقر
 بالغائب عن البلد او لغيره ملك لم يجز له من الخصومة وتسع بيته
 المدعي في وجهه ويقضي بها وان لم تكن المدعى بيته مستقيمة
 المدعي عليه انما له سلطة لتسقط الجنية وتلقاه عنه ولا يقضي بها
 للغائب
 كل من له او يحق لزوم يكون خصما فيه وتسع البيته عليه
 الخصم في دعوى الدين هو الدين او من يقوم مقامه من ضمان او حال
 عليه
 الخصم في دعوى الدين على الميت كل من حصل له شيء من ثلثه سواء
 كان وارثا او وصيا او مورثا او غريبا استوفى منه او بعضه من ثلثه
 ولا يكون الوارث والوصي خصما اذا لم يصل اليه شيء من الثلث
 الخصم خصم فيما يترتب عليه من ثلثه من غير ان يكون له يد او مال
 كطلاق وقذف وتقبل موباة بالاول والآخر ويجلف فيما عدا ذلك
 فيه الرشيد
 كل ما يجرى اقرار القس به كحد وطلاق وما يوجب تعزيرا او قورا او قضا
 دون النفس فالخصم فيه هو القس نفسه دون غيره اما ما يوجب
 قورا او النفس فاما جميعا مع ضمان فيه
 كل ما لا يجرى اقرار القس به ما يوجب اكل فليس فيه اليد وحده
 كدعوى جنابة خطا ودعوى التلاخي وال
 المدعي خصم في المطالبة بالربعة اذا انقضت فطعن دعواه بها وكذا
 المستجير والمستاجر لعينه والرهين والعهد الذي يبره الكهنة
 والاخير عن حفظ اموال الموكل فيه

١٧٨٠ ٩٨/٦١
 ١٧٨١ ٩٨/٦١
 ١٧٨٢ ٩٧/٦١
 ١٧٨٤ ٣٠٣/٦١
 ١٧٨٥ ٢٢٧/٦١
 ١٧٨٦ ٢٢٧/٦١
 ١٧٨٧ ٩٩/٦١
 ٩٠/٦٢

الفصل الثاني في جواب الدعوى عليه

- | | | |
|--------|------|---|
| ٢٨٧/٦١ | ١٧٨٨ | جواب الدعوى عليه اقرار وانكار ويلزم الدعوى عليه بالجواب اذا امتنع الدعوى |
| ٢٧٨/٦١ | ١٧٨٨ | جواب الدعوى عليه هو دعوى القرض او الشئ بان ساقضه او ما يقع او لا يستحق على ما ادعاه ولا شئاً منه او لا يقع له على جواب صحيح مقبول وهو انكار صحيح صريح لكنه لو اعترف بسبب الحق كما لو اقر بالقرض او انكاره ثم قال لا يستحق عليه ما ادعاه او لا يقع له لم يقبل ذلك ويلزم باعتراضه وكذا لو ادعت المرأة عليه بالمرء او النفقة فاعترف بزوجها وقال لا يقع له لا يقبل منه ويلزم بالمرء او النفقة |
| ٢٧٨/٦١ | ١٧٩٠ | لا يكفي انكار الحاجة في جوابه دعوى مقدرة او شئاً مستفاده بل يلزم انكار البعض صراحة مثلاً لو ادعى عايداً مائة درهم او ثوباً وقرضاً وسيفاً فاجاب ليس لي على ذلك لا يكفي بل يقيد ان يقول ارضاً ولا شئاً منه ذلك |
| ٢٨٧/٦١ | ١٧٩١ | اذا امتنع الدعوى عليه عن الجواب عن الدعوى بان سكت كلياً او قال لا اقر ولا انكر او قال للاعلم قد رخصت ولا يثبت له دعوى بغير اقرار بعد انذار القاضى له فان كانه للدعوى بيته سكت |
| ٢٨٧/٦١ | ١٧٩٢ | الترديد في الجواب لا يقع صحته فيقبل مثلاً لو ادعى عليه بدين فاجاب اني لم ادين له او اني لست ادين له كذا الى بيده فنعم والافلاحة على او قال ان ادعى ذلك تمنع من شئ من ثمنه ولم اقبضه فتم والافلاحة على فذلك قبل هذا الجواب |
| ٢٨٠/٦١ | ١٧٩٣ | اذا ادعى عايداً زوجته امرأة فاقوت لاعدائها فيقبل اقرارها اما لو ادعى واحداً فاقوت لم يقبل اقرارها |
| ٢٨٧/٦١ | ١٧٩٤ | الفصل الثالث في الدفع
الدفع دعوى في شرط لصحة ما يشترط الصحة فخلوا دعوى عليه بدين فاجاب بان املكه بغيره فلا يلزم ذكر شروط الامانة واذا دفع بغيرها لم يلزم ذكره فذلك ما لم يقبل |

- | | | |
|--------|------|---|
| ٢٨٧/٦١ | ١٧٩٥ | يقبل الدفع الصحيح اذا بين سبب وبطلان الدعوى فلو قال له دعوى عليه بدين قد قضيت او ابرأته او خودت كما دفعه مقبولا فيقبل منه الدفع ما لم يبق منه ما يناقضه اما اذا لم يبين سببه كان فإلى بيته تنفع دعواه فلا يقبل منه ذلك وكذا العايد في خروج من دعواه |
| ٢٨٧/٦١ | ١٧٩٦ | يقبل الدفع الصحيح قبل الحكم وبعد خلوا دعوى عليه بدين فاجاب بان لا حق لي على فاقام الدعوى اليه وعلم بها ثم دفع الدعوى عليه بالابراء وحكم واقام اليه قبله وسكت |
| ٢٨٧/٦١ | ١٧٩٧ | لا يقبل الدفع من الدعوى عليه قبل سبب الحكم على الدعوى عليه كالمطالبة التي من قبله كدفعه مع المطالبة الاولى فاصح دفعه من المطالبة الاولى يصح ان يدفع اليه الثاني وما بعده |
| ٢٨٧/٦١ | ١٧٩٨ | اذا اثبت الدعوى عليه دفعه انقضت دعوى كدعى وحكم عليه وان سكت حلف كدعى على نفي ذلك الدفع فان حلف حكم له بما ادعى وان كمل حكم عليه |
| ٢٨٧/٦١ | ١٧٩٩ | اذا ادعى على شخص بعين فاجاب اني املكه في ابيد او املكه مثلاً لزمه اثبت سبب زوال يده كدعى عنها فان حلف حلفه كدعى على نفي ذلك كماله وان العقب لم يخرج عنه بوجه ما وحكم بهما |

الكتاب التاسع عشر في النبات والتحليل

قريبه الزمان

١٩٤٥

كتاب التاسع عشر في النيات والتحليف

وفيه مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة في المصطلحات العقلية

- | | | |
|--------|------|---|
| ٢٠٣/٦١ | ١٨٠٠ | السنة له العلامة الراضية التي تترجم بإصديق الله تعالى |
| ٢١٤/٦١ | ١٨٠١ | الشراوة له إخبار الشخص بما علمه بلفظ خاص من لدى الحاكم ويقال له خبر المذكر شاهد |
| | ١٨٠٢ | الداخل له الشخص الذي يبدى العينة المتداخلة في راضية أو حجة ويقال له ذلك |
| | | ويقابل له الخارج |
| ٢١٧/٦١ | ١٨٠٣ | تعاريف الشئ هو تعاريفها من كل وجه بحيث تثبت كل منها ما تنفي الآخر |
| ٢٢٢/٦١ | ١٨٠٤ | العناية له صلاح الدين مع اعتدال الأقوال والأفعال |
| ٢٢٣/٦١ | ١٨٠٥ | الكسرة له العصبية التي فرأى أحد في الدنيا أو عهد في الأخرى ويقابلها الصبر |
| | ١٨٠٦ | الرافة قسم يعقوبه بالناس به بالنية |
| ٢٢٤/٦١ | ١٨٠٧ | العناية الدينية هي أن يسارع لها بمساواة الآخر ونحوه ويطلب الش |
| ٢٢٥/٦١ | ١٨٠٨ | العقل من عرف الواجب عقلا المهورى وخير الحكم والتمتع وما |
| | | وضيقه وما ينقص غلبا |
| ٢٢٦/٦١ | | الباب الأول في ما يتعلق بالشراوة من الأحكام وفيه مقدمة وفصلان |
| | | المفضل الأول في نيات الشراوة |
| ٢٢٧/٦١ | ١٨٠٩ | رضاء الشراوة في الزنا والوطأ أربعة درجات سواء كانت الشراوة |
| | | على الفعل أو على الأقارب وشروط في الشراوة بالطلاق أو بالزنا |
| | | أن اقار بها |
| ٢٢٨/٦١ | ١٨١٠ | رضاء الشراوة في عهد الرقة والشرب والقذف وقطع الطريق وفيما |
| | | يجب العقود وفي الوطأ المصحب للتعزير والاعسار وملازم فقط وكذا |
| | | كل ملاءمة يعقوبة ولا مال مما يطلع عليه المولى عاينا كالمكاح والملاقاة |
| | | والصحة والخلع والنسب والولادة والارضاء والتوكيل في غير ما |
| | | والتعديل والجبر |

٢٢٩/٦١ ١٨١١ رضاء الشراوة في المال وما يقدر به المال كعقد المعاوضة ومنه ما لا يطل
والخيار والنفقة المودعة والملاحة والعصبية والشرية والحالة والعلم والنية
والعقود والعارضة والشفعة والارضاء والطلاق والتوكيل في ما
والارضاء فيه والعصبية به المعين ووقف عليه والنجابة خطا أو عهد الارضاء
قودا وملازم أو مل وامراتان أو مل وجميع المدين

٢٣٠/٦١ ١٨١٢ دعوى الخلع من الزوج وهو يملك فقبل فيه مل وامراتان أو مل وجميع المدين
المرأة فلا تقبل فيها سوى رجلين

٢٣١/٦١ ١٨١٣ رضاء الشراوة في الزنا والوطأ الدواب والارضاء المصحة ونحوها طبيب واحد
ويطأ واحد عند نكاحه ونحوه والارضاء فان اختلفا قدم قول القس
صحة لهما

٢٣٢/٦١ ١٨١٤ رضاء الشراوة في ما لا يطلع عليه المولى عاينا كالمكاح والارضاء
والكسرة والشبهة والحضنة والولادة والارضاء والنجابة امراة
واحدة والاعسار اشتان فقبل شراوة المولى في ذلك ارضا وكذا
المواصلة المرافعة في محفل النساء التي لا يحضرها المولى في طاعة
وعقود ونحوها

المفضل الثاني في نيات الشراوة

٢٣٣/٦١ ١٨١٥ نية طرفة الشراوة في المولى عاينا كالمكاح والارضاء
الارضاء بصفاته المكلف العدل

٢٣٤/٦١ ١٨١٦ نية طرفة الشراوة في المولى عاينا كالمكاح والارضاء
محققا جانا ونفيها جانا اذا تحمل الشراوة واداءها فاداة قبلت
نية طرفة يكون الشراوة مستحبا فلا تقبل شراوة الآخرى بان رت
ولو زفت كلف لاداءها فخط قبلت

٢٣٥/٦١ ١٨١٧ نية طرفة الشراوة في المولى عاينا كالمكاح والارضاء
نية طرفة الشراوة في المولى عاينا كالمكاح والارضاء

٢٣٦/٦١ ١٨١٨ نية طرفة الشراوة في المولى عاينا كالمكاح والارضاء
بالوصية في السنة من ماله من ماله او كافر فقبل شراوة
عند عدم وجود المولى وعينه الحاكم لغيره

115. 222/41

1 Acl 564/41

9 ACC 700/41

128 40/41

1266 450/44

1. ЛСР РСР/6/1

LACH 250/4/1

17/4

1464 809/51

1 ACA 459/6/1

290/30

2484 754/48

2A2. 2CV/41

1241 25/5/1

2172 200/41

DATE 5/26/81

1251
1252

1250 5/11/41

1274 54455

245 21441

2AFA 91A/6/1

25/4/50

٢١٨/٤١ ١٨٤٩ يشترط في الشراة بالثمن والوقف والعقبة ان يقول ان هذا بام ذللك او وقفه
 او اوقفته وهو في ملكه وكذا لو شرط ان هذا اول ذللك او هذه الثمن ثم شجرة
 لم تقبل حتى يقول ولدت او اخرجت في ملكه بخلاف ما لو شرط ان هذا الغرض من وقفه
 او هذا الدقيق من وقفه قبلت
 ٢١٩/٤١ ١٨٤٠ يشترط في الشراة بالاكراه ذكر صفة كان يقول اضرب اوله بكذا وهو قادر
 على ايقاع ذللك
 ٢٢٠/٤١ ١٨٤١ يشترط في الشراة تعيين المشرود بفلو شرط ان يطلق احد من ثم او اوقف
 احمد عبده او اطلق واحدة من وصاياه ونحوه لم تقبل
 ٢٢١/٤١ ١٨٤٢ يشترط في تعيين المشرود بالاسم والنسب او بالاشارة اليه
 ان كان ما شرطه في المجلس الشراة
 ٢٢٢/٤١ ١٨٤٣ لا يشترط في الشراة بالاقرار ذكر ان اقر مطلقا طائفا في صفة كالا يشترط
 ذكر ان يستحق ما اقر به
 ٢٢٣/٤١ ١٨٤٤ يشترط في الشراة بالاستحقاق ذكر السبب الموجب للاستحقاق فلو شرط
 يستحق بكذا فلا ان كذا او يستحق لهذا الغرض لم يقبلت بكذا
 ٢٢٤/٤١ ١٨٤٥ يشترط لقبول الشراة ان يقول الشاهد وهو باق بنفقة المولى او امرأته
 حرة كالا يشترط في الشراة بالوصية ان يقول من كذا الموصي وصراحي
 اشهد او شهد فلو قال اعلم او اتيقن او قال ان شاء الله لم يقبل
 ٢٢٥/٤١ ١٨٤٦ لا يشترط في الشراة بالدين ان يقول الشاهد وهو باق بنفقة المولى او امرأته
 حرة كالا يشترط في الشراة بالوصية ان يقول من كذا الموصي وصراحي
 ٢٢٦/٤١ ١٨٤٧ لا يشترط في الشراة بالارث ان يقول ان هذا لا وارث له غير اوليائه وارث
 غير ذلك ان ذكر في البينة ذلك سمى المالك المشرود ولم يلازم بالارث من غير قبول
 واللام بسم الله المالك
 الفصل الخامس في موافقة الشراة للمعروف ومخالفها
 ٢٢٧/٤١ ١٨٤٨ يلزم موافقة الشراة للمعروف فلو شرط في البينة بغير المعروف بام المولى او امرأته
 فشرطه بام المولى او بالعكس لم يقبل

٢٢٨/٤١ ١٨٤٩ يلزم موافقة الشراة للمعروف ان يكون المشرود اقل من المعروف فلو اوصى
 النافق بغيره لم يثبت له البينة بخلاف ما قبلت في حكمه
 ٢٢٩/٤١ ١٨٥٠ لا يمنع كفاية ذكر ان هذا سببا سكت عنه المعروف مثلا لو اوصى النافق بكذا وكلف في
 ذكر السبب فشرط في البينة بالثمن او ثمنها او ثمنها او ثمنها قبلت اما لو ذكر المعروف
 وذكر في البينة غير المفضل
 ٢٣٠/٤١ ١٨٥١ من اوصى بملك مشغور الا ان يشترط في البينة ان كان له امس او كان في يد امس
 لم يقبل حتى تبين سبب به المولى عليه بنحو فريض او عارية لكن لو شرط في البينة
 كان ملك امس اشترام من المولى عليه قبلت
 الفصل السادس في اختلاف الشاهد من
 ٢٣١/٤١ ١٨٥٢ اذا شرط في الشاهد ان يفعل متحدا في نفسه لا محبة تعدد واختلاف في الزمان او المكان
 او في صفة تتعلق به بحيث يدل على تفادير الفعلين تحت شرط واحد فاعراضها مثلا
 لو شرط ان يقبل زيد واختلاف في زمانه او مكانه او في ذاته القتل او غيره بالانكسار
 فشرطه محين واختلاف في الزمان او المكان او في لونه لم يقبل شرطا
 ٢٣٢/٤١ ١٨٥٣ الفعل الذي يمكن تعدده اذا اتفق الموصي على اتمامه او شرط ان هذا بانكسار
 واختلاف في زمانه او مكانه او في صفة تتعلق به ما يدل على تفادير الفعلين حكمه حكم
 الفعل المتحد في نفسه كافي للمادة السالفة فلو شرط الموصي فريضة او شرطا واختلاف
 في الزمان او المكان او لونه مع شرط واحد بانكسار الفعل واتفاق الوصية على اتمامه
 لم يقبل شرطا اما اذا امكن تعدد الفعل ولم يشترط بانكسار ولم يقبل المشرود
 ان واحد واختلاف في الزمان او المكان او في صفة بحيث يدل ذلك على الاختلاف
 على تفادير الفعلين فقبل شرطا فلو شرط على الفعل الذي يشترط به ويحل بمقتضى
 ذللك فان كان اوصى الفعلين حلف مع كل من الشاهدين وثبتا وان كان اوصى
 احدهما حلف مع شاهده وثبت ذللك وتقطعت شراة الملاء
 ٢٣٣/٤١ ١٨٥٤ الحكم والنفقة في حكم الفعل المتحد فلو شرط بانكسار او قدف واختلاف في الزمان
 او المكان او في صفة بحيث يدل على التفادير لم يقبل شرطا

٢٠٠/٦١ ١٨٥٥
 اختلاف الشاهد بين الاقوال التي يجوز ان تكون كالاعتقاد والاقوال التي لا يجوز
 او بالنكاح او بالقذف لا يمنع قبول شهادتها ولو دل على تفاديهما وتكلم الشاهد
 فلو شهد احداهما ان باع او اقترق قبل زيارته او بالقذف او بالنكاح او بلذا يوم الجمعة
 او في مكة وشهد الاخر ان باع او اقترق بعد يوم الاثنين او في مكة او شهد
 احدهما ان طلق باللفظ الوسي وشره الاخر ان طلق باللفظ التركي او بالعارة
 جميعه شهادتهما حكم بها

٢٠٠/٦١ ١٨٥٦
 لو شهد واحد بقتل وشهد الاخر بالاقوال به جميعه كشراوتها وكلمة البينة
 لكن لو شهد احدهما بالنكاح او القتل خطأ وشهد الاخر على الاقرار به لم يكتل
 البينة ولم يجرى القتل بحلفه مع ان الشاهد يستحق البينة فان حلف مع ان الشاهد
 بالقتل خطأ حكم بالبينة على العاقبة وان حلف مع شاهد الاقرار حكم بالبينة
 على العاقبة

٢٠٠/٦١ ١٨٥٧
 بيان احد الشاهدين من جهة القتل ان عهد مع كونه الاخر عن كونه محمدا او خطا
 لا يمنع جمع شهادتهما فيثبت القتل ويجه قدامه ويجه بيمينه فيصفت

٢٠٠/٦١ ١٨٥٨
 لا يثبت اختلاف الشاهدين في مقدار الشهود بل تكمل البينة على الاقل بحالفة
 على الباقي مع شاهد الاكثر

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 اختلاف الشاهدين في ريب الحق ملان مع جميع شهادتهما فلو شهد احدهما بان
 قضا والاخر بان لا ينفذ مع جميع لم تكمل البينة ولا يثبت وان حلف مع كل منهما
 وصحقت الاقوال او مع احدهما وصحقت ما شهد به اما لو راها احد الشاهدين
 سببا واطلق الاخر كلمة البينة

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 الفصل السابع في تركيبة الشهود وجوبهم
 التركيبة صحف للشهود بطريق الحكم او اجمل حال الشاهد وان كان في الغم
 فيطلب منه الشهود ان ياتوا بيمين يوجب شاهد واحد ان يجعل بيمينه في العادة
 والحكم

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 بغير البينة العذر الظاهر او باطن الا في عقدنا في فلكه العذر الظاهر ولا يثبت
 ان باقضا

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 متى شهد الشهود عليه البينة او اراها جرحا كلف باقائه البينة به ويجوز له ان يتركها
 ايام فانه اقامها على غفلة منهاها والا حاكم عليه

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 لا يقبل الجرح الا بمقتضى ما يقدم في العادة عنه رتبة كان لشهادته انما يشهد
 الجرح او عامل باليد او سمعناه يقذف او عن استقامته فلو يكتفي ان يشهد ان
 فاسق او ليس بعدل او لفتا عنه لذا

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 تقيد بالبينة وجوبها شراوة فيقتضيها شروط الشراوة من العادة وانصف
 الحكماء وخوذة من كايقتضيه كالرضاء فيلزم في الرضا والعواظ اربعة وجوبها
 وفي المال جلاء او جلاء وامانان وفي غير ذلك جلاء ولا يكتفي في ذلك
 بشاهد واحد

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 بغير التركيبة موصية الحاكم حينئذهم الباطنة وبهينة او بماملة وخوذة من كايقتضيه
 موصية من لم يكون لكن يكتفي في القيد بغيره اذ لم يكتفي به في خلاف الجرح

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 يكتفي في التركيبة ان يقول انك اشر به انه عدل ولا يكتفي به ان يقول للاعظم في الاعمال
 ولا يقيم التركيبة في واقعته كقول انه عدل في شراوته في هذه القضية

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 يجب كشافة في الجرح والتقيد فلا يكتفي بتركه او الجرح الا بالقاض بان
 عدل او منه به وركب الشاخر

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 تقيد بالشهود عليه الشاهد او اقراره بما يوجب الحكم عليه فيمنع منه ولا يجتاز
 ان الجحشة عنه ورضد بقتل الشاهد تقيد له في حقه لكن لا يثبت به منه تقيد في
 حق غيره الشهود عليه

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 من ثبتت عدالة من ثم شهد لزم الجحشة عنه عدالة اذا كانت له بين الشهود اثنين
 اما اذا لم يزل المدة وقال لم يثبت عنه اتقاء بما ثبت

٢٠٠/٦١ ١٨٥٩
 اذا عدل البينة شاهد وجبها آخر سأل الحاكم عن غيرها فاداه كلمة البينة التقيد
 او الجرح عليها فان قال للبينة عدلها ان ما جرحه قد ناسى منه فمقتضى التقيد طار
 كان الشاهد عدل في بليق فانتقل منه فيهم اثنان في بليق وهداه اثنان في البليق
 انما انتقل اليه قدم التركيبة

٢٣١/٦١ ١٨٨٨ اذا رجع شهود القصد او الحكم قبل الاستئناف لم يتوقف ووجبت دية
 القصد على الحكم علم ويرجع بيا على الزهراء اما اذا رجعوا بعد الاستئناف فحقا
 اخطانا فمولا دية ما تلفت من نفس او ماله او غيرها او ارضه
 ٢٣٢/٦١ ١٨٨٩ كل موضع وجب فيه الضمان على الشهود ويرجع في غير موضع فانما يوزن بينهم على عدلهم ونفسهم
 المرأة ردت ما نفق الدجل ولو كان الحكم بالشهود وجب فيه دفع الشهود على المال
 ٢٣٣/٦١ ١٨٩٠ رجوع الشهود الزائد عن اربعة قبل الحكم لا يعنف وبعد الحكم لا يجمع الاستئناف لكنه
 يفسخ بطلان الرجوع بعد الحكم بزيادة الجمع اما الرجوع احدى الشهود قبل الحكم لم يحكم
 ولو بعد ضمن الدفعت
 ٢٣٤/٦١ ١٨٩١ رجوع شهود الفروع بعد الحكم بوجوب ضمانهم عالم بقوله بان لنا ذهب الاصول او فاعلم
 اما رجوع الاصول بعد الحكم لا يوجب ضمانهم عالم بقوله ان لنا او فاعلم ولا يفسخ
 الاصول تحيل الفروع يرجع فلا ضمان على الفروعين
 الفصل العاشر في احكام عام
 ٢٣٥/٦١ ١٨٩٢ لا يجل لث هذا خذ اية ولا جعل على شرائه لكنه ان خرج عن الشراء او تاركت
 فلا خذ اية وكوب وكذا في الكسب والموقف والكرام
 ٢٣٦/٦١ ١٨٩٣ حقوق الميراثية على المسامحة فيما لم يرد عنده شرائه بحمد الله تعالى او مترا
 ٢٣٧/٦١ ١٨٩٤ تمام الكزمان للاضيق قبول الشهادتين بحمد قديم كما تقبل بالقبضات والايوال
 ٢٣٨/٦١ ١٨٩٥ لا تقبل الشهادتين في المراجعة تقدم الدعوى والطلب الشهود في الاكراهية وحبس
 فيما تقبل فيه فلا يشترط طفا طلب ولا دعوى
 ٢٣٩/٦١ ١٨٩٦ لا يجل لث هذا ان يشهد الامام عليه السلام بوجوب دية او سماع او نحوها
 او سماع من الشهود عليه او سماع باستفاضة الشهود ويحكم في
 ٢٤٠/٦١ ١٨٩٧ تقبل الشهادتين بالاستفاضة فيما يقع ردها على كفاية وبنها كفاية وملك وملك
 وعقود ولا يثبت وعزل ولا ولا ونكاح وطلاق وطلاق ووقت ومهر ونحو ذلك
 ٢٤١/٦١ ١٨٩٨ لو قرأ الشهود في شهادتهم بالاستفاضة في شهادتهم على شهادتهم
 ٢٤٢/٦١ ١٨٩٩ السكوت في النسب اقرا في سماع الشهود في نسب اب او ابن ونحوها فكلت
 الحكم جازا ان يشهد به الا ان كان كذا

٢٤٣/٦١ ١٩٠٠ من رأى شيئا من افعال من يشهد فيه عدة طوله كقصص الملك من قذف
 وبناء واجلح واعاق جازا ان يشهد له بالملك المطلق وان لم تكن عدة
 طيلة فلا يشهد له بالملك والقصص
 ٢٤٤/٦١ ١٩٠١ متى شهد الشهود بقرعة فقال انما شتمت شتمت لم تكف عنه بقول الشهود في ملكه
 اما لو شهد ان هذا القدر من طهنة كفو
 ٢٤٥/٦١ ١٩٠٢ تقبل الشهادتين على نفق محصور لكن شهاده ان صحبت فلان فومع كذا فاعلم فيفعل
 كذا قبلت شهادته
 ٢٤٦/٦١ ١٩٠٣ لو شهد اشانه ان زيدا ابن الميت لا وارث له غير وشهد آخر ان بكر الميت
 الميت لا وارث له غير قبلت شهادتهما وقسم الميراث بينهما
 ٢٤٧/٦١ ١٩٠٤ ان شهد اذانا فضمن نفسه في شهادته وطلعت مثالا لو شهد انه عليه وقال
 قضاه بعضه بخلاف ما لو شهد انه ارضه ان وقال قضاه بعضه قبلت
 شهادته بالصفه
 ٢٤٨/٦١ ١٩٠٥ فيصور البينة من اعد شهادته لا يجمع بثبوت الاثبات فلو شهد رجل وامرأتان
 بسرقة ثبته الحال دون القتل وكذا الرافعة امرأة رجل وامرأتان
 تير في بيده معينه ثبت له دون النكاح وكذا المولى في طلاق ما دام
 او ما عصب او ما واهب فشهد رجل وامرأتان على الشاهد في طلاق
 دون الطلاق لكنه اذا كان في الاخرة لا عا فصد البينة عنه كالم
 شهد رجل وامرأتان بقتل العبد لم يثبت القصاص ولا الدية
 ٢٤٩/٦١ ١٩٠٦ زائدة ان شهد في شهادته ونقض منها قبل الحكم بما مقبول فيبطل الشهادته
 الاولى ويحكم بالثانية
 ٢٥٠/٦١ ١٩٠٧ من انكر الزهراء واما قال ليس له عليه شهادته في شهادته وقال في شهادته
 قبلت شهادته
 ٢٥١/٦١ ١٩٠٨ تقبل الشهادتين على الاقرار بمجهول

۳۴۶/۶۱ ۱۹۰۵
 اذا بان بعد الحكم فسق الشاهدين اطرافاً من صورته فكيف الحكم او انما
 عدوا الحكم عليه نقض الحكم وجمع الحكم بالمال استوفى منه ان كان قائماً اذ يسهل
 ان كان الفادان كان الحكم بقدر استوفى وجمع به وان كان الحكم به كرم وقطع
 او جلد سوى النفس ضمنه المكون والاضمان عند الشهود في هذه الاموال
 مع تبين كذب يقيناً في شراذمه او اقراره شرهه ووالفهم تغيبه وتوابعه وبلغتم شهيداً
 لا تغور اليأسات القضاة ولا يغور الشاهد فغلب طرفة في شراذمه ولا يبرح جوارحه
 ولا يظهر فسقه لكن لا راد في شراذمه في شراذمه خطا عذراً

المفضل المأدوف عشق وفتنه

۳۱۶/۶۱	۱۹۱۴	تقدم بنیت النبی بر جمیع بنیت الداخل سواء افضیت بنیت الداخل بعد دفع برید
۳۱۶/۶۱	۱۹۱۳	اولا و سوا و شریک در آنرا نتجت فرمگه اما از طریقیت مع امام اول
۳۱۶/۶۱	۱۹۱۳	اذا قام بنیت بنیت بعد جکان و زمان معین و اقام الدعوی علیه بنیت
۳۰۷/۶۱	۱۹۱۴	انما کان فز و ذلک الوقت المعین محله بعد مع ذلک المكان سمعته و غیره
		الدخل اذا کان خارجا معنی تقدم بنیت الدخام النبی بر بنیت ائمه
		اشترکها مع الداخل فاقام الداخل بنیت ائمه اشتراکها مع النبی بر
		قد مع بنیت الداخل

قد مر بيته الواسع الواسع التي ربي بيته أربابا عليه وأقام الواسع بيته
ان الفهم باعرا منه او وقف عليه او خولاه من كفن لوقاه الواسع ربيته
غائبة على ما ذكره حكم عليه بالقبول

٣٠١/٤١ ١٩١٤ تقدم بنية ملكت علي بنية السيد

١٩١٧ ٣١/٥/١٧
لا تخرجت زيادة مسبب الله وهو شام

۳۰۷/۵۱ ۱۹۱۱
 لا تقرب محبته با شهادت التو لا یطعن بعد ولا یشک فیها و قد حلیت
 علیها و قد علوا و انقش و شهد شاهد و عین

[illegible]

وكل من هذا النوع في صنف الثمن كما ان كل من هذا الصنف اما هو المثلث او اربعة
اعدا كما ان هذا صنف في ملكه دون الشرا فليبا نفع ان يبيع القبول واخذ
بمنه لها

۲۰۵ / ۴۱ ۱۹۵۰

اذا ادى احدك زكوة فحينئذ انما اشتراها من زكوة وهو ملكه وادى
الآخر انما اشتراها بغيره وهو ملكه واذا ما بينت فاعضها فان كانت
العينة بيد احدكما حكم بالثاني بيمينته وان سبه فالحق في وقت صحتها
وان كانت بيد الثالث لم يشاركوا في زكوة من حلف وان خذها
وان كانت بيد احدكما فعين فانكرها وادماها لنفسه حلف وهو
وان اتى بغيره حلفه فالحق في كماله خذ والآخر طاعني به

١٩٤١ ٣٠٧/٦١
١٨٥/٦١
تقدم البينة النافذة على بينة الملك من بلاد لوزم وبلد بستانه امار الهند
الدار الاله خلقوا تولى فاقامت امار الالب بستانه انا انا اهدى انا انا
قوس بستان اوله الرشيد بستانه اهدى انا انا اهدى انا انا
انراعه

۱۸۰۰ ۲۰۵/۶۱
اذا تداعيا في عين ليس بمراد ومانعت في ثبوتها فاقا ما يستلزم تعاضلا
ولا ترجحا احداهما بآخر ذي الكيد والعين (ص ۱۸۰)

۱۸۵/۷۱ ۱۹۵۲
ترجمہ الہی معجزات و احوال علم و فیرھا مثلہ الامام علیہ السلام ترجمہ معجزات
ترجمہ معجزات و احوال علم و فیرھا مثلہ الامام علیہ السلام ترجمہ معجزات
الرحمن و رقت و اقام الوارثین ترجمہ احوال و معجزات امام علیہ السلام
قبلا و رقت و اقام الوارثین ترجمہ احوال و معجزات امام علیہ السلام

۲۱۳/۴۱ ۱۸۴۴
اذا شرب من بستان قمیته صفت تالانته و اتمه لسانه القدر ثبت الموقر لکذا
عشره بطل قمیته شهد ثبت الموقر دون انرا

۲۱۹/۶۱ ۱۹۵۵
 ادا اتملشتہ بنتا و بیعتہ او اجماع عین قاضی لقضہ او شہم برسد
 الناطر او الوصل سعید او اجماع برآ اخذ بیعتہ رید و الحک فاما عفتد
 اخذ بیعتہ الاثر

١٩٢٤ اذا كانت العين المتداعية في باب المصاحفين فادعوا اليها كل واحد من
 الاطراف نصف واقفا ما بين حكم بالمدى الكل اما اذا كانت بين
 ناعق فربما يستعمل من الكل نصفه وان نصف الآخر الذي اليه يبيت
 وقسطا اليستان ونصف للناس واما اذا لم يبارح اخذ من كل
 النصف واقترع المربعان على الباقي لكن اذا اقتضت المساواة
 اخذ من كل النصف واقترعها على الباقي
 ٢٠٩/٧ ١٩٢٥ لا يخرج باليه التي يعلم ان منتهى الدعوى مثلا لو ادعى عينا
 اشتراها من زيد فانكر زيد لم يجز له ربه اليه
 ٢١٧/١ ١٩٢٦ اليه التي لا يثبت على الحق ولو تباها زوجية امرأة فانما حكم بينهما
 ببيت ق وطحا ولو كانت الزوجية بين احداهما
 ٢٩٣/٤ ٢٣٥/١ ١٩٢٩ قدمت بينه الاطراف على بيت الطواحيه
 ٤٠٧/١ ١٩٣٠ اذا اختلف التبع والتدري في التمس واقام كل طرفا ببيت وقعت
 ببيت التبع
 ٤٠٧/١ ١٩٣١ اذا اختلف التبع والتدري في التمس والبناء فادعوا المشتري
 انه احدثه وادعوا التبع فاقام كل طرفا ببيت قدمت ببيت التبع
 ١٩٣٢ اذا شهد ببيت جبانة فوشد في اخرى فحين دخلت المحسنة
 في الحاشية الامور ما بقيت من التمس ومنه اختلف في الراجح
 الرضا

الباب الثاني في الحيطة والعقد بالظاهر والفرقة وبين القولين

وفيه اربعة فصول
 الفصل الاول في الحيطة

٤٤٨/١ ١٩٣٣ يعمل بمجالات الحكم المصونة تحت ابدى القضاة اذا كانت سائر من شهر
 التزوير والحيطة
 ٥٤٨/١ ١٩٣٤ الخط كالمفط فصح الوصية والاقارب بالخط اذا ثبت ان خط الوصي او كثر
 باقرار ورثته او بغيره من خطه ولا يشترط معارضة البينة كتابته
 ٤٤٢/١ ١٩٣٥ يعمل بخط المورث اذا وجد خطه على كيس ونحوه فله او ريعه فلان اوله
 فلان كما يعمل بخطه بدين عليه
 ٤٤٤/١ ١٩٣٦ للوارث ان يعمل بخط مورثه في دين كتبه لنفسه على من في الحلف بينهم
 اذا علم منه الصدق والامانة مثلا لو عهد بخط ابيه الذي يعلم صدقه وامانة
 ان لا يبيع ربه لدا فللوارث ان يبيع ربه فاذا اقام به شاهد او اهداه له ان
 يحلف عليه ولكن ليس له ان يبيع ربه اعتمادا على خط ابيه
 ٣٤٧/١ ٤٧٣/١ ١٩٣٧ لو عهد على دابة فلقب بجهنم في بيعه اليه او عهد على اسكفة دارا
 وقف او مسجد او غيره حكم بالهدم مكتوبه حيث لا يعارضه اقراره
 فاذا عارض ذلك ببيت لا يترجم ولا تستند اليه تقدم اما بغير دفع
 اليه فلا يثبت اليه
 ٣٤٧/١ ٤٧٣/١ ١٩٣٨ لو عهد على قس كذا في غرض ان يهدى طوبى له فادعوا بجهنم فان لم يثبت
 اليه طوبى او لم تكن بخلافه توقف في بيعه وحلفه
 ٤٤٧/١ ١٩٣٩ اذا ثبت له ما بالاذن او الوقف فيما بناء يفتى او بمن يهدى على هيئة
 مسجد كان وقف

الفصل الثاني في حكم الظاهر

٤٤٧/١ ١٩٤٠ يعمل بالظاهر في الغنى فان كان الظاهر في فقره الهلال لم ينفذ
 بين اهل ارضه او ملكه او بين الصنفين في حرمه وكن كان في غنى فنفذ
 ونحوه كما ينبغي في ثمة اربع سنين منه فقدمت له وقيل زوجه
 للزوج

٣٠٣/٦١ ١٩٤١
 يعطى بالظاهر عند عدم البينة في تزويج قول احد القضاة العيين بيمينه في عين البينة
 بيمينه فلو تنازعوا وصية بأشياء او بناها لاهلها فليس لها حصة في تلك الاشياء او
 تنازعوا حازها بمقتضى ما بناها او وصيها او من صلح له ان يملكها او يملكه او كان
 لاهلها عليه سيرة او قبضه او قبضه بيمينه فلو كان لكل منهما شيء او بناه في الوصية
 او كان الحاز بمقتضى ما بناها او من صلح له ان يملكها او يملكه او قبضه او قبضه
 كانت الوصية والى نظرها ما في القان وبنينا صنفان فمن
 لا يبرح قول احد القضاة العيين في ان يوضع الجذع ولا الزوابع والتجديد
 ولا الملازمة الى الذي يملك احداهما
 لو تنازع زوج الفل ورجل العلوة في سقير بينهما عاقبة وصفاه وكذا
 لو تنازعوا في سهم من ماله او في حصة العلو وتحتها وفق اهلها كمثل كان
 بينهما وان لم يملك تحتهما شيء من وفاق الفل فليس له فيهما حصة العلو
 انما هو من اليد الملك فاذا لم تكن للذكر بيمينه في المهر به بيمينه عليه
 عللا بالظاهر وكذا الوادع من بيمينه صغير او محبوس بحجر النسب غير القيد
 انه ملكه صدق بيمينه اما الوادع الملتزم باللقط فلا يملك اللقيط ولا قبل منه البرية
 فشرع في الملك
 انما هو لا يثبت به التحقيق وانما هو حرم الدرهم
 اذا تنازع فيها لغير بيمينها وانما هو البعدان عاقبة وصفاها ولو ادعى
 احداهما الفضل او اقل او ادعى الاكثر الجميع او اكثر عن باقر ما به حلفه من
 الاقل واخذ
 اذا تقدمت الابدعي عن العيين المتنازع فيها وكان بيمينها اقوى من بعض ما كان
 هو واليد ويد الباقين ما لعدم مثله لو تنازع قائم الدراج او ساكن او صاحب
 محل الذي يدعى مع والكرها فليس له بيمينه او تنازع من ثمن او القائد
 مع صاحب المحل فليس له بيمينه المحل

٣٠٥/٦١ ١٩٤١

يعطى بالظاهر في ما بين المتنازعين من احدى اوجه او بيمين احداهما من اهلها
 ويسا الاخر كما فلو تنازع زوج الدراج والكرها في حوزها فليس لها حصة الدراج
 بيمينه او تنازع زوج الدراج وصفاها فليس له بيمينه او بيمينه بيمينه
 منصوص في الدراج فليس له الدراج بيمينه وان لم يكن في شكل منسوب
 فليس له

٣٠٦/٦١ ١٩٤١

اذا تنازع الزوجان او ورثتهما او وصفاها ورثة الاخر في اثنائه كسب
 وفقدت النساء في بيعه للرجل كما سلع فهو للزوج وما يملك المرأة
 كما يملك الزوج وما يملك الرجل كالمهر والاشياء فليس لها حصة
 في ما يملكها من اهلها او حصة اما اذا كان الكسب في ما يملكها
 فان كانت بيمينه احداهما فليس له وان كان بيمينه الاخر فليس له
 حلف واخذ

٣٠٧/٦١ ١٩٥٠

اذا تنازع صانعان في آتة وكانا فانه كل صنف اهلها كسب
 فكانت ليست به كازها فلا يبرح احداهما فانه كانت بيمينه احداهما
 فليس له الاخر بيمينه ولم ينافر في اقر بيمينه فليس له حلف واخذ
 من ادعى ما به لاهلها او لاهلها او في طوعه ورضاه فهو بيمينه
 وكذا ادعى اللقيط

٤٧٥/٦١ ١٩٥٠

اذا ادعى اثنان فاكتر ان اللقيط ولده ولو بيمينه او في ضمت بناها
 عرض على القافة مع المهرية او مع اقراره كسب منها فان
 الحق بولاد او اثبت الحق بنسب بمن الحق فانه لم يولد فاخته
 او فقه عن المهرية او اشكال امر على القافة او اختلقت كائنات
 او اثنان وثلاثه صنفان

٣٠٦/٦١ ١٩٥٢

المفضل العائش في القافة
 يبرح بين المتنازعين اذا تنازعوا عينا ليست في يد احد او في يد الثالث
 لم ينافر عاينه ولم يملك لواحد منها بيمينه فليس له حلف واخذ
 ونفذ له كانت بيمينه ثلثا

الباب الثالث في الحلف والنكول
وفيه اربعة فصول

المفضل الاول فيما علف فيه المدعي عليه وما لا علف فيه

٢٢٢/٦١ ١٩٩٤ علف في كل حق لا ربح الانجاح ورجعة وطلاق والبلاد واصلاح ورق وولاد واستعداد
ونسب وقذف وقصاص وغيره فلا علف في واحد من هذه ولا في اثنين فيها
بالنكول

٢٢٣/٦١ ١٩٩٥ اذا نكل المدعي عليه جال او علق فيه مال من اليمين فغير عليه نكول فلو ادعى
الموعد المصية للفقير فان نكل الوارث علف الكورثة فان نكله افضى عليه

٢٢٩/٦١ ١٩٩٨ النكول لا يفيض به في غير المال فلو نكل من ادعى عليه سرقة مال من اليمين حكم عليه
بالمال دون القطع

٢٣٣/٦١ ١٩٩٩ لا علف في نكول في حق لغيره كماله وكذا في غيره

لا علف في الوصية عن نكول دينه على مدعيه

٢٣٤/٦١ ٢٠٠٠ لا علف في شاهد انكر القتل ولا حاكم انكر الحكم ولا شاهد انكر صا دق في شراوته

٢٣٦/٦١ ٢٠٠١ اليمين حق المدعي فلو نكل المدعيون وانكر المدعي عليه علف لكل واحد منهم جنة الا اذا
رضوا بشيئين واحد

٢٣٦/٦١ ٢٠٠٣ تنقذ الايمان بقصد الحق المدعي بالظواهر او مدعي واحد مقصد على واحد فعليه
في كل حق يمين الا اذا اخذت المدعي قسب يمين واحد او لو تعد المدعي عليهم
علف كل واحد منهم

٢٣٦/٦١ ٢٠٠٤ لا فائدة بايجاب اليمين فيها لا يفيض في النكول وكذا لو ادعى ان عليه من
عليه دين الاخر او عبده عين لغيره انه وكيل ربه او وصيه او اصيل به من ربه عليه
فانكر لا يستجلب الا لا يفيض عليه بالنكول ولو اقر في صدقة لم يذم دفع ذلك اليه

٢٣٧/٦١ ٢٠٠٥ لا ترد اليمين على المدعي بعد استقامته بالنكول مثله لو اقام شاهد جال ونكل علف
الحلف معه علف المدعي عليه وانقطعت الحفظة وليس للمدعي ان يحلف مع شاهد
بعد استقامته

١٩٧/٦١ ٢٠٠٤

من ادعى مدعيه بولائه من غائب فليس للمدعي عليه ان يحلف ان موكله لم يزل
الا ان يدعي عليه بالغير لانه يحلف على نفي علمه فان نكل اتهم عليه

١٩٧/٦١ ٢٠٠٥

لا يوفى حق متعين لا ربح مشكوك فيه فلو ادعى وكيل عن غائب بحق قتل المدعي عليه
موكله اخذ حقه وعجنه عنه البيت فلو نكل الحق لم يحلف الموكل

١٩٧/٦١ ٢٠٠٨

الوكيل بالبيع اذا ادعى عليه المشتري عيب كسج فانكر حلف فان نكل رد عليه نكول
ورده على موكله

١٩٧/٦١ ٢٠٠٩

من اشترى بالوكال ثم ادعى الوكيل عيب بسج فادعى البائع ضمانا موكله فانكر
الوكيل غائبا ولا يثبت برضائه حلف الوكيل انه لا يعلم ضمانا موكله

١٩٧/٦١ ٢٠١٠

اذا اشترى الوكيل واسقط ضمان العيب ولم يدعي الوكيل فله رد وان انكر البائع
ان الشراء وقع لموكله ولا يثبت حلف البائع انه لا يعلم ان الشراء وقع ولم يترجم
الوكيل

المفضل الثاني في حلف المدعي

٢٣٨/٦١ ٢٠١١ اليمين الحكم للبيئة يجب تقديم الشراة عديدا ولا يشترط ان يقبلوا في حلف
وان شاهد صا دق في شراوته

٢٣٩/٦١ ٢٠١٢

اذا علف المدعي موثقا لهدم على فعله فادعى دعواه على الغير فثبت حلف
على البيت فلو ادعى عليه انه فاضيه او اشترى منه او ادعى عليه دين او اقر
او ارشأ واقام شاهد او اراد الحلف عنه حلف على البيت

٢٣٩/٦١ ٢٠١٣

لو كان الحق لجماعة بين هدا واحد فاقام حلف كل منهم جنة فلف منهم
اخذ نصيبه ولا يشترط ان يملك حلفه

٢٣٩/٦١ ٢٠١٤

نكول الكورثة من اليمين مع شاهد لا يقع قبول يمين ورثة مع ان شهد
اذا استأنفوا المدعي مثله لو ادعى مالا فاقام به شاهد ونكل عن الحلف
مع ثم مات المدعي فليس للورثة ان يحلفوا في ثلث الحاکمة اما لو ماتت نفيا
الورثة واقاموا الشاهد فلم ان يحلفوا معه ويحكم لهم

ليس لاحد ان يحلف لشيء حق لغیر شقاق به فهو من الملوكان فان الحلف
اولميت دين بن الهد وای الحلف او در شقة الميت ان يحلف موالث الهد فليس
للغوا الحلف وكذا الوكان لرجل دين بن الهد واحد وای ان يحلف مع
فليس للوجه ان تحلف معه لتعلق فقير به

۵۸/۶۱ ۲۰۱۴ الق تہ ایمان مکرتہ فر دعوئی قتل معہ سوم

71.2

٢٠١٨
بعد اذ ايمان القسامة بالذكور والارثين ولا يحلف غير الورثة فلو لم يكن في الورثة
ذكور او كانوا فكلوا حلف المدعى عليه فبين يميننا وبلا ان رضوا بايمانهم وان
فكل المدعى عليه عنه شيء من الخبز يميننا لوقت الكربة ولا نفرد الايمان على
الورثة

الوضوء الثالث وضوء العبد

٢٠١٩
تکلف العین باله نقل وجهه في حقها الحسم وغير فله قال والله لفر ولحاکم نقلا

۹۰۲۰ الا شئاً ويزيلهم العيين فلو علمت وقال ان شاء الله او صلوا بشرط
او كلام غير موجود اعني عليه العيين

۲۰۴۱ ادا علیہ الذی عن علی بن فضل بن (او مع) و هو کہ علیہ علی بن ابی طالب

نفي فخر ضيا او غير نفی دعوی صد الغیر حلف علی نفی العلم قتال الود و صلی علی زید
و بنا او عرضا فانکر و لا یست و ملکیه الکر صی تحلیف حلف علی البت اما لو ادعی
عصیا او دینا علی مورثه فانکر و طلب غنیمت حلف علی عدم صلی بنی است

۲۰۴۴
 حضرت الرقیق کفر علی الاجنہ فی فیجی لیسید ازاوجیت علیہ الیمین علیہ فی العلم
 اما انلا فی البیوت فیما یشاء مالک فی صفت قیصر او قریط حین فی علی البیت
 بانہ ما قیصر ولا قریط والا فحین علی فی العلم فیجی لیسید ما فی العلم انہا انلا فی

٤٨٣/٤/١ ٢-٢٢ خلف الدرعيه الفكر على صفة جوي ايه لاول صفة الدرعيه

لا اعرف خلفه من عليم بدون طلبه الكرمي طوعا و امر الحاکم فخره خلفه بلدا من ٢٠٤٢ ٢٨٢/٧١

الحاكم او بدون طلب الكدعي او بطلبه كرها لم تقطع على البعدين والكدعي طلب اعادتها

٢٠٣/٤١ ٤٠٤٥ الفصل الرابع في المؤلف

اذا تراعى شخصياتنا علينا البسمة بعد احوالها ولم توجد بيننا ولا ظاهرا وبعيدا
تحالف وتنافسها

۲۰۶/۶۱ ۵۰۵۸
۲۰۶/۶۱
از آنجا که این بابی و توست البیان و لم یجد ظاهراً هیچ احدی از آنها
و تمام آنها و در کتب ایشان قطعی

٤٥/٤١ ٤٠٤٧ اذا اختلف متعاقدان فقالوا فريض العين وقبضها او قالوا الارض بعينها ولا يثبت لواحد منها تخالفا فقلت كل منهما على ما انكر ولم يصح بيع ولا قبض

اذا اختلف متعاقدان فقال الاول انفسك ما بيده يا ابي فقال
الثاني يقسم عاذا او قال الاول بعينك يا ابي فقال الثاني انفسك
حلف كطهرها على نفسه ما ادعى الاقر واخذ الرهن الرهن وفيه الاثبات
بذره

هذه الفهرست من كتب المصنفات
التي كانت في مكتبة
المكتبة العامة في
البحر الأحمر
في سنة ١٤١٠ هـ